مجلة علمية محكمة

مجلة البحوث والدراسات الاقتصادية

العدد الأول (1) – 9/ 2016

- الإدارة العامة من منظور الحكم الرشيد
- دور إقتصاد المعرفة في تحقيق النمو الاقتصادي (دراسة خاصة عن ليبيا)
- مقومات نظام المعلومات المحاسبي للجمعيات الخيرية
- تحليل هيكل الإنفاق القومي والمستوى للأسعار في الإقتصاد الليبي خلال الفترة 1970- 2013
- محددات سعر صرف الدينار الليبي للفترة 1980-2015
- The Impact of Oil Revenues on the Libyan Economy

مجلة دورية علمية محكّمة تعنى بنشر الإنتاج العلمي في مجال العلوم الاقتصادية والإدارية والمالية والسياسية، تصدر مرتين في السنة عن مركز التدريب والبحوث الإقتصادية والسياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة طرابلس – ليبيا

www.geps.uot.ly/cres

مجلة البحوث والدراسات الاقتصادية

العدد الأول – 2016/9

Journal of Research and Economical Studies (JRES)

1st ISSUE 9/2016

هيئة التحرير

رئيس هيئة التحرير
أ. د. أحمد المبروك بولسين

مدير هيئة التحرير
د. حميدة ميلاد أبورونية

عضو هيئة التحرير
د. فاطمة محمد أبوخريص

تصميم وتنفيذ
أ. طارق الصلاحي الصغير

الهيئة الاستشارية للمجلة

د. طارق الهادي العربي
د. عيسى صالحين فرج
د. رشيد الهادي مفتاح
د. سميرة محمد بونوارة
د. صابر المهدي الوحش
ا. فرج محمد بن لامة

- لا يجوز إعادة طبع البحوث المنشورة إلا في حالة الحصول على موافقة كتابية من قبل هيئة التحرير.
- البحوث تعبر عن رأي الباحثين ولا تعبر عن رأي هيئة التحرير بالضرورة.
- هيئة التحرير ترحب دائماً بكل ما يردها من دراسات وأبحاث علمية في مجال اختصاص المجلة.

الافتتاحية

أصالة عن نفسي ونيابة عن هيئة تحرير مجلة البحوث والدراسات الاقتصادية ونيابة عن مركز التدريب والبحوث الإقتصادية والسياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة طرابلس، يطيب لي أن أزف للباحثين والدارسين وطلاب العلم والمعرفة بشرى إصدار العدد الاول من مجلة البحوث والدراسات الاقتصادية كمجلة إلكترونية، مرحباً في الوقت نفسه بجميع زوار موقع المجلة الإلكتروني من الباحثين والمهتمين الراغبين في النشر بها.

إضافة الى التعريف بالمجلة وأنشطتها المختلفة، يوفر الموقع شرحاً مفصلاً لخطوات التقدم للنشر، كما سيوفر جميع أعداد المجلة للاطلاع عليها والاستفادة من البحوث العلمية المنشورة بها والتي تغطي مجالات مختلفة من التخصصات الاقتصادية والمالية والإدارية والسياسية.

نأمل أن تلبي المجلة من خلال هذا الموقع طموحات الباحثين والمهتمين ونسعى بعون الله إلى النهوض بها نحو الأفضل محلياً وإقليمياً وعالمياً بإذن الله تعالى.

أ. د. أحمد المبروك بولسين

رئيس هيئة التحرير

2016/ 06/ 08

طرابلس – ليبيا

نبذة عن مجلة البحوث والدراسات الاقتصادية

التعريف بالمجلة:

مجلة دورية علمية محكّمة تعنى بنشر الإنتاج العلمي في مجال العلوم المختلفة، تصدر مرتين في السنة عن مركز التدريب والبحوث الإقتصادية والسياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة طرابلس – ليبيا، تهدف إلى منح الفرصة للباحثين والأكاديميين لنشر إنتاجهم العلمي وفق ضوابط علمية تخضع لمعايير البحث العلمي وتلتزم بقوانين الملكية الفكرية.

الرؤية:

التميز والريادة في نشر الإنتاج العلمي المحكّم.

الأهداف:

1- أن تكون مرجعاً علمياً محكّماً في مجال العلوم الاقتصادية والإدارية والمالية والسياسية.
2- تلبية رغبات الباحثين والأكاديميين في نشر إنتاجهم العلمي.
3- المساهمة في إثراء عالم المعرفة بنشر الإنتاج العلمي المحكّم.

ضـوابط النشر:

1- يقدم الباحث تعهداً (حسب النموذج المعد لذلك) يفيد بأن الإنتاج العلمي المقدم لغرض النشر في المجلة لم يسبق نشره بأي صورة، وأنه غير مقدم للنشر لأي جهة أخرى، وأنه ليس ملخصاً لأي انتاج علمي سبق نشره.
2- يخضع كل الإنتاج العلمي المقدم لغرض النشر في المجلة لبرنامج (Software) معتمد لغرض الكشف عن أية مخالفات لقوانين الملكية الفكرية (السرقة الأدبية) (Plagiarism) للتأكد من أمانته العلمية.
3- في حالة ثبوت أية مخالفات لقوانين الملكية الفكرية يمنع مقدم الانتاج العلمي من النشر في المجلة بشكل نهائي.
4- يقدم الإنتاج العلمي في ثلاثة نسخ ورقية (Hardcopy) على مقاس (A4)، بالإضافة إلى نسخة واحدة على قرص مدمج (CD) مكتوباً ببرنامج (Word) تحت نظام التشغيل (Windows).

5- لهيئة التحرير حق الفحص المبدئي للإنتاج العلمي المقدم للنشر وتقرير أهليته للتحكيم أو رفضه.

6- لهيئة التحرير حق طلب أي مستندات تراها ضرورية لإتمام عملية الفحص المبدئي أو التحكيم،على سبيل المثال لا الحصر: (نماذج تحليل البيانات الاحصائية- صحائف الاستبانة المملؤة من قبل المستجوبين- التقارير..الخ).

7- تعبئة نموذج التعارف الخاص بالمجلة الذي يحتوي على بعض البيانات الضرورية للاتصال بالباحث.

8- تكون فترة استلام الإنتاج العلمي من قبل الباحثين حسب المدة المذكورة في إعلان فتح قبول الإنتاج العلمي للنشر في المجلة.

9- يتم استلام الإنتاج العلمي لغرض نشره في المجلة عن طريق اليد أو عن طريق البريد الالكتروني للمجلة.

10- تعطى الأولوية في النشر للإنتاج العلمي التطبيقي (العملي)، كما تعطى الأولوية أيضا للإنتاج العلمي الذي يعالج مشاكل قائمة تمس ليبيا.

11- يخضع ترتيب الإنتاج العلمي للنشر في المجلة تبعاً لاعتبارات فنية تحدد من قبل هيئة التحرير.

12- كل الاراء الواردة في الإنتاج العلمي تعبر عن أصحابها فقط، ولا تعبّر بالضرورة عن رأي المجلة.

ضوابط التحكيم:

1- يخضع أي إنتاج علمي للتحكيم من قبل محكّمين تختارهم هيئة التحرير ممن يشهد لهم بالتفوق الأكاديمي والعلمي.

2- تكون عملية التحكيم سرية (لا يتم ذكر اسم الباحث ولا اسم المقيم).

3- يعبأ نموذج خاص بالتحكيم يحتوي على قسمين القسم المفصل: والذي يتم فيه ذكر الملاحظات الخاصة بالإنتاج العلمي بخط اليد وبشكل مفصل. أما القسم المختصر: فيتم فيه منح الإنتاج العلمي (درجات) لكل بند حسب اهميته، يكون مجموع الدرجات 100 درجة.

4- هناك ثلاثة احتمالات لنموذج التقييم وهي: (1- صالح للنشر بدون أي تعديلات 2- صالح للنشر بتعديلات 3- غير صالح للنشر).

5- كل إنتاج علمي يتحصل على أقل من 70 درجة من أصل 100 درجة في نموذج التقييم يعتبر غير صالح للنشر بشكل تلقائي.

6- على هيئة التحرير متمثلة في مدير التحرير او من يخوله القيام بتبليغ نتيجة التقييم للباحث في مدة لا تتجاوز 15 يوماً من تسلّم نموذج التقييم النهائي وبالطريقة التي يراها مناسبة في حينه.

7- في حال وجود تعديلات ترسل للباحث لإجراء التعديل في مدة لا تتعدى 30 يوماً.

8- هيئة التحرير لا تتحمل أية مسئوليات عن التأخر من قبل الباحث في استلام نتيجة التقييم أو القيام بالتعديلات وذلك حسب المدة المحددة في الفقرتين السابقتين (5،6).

9- في حالة وجود ملاحظات من قبل الباحث عن التقييم يقوم الباحث بسرد ملاحظاته مكتوبة (في النموذج المخصص لذلك) ثم تحال بعد ذلك إلى اللجنة الاستشارية العلمية للمجلة للبث فيها.

قواعد كتابة الإنتاج العلمي:

1- يجب أن لا يتجاوز الإنتاج العلمي المقدم للنشر (25) صفحة مقاس (A4)، متضمنة الملخص باللغة العربية وكذلك قائمة المراجع.

2- يكتب عنوان الإنتاج العلمي، واسم الباحث، أو الباحثين، والمؤسسة التي ينتمي إليها، وعنوان المراسلة (الهاتف والبريد الإلكتروني)، على صفحة مستقلة قبل صفحات الانتاج العلمي.

3- يعد ملخص للإنتاج العلمي، على أن لا تتجاوز كلمات كل واحد منهما (200) كلمة.

4- يلي الملخص: كلماتٌ مفتاحية (Key Words) لا تزيد على خمس كلمات (غير موجودة في عنوان الانتاج العلمي)، تعبر عن المجالات التي يتناولها الانتاج العلمي.

5- يكون نوع الخط في المتن للبحوث العربية (Simplified Arabic)، بحجم (14)، وللبحوث الإنجليزية (Times New Roman)، بحجم (12).

6- يكون نوع الخط في الجداول للبحوث العربية (Simplified Arabic)، بحجم (10)، وللبحوث الإنجليزية (Times New Roman)، بحجم (9).

7- تستخدم الأرقام العربية (1-2-3... ,) في جميع ثنايا البحث.

8- يكون ترقيم صفحات البحث في منتصف أسفل الصفحة.

9- يراعى في كتابة الإنتاج العلمي عدم إيراد اسم الباحث، أو الباحثين، في المتن صراحة، أو بأي إشارة تكشف عن هويته، أو هوايتهم، وإنما تستخدم كلمة (الباحث، أو الباحثين) بدلاً من الاسم، سواء في المتن، أو التوثيق، أو في قائمة المراجع.

10- تدرج الرسوم البيانية والأشكال التوضيحية في منتصف الصفحة، وتكون الرسوم والأشكال باللونين الأبيض والأسود وترقم ترقيماً متسلسلاً، وتكتب أسماؤها والملاحظات التوضيحية أسفلها.

11- تدرج الجداول في منتصف الصفحة، وترقم ترقيماً متسلسلاً وتكتب أسماؤها أعلاها. أما الملاحظات التوضيحية فتكتب أسفل الجدول.

12- لابد من الإشارة إلى المصادر والمراجع أسفل كل شكل أو جدول.

13- يراعى في أسلوب التوثيق داخل المتن وفي قائمة المراجع والمصادر للمراجع باللغتين العربية والانجليزية أسلوب نظام جمعية علم النفس الامريكية (APA-6th) الاصدار السادس (American Psychological Association- 6th)، حيث يشار إلى المرجع في المتن بعد فقرة الاقتباس مباشرة وفق الترتيب التالي: (اسم عائلة المؤلف "اللقب"، سنة النشر، رقم الصفحة).أما الترتيب في قائمة المراجع فيكون على النحو التالي : (كنية المؤلف "اللقب"، اسم المؤلف، اسم الكتاب، دار النشر، مكان النشر، رقم الطبعة، تاريخ الطبع). ولمزيد من معلومات التوثيق ينصح بالرجوع إلى النظام المعتمد بالمجلة (APA-6th).

14- لا تتجاوز نسبة الاقتباس الحرفي لـ 15% من كل البحث على أن يكون الاقتباس الحرفي مشاراً إليه بعلامتي التنصيص " ".

15- لا يسمح بالاقتباس الحرفي إلاّ في المواضع التي تتطلب ذلك حسب مناهج وطرق وأساليب البحث العلمي المعتمدة.

16- لابد أن يحتوي الانتاج في شكل عنوان مستقل بالترتيب على النحو التالي: (الملخص- الكلمات المفتاحية – المقدمة – الدراسات السابقة – المشكلة – الأهداف- الفرضيات أو التساؤلات- الاهمية- مجتمع وعينة الدراسة- الاسلوب الاحصائي المستخدم- الاطار النظري (الأدبيات)- الاطار العملي (عرض التحليل الاحصائي والتعليق على الجداول بما يخدم الفرضيات أو التساؤلات والأهداف)- النتائج- التوصيات- قائمة المراجع والمصادر- الملخص (إذا كانت الدراسة باللغة العربية يكون الملخص باللغة العربية والعكس).

المحتـــويات

العنـــــوان		الصفحة
الإدارة العامة من منظور الحكم الرشيد	أ. فـرج محمد لامـــة	8
أثر الإلتزام بمنهج ستة سيجما في تخفيض الكلفة من منظور سلوكيات المواطنة التنظيمية: دراسة ميدانية بجامعة سبها	د. حسن عبد السلام عمران د. الصـــادق إمحمد عبد الله	28
تحليل هيكل الإنفاق والمستوى العام للأسعار في الإقتصاد الليبي خلال الفترة 1970- 2013	د. عمر فـــرج القيزاني د. أحمد محمد فرحـــات	44
دور إقتصاد المعرفة في تحقيق النمو الاقتصادي: دراسة خاصة عن ليبيا	د. حميدة ميلاد أبورونيـــة	76
الرقابة في المنظومة المصرفية الموحدة في ليبيا	د. إدريـس عبدالحميد الشريف أ. طارق محمـــود المزيني أ. خالد زيدان الفضـــلى	97
محددات سعر صرف الدينار الليبي للفترة 1980-2015	د. سامي عمـر ساسي د. يوسف يخلف مسعود	126
مقومات نظام المعلومات المحاسبي للجمعيات الخيرية	د. فاطمة محمد أبوخريص	147
نظرة حول الحقوق الاقتصادية للمواطن في الدستور المرتقب	د. ناصر ساسي طويري	163
The Impact of Oil Revenues on the Libyan Economy	د. علي المهدي ناصف	175

الإدارة العامة من منظور الحكم الرشيد

أ. فرج محمد لامة[1]

المُلخص

زخرت الأدبيات المعاصرة – خاصة في العقدين الأخيرين – بجملة من المفاهيم التي شكلت منظومة معرفية وقيمية كان لها تأثيرها في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية والثقافية سواء على صعيد الفكر والتنظيرأو على صعيد الممارسة والعمل أيضا. في هذا السياق ظهر مفهوم " الحكم الرشيد" كمفهوم محوري شغل موقع الصدارة في أدبيات المنظمات الدولية والإقليمية الحكومية والمنظمات غير الحكومية بمختلف أنماطها وطبيعة أنشطتها. وقد تبنت العديد من المؤسسات الدولية مثل "البنك الدولي، صندوق النقد الدولي وغيرهما" هذا المفهوم، وأصبح ركنا أساسيا في استراتجياتها كجهات دولية مانحة بهدف تحسين فاعلية المساعدات والقروض التنموية، وكذا تحسين الإدارة العامة وإصلاح مؤسسات القطاع العام. وتهدف هذه الورقة إلى الاقتراب من مفهوم الحكم الرشيد واستعراض جملة الإشكاليات النظرية والعملية التي تحيط بهذا المفهوم وتداعياته المختلفة على الجوانب القيمية والتطبيقية في مجال الإدارة العامة من حيث الكيف والكم.

الكلمات المفتاحية: الإدارة العامة، الحكم الرشيد، الشفافية، المحاسبة والمسألة، المشاركة.

1. أ. فرج محمد بن لامه، محاضر، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة طرابلس

1. المقدمة

شغل موضوع الحكم الرشيد اهتمام العديد من الدراسات والجهود البحثية التي تناولت بالوصف والتحليل مفهومه وأبعاده وعلاقته بالمفاهيم ذات الصلة. وتركز هذه الدراسة في البحث عن أجابة التسؤلات التالية: ماهو منظور الحكم الرشيد للإدارة العامة؟ وما هي أبعاد هذا المنظور ومضامينه القيمية؟ وما أثاره وإنعكاساته على شكل وجوهر وتطبيقات الإدارة العامة من الناحية النظرية والعملية؟ ويكتسب الموضوع البحثي أهميته، من كونه أصبح موضوعاً محورياً في اهتمامات المنظمات الدولية والهيئات المانحة، إضافة إلى كونه مفهوماً مركزياً في دراسات السياسات المقارنة والإدارة العامة والتنمية السياسية وقضايا الديمقراطية والتحول الديمقراطي. وهو بذلك يشغل حيزاً مهماً من اهتمامات الحكومات والسياسيين والأكاديميين ونشطاء المجتمع المدني.

ومن الناحية المنهجية، تتعامل هذه الورقة البحثية مع " الحكم الرشيد " كمتغير مستقل، والإدارة العامة كمتغير تابع. وبهدف استجلاء العلاقة بين المتغيرين يعتمد الباحث منهج التحليل الكيفي حيث يستهدف هذا المنهج الكشف عن خصائص الظاهرة ومكوناتها وتفاعلاتها. وذلك من خلال طرح تساؤلات رئيسية حول: ماذا وكيف ومن ولمن ولماذا ؟ اذ يسعى المنهج التحليلي إلى الإجابة على سؤال: كيف حدث؟ ولماذا حدث ماحدث على هذا النحو؟ وذلك بغية فهم العلاقات بين الوقائع والمعطيات المتعددة من جهة، والظاهرة المدروسة من جهة أخرى. ويعتمد التحليل على: فك الظاهرة المركبة إلى مكوناتها الأساسية من أجل فهمها كأجزاء، ثم إعادة تركيب الأجزاء مرة أخرى وتجميعها لتمثل الظاهرة الكلية، وبالتالي الفهم على المستوى الكلي (الماجد، 2000). وتعرض الدراسة بالمبحث الأول: الأدبيات السابقة التي تناولت الموضوع بالوصف والتحليل. وبالمبحث الثاني وصحت جملة من الإشكاليات النظرية التي تحيط بمفهوم الحكم الرشيد. وفي المبحث الثالث إستعرضت الورقة الجوانب القيمية والممارسات العملية للحكم الرشيد وتناولت الورقة بالمبحث الرابع شكل وجوهر الإدارة العامة وفق إستحقاقات الحكم الرشيد موضحاً في النهاية التأثير العميق لمنظور الحكم الرشيد على طبيعة وهوية ومضمون الإدارة العامة وكذلك على المستوى العملياتي والعملي والفواعل والأساليب والآليات التنظيمية والمؤسسية.

2. الاطار النظري لمفهوم الحكم الرشيد

1.2 الدراسات السابقة

بعض الأدبيات ركزت على التأصيل النظري للمفهوم واستنطاق مضمونه واستجلاء أبعاده القيمية والسياسية والاقتصادية والثقافية مثل دراسة (فوزي، 2007) التي سعت إلى سبر أغوار المفهوم وتحليل عناصره وأبعاده النظرية والعملية، وخلصت إلى أهمية مفهوم الحكم الرشيد في ترشيد السياسات العامة وجهود المنظمات الحكومية وغير الحكومية بوصفه منظومة متكاملة ينبغي الاهتمام بها. وكذلك دراسة جمعة، (2001) اذ تعد دراسة رائدة تنخرط في إطار المساهمات العربية التي سعت إلى تأصيل مفهوم الحكم الرشيد واستعراض جملة الإشكاليات النظرية التي تحيط بهذا المفهوم وتحول دون تدقيقه أو الاتفاق على تعريف محدد له يحظى باتفاق عام دون إبداء تحفظات أو اعتراضات مقبولة. كما سعت دراسات أخرى إلى تأصيل مفهوم الحكم الرشيد في الفكر السياسي، ومقاربته إلى المنظور الإسلامي، مثل (منصور، 2015) والتي خلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها: إن مفهوم الحكم الرشيد له حضوره المتميز في الفضاء الفكري الإسلامي كما يجد له تطبيقاته العملية في الحياة السياسية في الحضارة الإسلامية.

بعض الأدبيات اهتمت بدراسة أهمية مفهوم الحكم الرشيد في شتى الجوانب السياسية والإدارية والاقتصادية. من ذلك دراسة (الادريسي، 2007) وتخلص الدراسة إلى تأكيد الأهمية البالغة لمفهوم الحكم الرشيد، بوصف هذا المفهوم يرتبط بشبكة مفاهيمية ارتباطاً عميقاً من قبيل مفهوم التنمية ومفهوم المجتمع المدني، ومفهوم المواطنة، ومفهوم دولة الحق والقانون وكذلك مفاهيم إدارة الدولة والشأن العام.

بعض الأدبيات الأخرى ركزت على دراسة علاقة الحكم الرشيد بعدد من المفاهيم المهمة وتحليل مؤشرات التأثير والتأثر بين هذه المفاهيم، حيث يلاحظ أن أغلب هذه الأدبيات تعاملت مع مفهوم الحكم الرشيد كمتغير مستقل، مثل:

دراسة (فريد، 2009) حيث تناول الباحث من خلال دراسة نقدية أثر الحكم الرشيد على السياسات العامة وفق عدة مستويات تحليلية، على مستوى البعد الأخلاقي، وعلى مستوى الخطاب السياسي، وعلى مستوى البعد الفلسفي، كما على مستوى الآليات وعقلنة القرار العام.

كما ركزت عدة دراسات على علاقة الحكم الرشيد بالتنمية والإدارة، مثل دراسة (بوبوش، 2007)؛ ودراسة مارك تورنير، و ديفيد هولم، (1977) وهي دراسات أكدت على عمق التأثير المباشر للحكم الرشيد فلسفة وتطبيقاً على التوجهات التنموية والإدارية. وهو ما تتناوله هذه الدراسة من زاوية رؤية منظور الحكم الرشيد للإدارة العامة على المستوى النظري والتطبيقي، وبما يقود إلى تحولات عميقة تطول شكل وجوهر الإدارة العامة وعلى صعيد الكم والكيف.

بعض الدراسات تناولت الحكم الرشيد وانعكاساته على المستويات المحلية والإقليمية، مثل دراسة (العلواني، 2006) وهي دراسة سعت إلى تحديد مفهوم المركزية (السياسية والإدارية والمرفقية والمالية) في السياق المعاصر وتأثير ذلك على أسلوب الحكم المحلي الرشيد، وبناء قدرات النظام المحلي في الدول النامية سعياً إلى تجسيد وتحقيق أسلوب الحكم المحلي الرشيد. بينما دراسات أخرى الحكم الرشيد على المستوى الدولي بالتركيز على الأبعاد الدولية للحكم الرشيد، مثل دراسة ليلى البرادعي حول "الحكمانية والهيئات الدولية في مجال التعاون التنموي". حيث استعرضت الدراسة حجم اهتمام الهيئات الدولية بمفهوم الحكم الرشيد وكذا التحولات التي شهدها المفهوم في أدبيات المنظمات التنموية الدولية. موضحة أوجه الشبه والاختلاف في عناصر المفهوم وتعريفه في أدبيات هذه الهيئات إذ تختلف تعريفات المفهوم رغم اتفاقها في أربع سمات رئيسية لعناصر المفهوم هي "تحسين الإدارة العامة، الشفافية، المساءلة، سيادة القانون".

2.2 الحكم الرشيد: إشكاليات الاصطلاح اللغوي

يعتبر البنك الدولي أول من استخدم مصطلح Governance عام 1989 في تقرير له حول أساليب الحكم والإدارة في إفريقيا جنوب الصحراء. وعرف البنك الدولي مفهوم الحوكمة باعتباره: طريقة تمارس من خلالها السلطة لإدارة الموارد السياسية والاقتصادية والاجتماعية لأغراض التنمية (World Bank، 1993).

ومنذ ذلك الحين، أي بنهاية الثمانينيات اكتسب مصطلح الحوكمة أهمية خاصة على الأصعدة كافة، وطغى على مختلف الخطابات الأكاديمية والسياسية والإعلامية، وصار متداولا بشكل كثيف في أدبيات المنظمات الدولية والإقليمية الحكومية منها وغير الحكومية، واحتل مكانة مهمة في استراتجيات وسياسات الهيئات الدولية خاصة الهيئات المانحة منها. كما صار القضية المحورية التي تطرح نفسها وبإلحاح على صعيد التنظير والممارسة.

ويواجه مصطلح الحوكمة إشكاليات عدة إذ لازال يلفه كثير من الغموض والالتباس، سواء من حيث نشأته أو هوية انتمائه أو أبعاده المباشرة أو غير المباشرة، الظاهرة والخفية، أو من حيث معاييره ومقوماته المختلفة (الادريسي، 2007). ومن أبرز هذه الإشكاليات:

1. إشكالية ترجمة المصطلح، إذ لا توجد ترجمة دقيقة وموحدة لهذا المصطلح في الأدبيات العربية وفي اللغات الأخرى أيضا. حيث تم ترجمة المصطلح إلى عدد كبير من الكلمات المرادفة مثل المحكومية، والحكامة، والحكمانية، والحوكمة، والحكم، وأسلوب الحكم، وأسلوب الحكم الجديد، والحكم الطيب، والحكم المتحد، والحكم الشامل، والحكم الشراكي، والحكم الموسع، وإدارة الحكم، والإدارة المجتمعية، وإدارة شؤون الدولة والمجتمع، الإدارة السياسية. الخ. وقد اعتمد المجمع العلمي العراقي وكذا المجمع العلمي الأردني مصطلح (الحاكمية) في ترجمته لمصطلح Governance. وتثير إشكالية الترجمة هذه إشكالية أخرى نبه إليها البعض في إطار عام يتعلق بإشكالية تداول المفاهيم السياسية في التداول العربي المعاصر، حيث "تجعل المفاهيم والمصطلحات التي تنقل إلى الإنسان العربي، بوساطة اللغة العربية، تتأرجح وتضطرب بين سلطة كل واحدة من القاموسين المتغايرين فتجعل المعاني قلقة مبهمة تعكس نوعا من التناقض الوجداني أمام المعنى الواحد، وتخلق نوعاً من الازدواجية بين اللفظ المنطوق به وبين المفهوم، أي المعنى الذي يريد اللفظ أن يكون دالا عليه (بن سعيد،1987: ص24).
2. يثير اختلاف الأدبيات حول تاريخ مصطلح Governance إشكالية ثانية، ففي الحقيقة هناك عدة اختلافات في إرجاع الأصل التاريخي لهذا المصطلح. إذ أن بعض الأدبيات تعود بالمصطلح إلى قرون قديمة حتى وأن كان المصطلح لا يحمل نفس دلالات المفهوم المتداول اليوم (ما قبل المفهوم)، أي بمعنى أن "هناك من يرى أن مفهوم "إدارة شئون الدولة والمجتمع" ليس بالمفهوم الجديد ولكنه اسم جديد لمفاهيم قديمة ظهرت من قبل فهو بمثابة منتج قديم وضع في عبوة جديدة (جمعة، 2001).

في هذا الصدد تعود بعض الأدبيات بالمفهوم إلى بدايات تشكل الفلسفة السياسية التي عادة ما تكون ذات حمولة أخلاقية وقيمية ومعيارية، ومن منطلق ذلك يحدد البعض مهمة الفلسفة السياسية في تفحص طبيعة ومبررات وأثار الحكومات الصالحة والحكومات الفاسدة ،(David, 2003)؛ حيث يمكن القول أن مفهوم الحكامة

أو الحكم الجيد يبقى لصيقاً بإحدى أهم الدلالات المعيارية التي تأسس عليها التفكير حول السياسة ضمن السياق الأوروبي ألا وهي فكرة الخير ذات الأصول الأخلاقية الأفلاطونية (فريد، 2009).

فأفلاطون المفكر اليوناني الذي ولد في أثينا 426 قبل الميلاد كان له دوراً من خلال فلسفته السياسية في كتابه الجمهورية في بناء الحكم الصالح وقد شخص أزمة أثينا آنذاك في تفشي الفساد السياسي والأخلاقي وأن الخروج من هذه الأزمة يكمن في إنتهاج الحكم الصالح الذي يحقق الخير العام عن طريق الفيلسوف الحاكم أو الحاكم الفيلسوف، فالحكيم يصبح حاكماً والحاكم حكيماً (عبدالخالق، 2006). بل أن الحكم الصالح لا تتلمسه فلسفة الإغريق في الحكم المطلق للفيلسوف ولكن تنشده في مبدأ سيادة القانون (سباين، 2006). كما نجد من يتلمس مفهوم الحكم الرشيد في المنظور الإسلامي، ويذهب إلى أن للحكم الرشيد أسس مؤكدة في العقيدة الإسلامية والشريعة الإسلامية للحكام والمحكومين، وقد عرف المسلمون الأوائل كل مبادئ الحكم الرشيد الذي تتحدث عنه النصوص الأدبية والسياسية الحديثة ومارسوها حكاماً ومحكومين في الحقبة التي حكم بها الرسول ﷺ مجتمع المدينة المنورة وتبعه على سنته في ذلك الخلفاء الراشدون من بعده أبوبكر وعمر بن الخطاب وعثمان وعلى ومن بعدهم عمر بن عبد العزيز (منصور، 2015). وبالمثل نجد إشارات واضحة لمفهوم الحكم الرشيد في الفلسفة السياسية عند الفارابي في كتابه أراء أهل المدينة الفاضلة ومقابلتها بالمدن الجاهلة (بن عبد العالي، 1981).

بينما تشير بعض الأدبيات إلى المرجعية الفرنسية للمصطلح وبعمق تاريخي يصل إلى القرن الثالث عشر عندما كان يستخدم كمرادف لمفهوم الحكومة، حيث ظهر مصطلح الحكم الرشيد في اللغة الفرنسية كمرادف لمصطلح الحكومة، ثم كمصطلح قانوني 1678 ليستعمل في نطاق واسع معبراً عن تكاليف التسيير(Charge de Governance) وبناء على أساس هذا التعريف، ليس هناك شك أو اختلاف حول الأصل الفرنسي للكلمة، فثمة أدبيات أخرى ترى أن لهذا المفهوم حضوراً مهما في كتابات جان جاك روسو (1712 – 1778) في كتابه "العقد الاجتماعي" 1772، حيث يؤكد أن: يحدث توافق بين الجميع على قدر من التنازلات في سياق اجتماعي، يتم فيه

التنازل إرادياً عن بعض الحقوق الشخصية، مقابل منفعة أخرى، تتمثل في مجتمع منظم مستقر، وحكم راشد (أدم، 2012).

في حين نجد من يؤكد أن كلمة حاكمية أصلها انجليزي وهي مصطلح قديم، أعيد استعماله من قبل البنك الدولي في منتصف الثمانينيات حيث أصبح من الاهتمامات الكبرى في الخطابات السياسية وخاصة في معاجم تحاليل التنمية، ويمكن شرحه بأنه: طريقة تسيير سياسة أعمال وشؤون الدولة (البال، 2012). بينما يذهب البعض إلى أن مصطلح الحاكمية ظهر سنة 1937 في مقالة أنجزها الكاتب الاقتصادي الأمريكي (Ronald Coase) تحت عنوان (The Nature of the Firm) (عزي وجلال، 2015). بل هناك من يربط بدايات تشكل المفهوم بسيادة مناخ العولمة كقوة دافعة لأحداث العديد من التحولات النظرية والمفاهيمية والممارسات العملية باعتبار إن نوعية الحكم الذي يساعد ويلائم منطق العولمة هو الحكم الراشد أي عندما يعني الحكم الذي يتفق على لوائحه ونظمه وإجراءاته الجميع أو المجموعة التي اتفقت عليه (ثينو، 2006).

رغم هذا الجدل حول تاريخ مصطلح Governance، إلا إن ثمة اتفاق بين الباحثين والمهتمين على أن مفهوم الحوكمة تبلور بشكل واضح خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي واكتسب أهمية متزايدة منذ أن تمإدخال المفهوم في قلب سياسات البنك الدولي التي ارتبطت بالتوجه نحو فرض نوع من المشروطية السياسية على مستوى منظومة المعونة الدولية، حيث قدم مفهوم الحكم الرشيد مظلة فكرية، وحزمة من السياسات والبرامج، لعبت المؤسسات الدولية المانحة من خلالها أدوارا سياسية مباشرة (عبيد، 2013).

3. تتمثل الإشكالية الثالثة ذات الصلة بمصطلح Governance في تعدد وسيولة واختلاف التعريفات التي حاولت الاقتراب من هذا المصطلح. وقد اختزل البعض هذه الإشكالية في تعبير "مشكلة التعريف" (جمعة، 2001). حيث تفصح إشكالية اختلاف تعريفات المصطلح عن حقيقة إنه لا يوجد تعريف جامع مانع لمصطلح Governance متفق عليه بصورة عامة.

ويعزى البعض إشكالية تعريف مصطلح Governance إلى حداثة المفهوم فليس هناك تعريف واحد للتعبير عنه (العلواني، 2006). بينما يعزى البعض الآخر إشكالية تعريف المصطلح إلى تعدد أبعاد ومستويات وعناصر ومضامين هذا المفهوم ليشمل كلا من المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي والإداري والدولي والمحلي. وعلى خلفية ذلك تختلف هيئات التنمية فيما بينها في تفسير مفهوم الحكمانية (البرادعي، 2014). فمثلاً أدبيات البنك الدولي ولجنة المساعدات التنموية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تعتمد "المفهوم الضيق" للمصطلح، والذي ينهض على فكره الإدارة الرشيدة بدلالة النمو الاقتصادي عند الحديث عن التنمية. بينما يبني صندوق النقد الدولي مفهومه Governance على أبعاد تقنية وقيمية، ويربط المفهوم بالحكمانية الصالحة أو الجيدة. في الوقت الذي تعتمد بعض الأدبيات المفهوم الواسع للمصطلح الذي يرتقي إلى مستوى السياسة فيعالج العلاقة الموجودة بين الحكم وعامة الناس والإدارة الحاكمة، فيضيف تعريف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لهذا المفهوم أبعاداً سياسية وإدارية: أن الحكمانية هي ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شئون الدولة على كافة المستويات وتتضمن الآليات والعمليات والمؤسسات التي يتمكن المواطنون من خلالها من التعبير عن مصالحهم وممارسة حقوقهم وأداء واجباتهم والتفاوض حول خلافاتهم (UNDP, 1997).

ويرى البعض إن هناك مدرستين لمفهوم الحكم الرشيد أو الحكم الجيد الأولى ترى أنه يعبر عن شكل سياسي لنظام الحكم وأسلوب صنع السياسة، بما ينصرف إلى القواعد الأساسية المألوفة للديمقراطية، مثل سيادة القانون، التعددية السياسية والاجتماعية والتسامح والتعبير الحر، وحريات وحقوق المواطنة. وبالتالي فهو اقرب إلى الصياغة الحديثة لمبادئ مستقرة. أما المدرسة الثانية فتعتبر المفهوم عنوانا لمنظومة وأساليب وخطوات الإصلاح السياسي والاجتماعي ككل، مثل اعتماد آليات المحاسبة في مواجهة السلطات العامة، والمطالبة بتوفير مظاهر الشفافية في مؤسسات صنع القرار، وتقييم نوعية الحكم من زاوية الالتزام بسيادة القانون وقدرته على تعزيز فرص المشاركة واحترام حقوق الإنسان ومكافحة الفساد. أنه محاولة لوضع تعريف امبريقي لمفاهيم كلية ومؤسسات وأطر سياسية معقدة، مثل البرلمان والحكومة (الصاوي، 2003). ولعلى

الخلاصة المفيدة في هذا الموضوع تقودنا إلى القول أنه على الرغم من عدم الاتفاق على تعريف مفهوم إدارة شئون الدولة والمجتمع، إلا أنه يكاد يكون هناك اتفاق على مضمونه والذي يتمثل في توسيع نطاق الحكومة من المستوى الرسمي إلى المستويات غير الرسمية وإدخال منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في صنع القرار، بحيث تكون طرفا أساسياً في معادلة إدارة شئون الدولة والمجتمع فهو يحمل في طياته شراكة ثلاثية تجمع ما بين القطاعي العام والخاص والمجتمع المدني (جمعة، 2001).

4. الإشكالية الرابعة والأخيرة ذات الصلة بمصطلح Governance، تتصل بمعايير ومؤشرات قياس الحكم الرشيد. وهي إشكالية تتعلق ببناء مقاييس مقنعة و يمكن الاتفاق عليها، ومن ثم القدرة على بناء مؤشرات كافية لتغطية أبعاد المفهوم وجوانبه وتكون قابلة للقياس. ويلخص تقرير البنك الدولي عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الذي صدر عام 2003 هذه الإشكالية إذ يشير بوضوح تام إلى أنه: من الصعب حصر مفهوم إدارة الحكم المعقد والمتشابك ضمن بضعة مقاييس تجريبية يمكن مقارنتها عبر البلدان المختلفة، وقد بذلت جهود متعددة لتعريف الأبعاد الأساسية لماهية الحكم الجيد، وهي تتراوح بين حكم القانون ومحاربة الفساد وفعالية القطاع العام وصولا إلى قدرة المواطن على التعبير والديمقراطية. إلا أن العديد من هذه المقاييس تعتمد على رؤيا وأراء المقيمين مما يجعلها غير موضوعية، كما أن ندرة المعلومات حول نوعية إدارة الحكم في المنطقة يصعب مهمة قياس الحكم بشكل تجريبي (البنك الدولي، 2007).

3.2 الحكم الرشيد: المعايير القيمية والممارسات العملية

مفهوم الحكم الرشيد يتضمن مجموعة من العناصر والمعايير التي تشكل في مجموعها منظومة قيمية يفصح عنها المفهوم ويسعى إلى إسقاطها على أرض الواقع العملي. وفي دراسة للبنك الدولي بخصوص الحكم الرشيد في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تم تحديد معيارين: الأول حكم القانون والمساواة وحق المشاركة والفرص المتساوية للاستفادة من الخدمات، أما الثاني فهو التمثيل والمشاركة والتنافسية والشفافية والمساءلة (بوبوش، 2007).

وبمعنى أن مفهوم الحكم الرشيد لا ينطوي فقط على أبعاد مؤسسية وتنظيمية،ولكنه ينطوي أيضا على أبعاد قانونيه وأبعاد قيمية وتوجهات سلوكية وأخلاقية، يعددها البعض في:

المشاركة، حكم القانون، الشفافية، الاستجابة، بناء التوافق، المساواة والتضمين، الكفاءة والفاعلية، المحاسبة والمساءلة، الرؤية الإستراتيجية. وهناك من يضيف اللامركزية إلى جملة هذه الأبعاد. وفي بعض الدراسات تم التركيز على ستة أبعاد للمفهوم هي كالتالي: المحاسبة والمسألة، الاستقرار السياسي، فعالية الحكومة، نوعية تنظيم الاقتصاد، حكم القانون، التحكم بالفساد.

ورغم اختلاف بعض الأدبيات بشأن حصر المعايير والأبعاد والقيم التي يتضمنها مفهوم الحكم الرشيد، والتي ينقص منها ويزيد، إلا أن أدبيات البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة تعدد تسعة أبعاد للمفهوم هي كالتالي: المشاركة، حكم القانون، الشفافية، حسن الاستجابة، التوافق، المساواة في تكافؤ الفرص، الفعالية، المساءلة، الرؤية الإستراتيجية (UNDP،1995). ويلاحظ أن جُل الأدبيات تعتمد هذه الأبعاد والمعايير والقيم عند تناولها لمفهوم الحكم الرشيد وبشيء من التفصيل، كالتالي:

1. المشاركة: قدرة جميع المواطنين على أن يكون لهم صوت في عملية صنع القرار دون أي تمييز بينهم.
2. الشفافية: حرية تدفق المعلومات وقدرة كل الأفراد على الحصول عليها دون أي تمييز بينهم.
3. المساءلة: قدرة كل الأفراد، ودون تمييز، على مساءلة صناع القرار في كل المستويات.
4. الإنصاف: قدرة الجميع، ودون تمييز، على التمتع بفرص الحصول على الموارد والفوائد والسيطرة.
5. الفعالية: وجوب تلبية الحكم لاحتياجات الجميع دون تمييز مع الأخذ في الاعتبار الاستخدام الأمثل للموارد لصالح الجميع.
6. حكم القانون: يجب أن يكون النظام القانوني عادلا وغير متحيز وان يتساوى الجميع أمامه.
7. الإجماع: يجب أن يعبر الحكم الرشيد عن مختلف المصالح، دون تمييز، لكي يصل قدر المستطاع إلى الموافقة بالإجماع على السياسات والإجراءات.
8. الاستجابة: يجب أن تخدم المؤسسات والعمليات جميع الأطراف دون تمييز.

9. الرؤية الإستراتيجية: يجب أن يتمتع صناع القرار برؤية إستراتيجية حول الحكم الرشيد وعلاقته بالتنمية البشرية. وكذا بفهم واضح لما تحتاجه هذه التنمية وللتعقيدات الثقافية والاجتماعية والتاريخية التي تقف في طريقها.

لكن على صعيد المقاربة الواقعية لمفهوم الحكم الرشيد، نجد الكثير من الصعوبات التي تحول دون ترجمة المفهوم على أرض الواقع خاصة في دول عالم الجنوب أو الدول النامية. فهذا المفهوم، يتم التعامل معه من زوايا عدة:

- أولاً: ينظر إلى هذا المفهوم نظرة ريبة وشك وتردد ويتم التعامل معه بتحفظ شديد كونه يتبنى " نموذج " متحيز وهو يمثل نموذج قيمي وسياسي غربي بالأساس، فعند الحديث عن أسلوب الإدارة والحكم الجيد يتبادر إلى الأذهان منظومة من القيم تعكس خبرة تاريخية غربية ويصبح الحديث عن تطبيق الأسلوب الجيد للإدارة والحكم كأنه دعوة للأخذ بالنموذج الغربي (جمعة، 2001).

في هذا الصدد ثمة من يرى إن مفهوم ومضمون الحكم الرشيد أو الجيد ليس مفهوماً موضوعيا ومحايداً، بل أنه يكتسب بعدًا ايدولوجياً فاضحاً وسافراً، إذ أن المرجعية الأيديولوجية للمفهوم هي النظرية الاقتصادية المعروفة بالليبرالية الجديدة، وواضح أن المرجعية المباشرة في هذا التصور لـ "الكوفيرنانس" هي النظرية الاقتصادية المعروفة بـ الليبرالية الجديدة وهي نفسها النظرية التي تطبق بصورة أو بأخرى في العالم العربي بتوصية من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والتي تشكل الانفتاح والخصخصة أبرز مظاهرها (الجابري، 2001). وعلاوة على ذلك يرى البعض أن هذا المفهوم، هو "مفهوم قيمي" يتبنى القيم الغربية، ويهدف إلى إعلاء قيم الليبرالية الاقتصادية والسياسية، من خلال برامج محددة اصطبغت بمفاهيم التنمية والحكم الرشيد الخاصة بالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ومشفوعة بآليات تنفيذية، وعلاقات بالنخب، خاصة الاقتصادية، داخل الدول المتلقية للمعونة (عبيد، 2013).

- ثانياً: تصطدم عملية تحويل مفهوم الحكم الرشيد إلى واقع عملي في دول ومجتمعات عالم الجنوب بطبيعة وبنية وتركيبة هذه المجتمعات والبنى والثقافات السياسية السائدة فيها فهي مجتمعات ذات نسيج اجتماعي معقد ومختلف ومتخلف، وهي مجتمعات "دولتية" تبدو فيها الدولة هي الطرف الطاغي على شتى جوانب الحياة السياسية، أو على حد وصف تقرير

التنمية الإنسانية العربية لعام 2004 لهذا النمط من الدول بأنها "الدولة التسلطية" أو "دولة الثقب الأسود"، التي تهمين على كل شيء فلا تترك مجالا خارج إطار تدخلها ولا يفلت من أسرارها شيء.

والحديث عن وجود مجتمع مدني حقيقي وقوى وفاعل في هذه المجتمعات يبدو غير منطقي، حيث يعاني المجتمع المدني من فقدان الاستقلال، فتفقد منظماته جدواها ومبرر وجودها حيث تصبح مجرد أجهزة تابعة للدولة، وتتبع النظم إستراتيجية ثنائية من الاحتواء والقمع، أو الاختراق والتضييق، ومطاردة ناشطي جماعات هذا المجتمع وتنظيماته، وحرمانه من التمويل أو الوجود القانوني" (مكداشي، 2005)، وهي مجتمعات تعاني من ظاهرة الأمية المؤسسية واقتصادياتها ضعيفة، والقطاع الخاص فيها إما مملوك لكبار رجال الدولة في شكل إقطاعيات حكومية أو إقطاعيات عائلية، أو انه قطاع مهمش ورخو وهزيل وغير منتج.

علاوة على أن هذه المجتمعات ذات ثقافات سياسية رعوية وخاضعة، والمشاركة السياسية فيها متدنية، إن لم تكن منعدمة على حد تصنيف الموند وفيربا (1963) لهذه المجتمعات فهي مجتمعات تفتقر إلى اغلب مقومات ومعايير الحكم الرشيد من الناحية السياسية والاجتماعية والثقافية أيضا.

- ثالثاً: تفتقر هذه المجتمعات إلى المقومات المادية والتقنية والتكنولوجية والبنى التحتية والقدرات البشرية المؤهلة والكفؤة التي تعتبر جميعها مقومات أساسية في تجسيد الحكم الرشيد على أرض الواقع. وعلى سبيل المثال يمكن مقاربة ذلك من خلال تطبيقات نموذج الحكومة الالكترونية كأداة لتحقيق أهم مقومات الحكم الرشيد من شفافية ومساءلة ومحاربة للفساد (الخواجة، 2007)، حيث تكشف تجارب العالم النامي عن صعوبات وتحديات عدة تقف أمام تطبيق نموذج الحكومة الالكترونية تتعلق بغياب الرؤية الإستراتيجية للمشروع وباعتبارات الفجوة الرقمية وموانع ومقاومة التغيير من جانب المسئولين الحكوميين والافتقار إلى وجود بنية أساسية تكنولوجية وغياب الكفاءات اللازمة للمشروع، إضافة إلى سيادة المصالح الخاصة وانتشار الفساد السياسي والاقتصادي والإداري في مجتمعات العالم النامي. وتوصلت دراسة قامت بها جامعة مانشستر لتقييم تجارب الحكومة الالكترونية في الدول النامية إلى النتائج التالية (Heeks، 2004):

- 35 % من حالات الفشل التام ويقصد بها عدم تنفيذ المبادرة على الإطلاق أو أنه تم التراجع عنها سريعا.
- 50 % من حالات الفشل الجزئي ويقصد بها عدم تحقق الأهداف الرئيسية أو الحصول على نتائج غير مرغوب فيها.
- 15 % من حالات النجاح وتعني أن جميع الأطراف المتعاملة قد تمكنت من تحقيق أهدافها الرئيسية ولم تكن هناك نتائج غير مرجوة.

- رابعاً: شكل وجوهر الإدارة العامة وفق استحقاقات الحكم الرشيد. شكلت استحقاقات الحكم الرشيد دفعة مهمة في مجال الإدارة العامة عبر تحولات طالت شكل وجوهر الإدارة العامة على الصعيد النظري والعملي أيضا، كما على صعيد الكيف والكم. ويرى البعض أن قضايا الحكم الجيد تؤثر على مجال الإدارة العامة من زاويا عدة (مكداشي و سلام، 2003):

أ. العمل على توازن فروع الحكم؛ التنفيذي "مسيطر"، التشريعي "ضعيف"، والقضائي "مثقل"؛

ب. تقوية آليات المحاسبة والشفافية؛

ت. تعزيز المشاركة العامة والديمقراطية؛

ث. الاتجاه إلى اللاحصرية وتقوية الحكم المحلي؛

ج. التخفيف من حجم الإدارة العامة وتكلفتها.

شكل اتجاه الحكم الرشيد، ضمن اتجاهات ثلاثة، منظورا جديدا في دراسات الإدارة العامة أطلقت عليه بعض الأدبيات منظور من كفاءة الإدارة إلى كفاءة الحكم والإدارة معا، وهو منظور فكري جديد لحقل الإدارة العامة ينطلق من أن الإدارة العامة هي أكثر من الإدارة الكفء أو الإدارة الجيدة، وأنه حان الوقت للحديث ليس فقط عن إدارة جيدة ولكن عن حكم جيد (جمعة، 2001). وقد أعاد هذا المنظور قضية هوية الإدارة العامة مجدداً إلى دائرة الجدل الفكري والعلمي، وهي جدلية متجددة تفرض ذاتها كلما شهد الحقل تحولات وتطورات جديدة. حيث انحاز اتجاه الحكم الرشيد نحو ربط السياسة بالإدارة، وحسم بذلك تقريبا الجدل الذي ساد أدبيات الإدارة العامة لفترة طويلة بصدد الفصل بين السياسة والإدارة، فقد بات واضحاً مدى التداخل بين السياسة والإدارة وبين عمليات صنع السياسات وتنفيذها، وأصبح مقرراً أن فساد الإدارة يعني فساد السياسة والعكس (جمعة، 2001).

وقد أحدث هذا المنظور نقلة نوعية في دراسات الإدارة العامة من خلال ربط هذه الدراسات بدراسة السياسات العامة والحكومات المقارنة، وهو بذلك يساعد على تحقيق التداخل والتكامل بين حقول المعرفة المختلفة بدلا من معاملة كل حقل علمي لمفاهيمه ومنهجياته كجزء منفصل عن الحقول العلمية الأخرى (جمعة،2001). ويمكن إستعراض أثر منظور الحكم الرشيد في الإدارة العامة من خلال التالي:

- طرح منظور الحكم الرشيد مسألة إعادة النظر في المفهوم التقليدي للإدارة العامة، فالإدارة العامة وفق مفهوم ومعايير الحكم الرشيد لم تعد أحادية الجانب، ولم تعد تهتم فقط بدراسة النشاط الحكومي، و لم تعد تحمل المفهوم التقليدي الذي ينظر إليها بوصفها إدارة حكومية (العكيلي، 1996).

بل أن المفهوم الجديد للإدارة العامة يتجه نحو إيلاء المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص أهمية خاصة في تحديد مفهوم الإدارة العامة وتعيين أبعادها من خلال إعطاء دوراً معتبراً لمجموعة من الفواعل وإشراكهم مع الحكومة من خلال وضع السياسات العامة وتنفيذها. فالإدارة العامة بذلك لم تعد مقتصرة على دراسة النشاط الحكومي، بل أنها أصبحت معنية بدراسة نشاط فواعل أخرى صارت تشارك الحكومة في العملية الإدارية كالقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني وإعطاء أهمية اكبر للمواطن كفاعل وكمتلقي للخدمة.

- احدث مفهوم الحكم الرشيد تحويراً جوهرياً مهماً في طبيعة الإدارة العامة، ونقلها من كونها طبيعة احتكارية تستأثر فيها الحكومة بتقديم الخدمات العامة إلى طبيعة تنافسية أو حكومة منافسة تقدم الخدمات على أسس تنافسية (أفندي، 2001). وذلك عبر إشراك أطراف وفواعل أخرى في تنفيذ هذه المهمة وأداء الخدمة العامة وعلى وجه الخصوص القطاع الخاص، ومن خلال عدة أساليب من أبرزها أسلوب شراء الخدمة، حيث أصبح القطاع الحكومي العام يتجه نحو إطار من الشراكة والتنافسية المرنة في آليات ووسائل أداء الخدمات العامة ولعل أحد الآليات المستخدمة في إجراء التغيير في إدارة الخدمة العامة والأكثر أهمية هي تطوير العقود. وتعد أبسط صورة لاستخدام العقود هي شراء الخدمات العامة ممن يوفرونها من القطاع الخاص أي التعامل مع القطاع الخاص بشكل مقاولتي، كما يسمح للمنظمة العامة

أن تنافس القطاع الخاص الذي يحتمل قيامه بتوفير الخدمات ضمن السوق (شريفة، 2008).

- كما أن طبيعة الإدارة الحكومية لم تعد ذات طبيعة بيروقراطية تقليدية، حيث تخلت هذه المؤسسات عن طابعها البيروقراطي واتجهت نحو مفهوم الشبكات كبديل للبيروقراطية، وهكذا أصبح نظام الحكم يتضمن مجموعة معقدة ومتداخلة من التنظيمات من القطاع العام والقطاع الخاص والمنظمات التطوعية التي تشترك معا في توفير الخدمة، والتي تتبادل الموارد والمعلومات. وتعد العلاقات بين هذه المنظمات شبكية. ولا تزيد الحكومة عن كونها أحد الفاعلين في هذا التنظيم الشبكي المستقل (جمعة، 2001).
- أحدث مفهوم الحكم الرشيد تحولاً مهماً في عقلية وتوجهات الإدارة العامة، فلم تعد عقلية الإدارة العامة عقلية حكومية جامدة، بل عقلية منفتحة على أساليب وممارسات الإدارة المطبقة في القطاع الخاص، التي تتوجه بالتركيز على الكفاءة والفعالية والربحية والاتجاه نحو أسلوب اللامركزية، كما تتوجه نحو ادارك توقعات العملاء والاستجابة لرغباتهم وحاجاتهم وتبني أسلوب إدارة الجودة الشاملة في تقديم الخدمات العامة. فقد صار الحديث رائجاً عن مفهوم الكفاءة الأخلاقية مثلما كان سائداً عن مفهوم الكفاءة الاقتصادية، بل أن بعض الأدبيات صارت تضع الجوانب الأخلاقية في الإدارة العامة في صدارة الأولويات، وتذهب إلى أن دور الأخلاق وأهمية السياسة الأخلاقية صار محورياً في الإدارة العامة في الوقت الحالي (Patrick، 2006)

تبنت العديد من الدول أشكالاً معينة لميثاق المواطن بغية تحسين الخدمات العامة وتضمين هذه الخدمات قيماً أخلاقية، كميثاق مستخدمي الخدمات في بلجيكا، وميثاق مستخدمي الخدمات العامة في فرنسا، وميثاق المواطن في المملكة المتحدة الذي يضع في سلم مبادئه، مبدأ المعاونة والكياسة، ويحض القائمون بخدمة المواطن أن يكونوا على درجة عالية من الكياسة وحسن المعاملة عند تعاملهم مع المواطنين الذين يستقبلونهم. كما يتضمن ميثاق المواطن البريطاني نظم متقدمة للشكاوي تنهض على معايير وإجراءات محددة ويشدد على سرعة معالجة المشاكل والتعامل معها بنزاهة وتجرد وغيرها من الأخلاقيات التي تعزز ثقة المواطن في الإدارة العامة (رشيد، 1996). كما تم في ماليزيا إصدار ميثاق أخلاقي سنة 1992 خاص بالمراجع والزبون مع الحكومة، ويهدف هذا الميثاق إلى ترسيخ الاهتمام

الكافي من قبل الجهات الحكومية في تقديمها للخدمات ويتكون هذا الميثاق من جزأين: (1) معايير الجودة في الخدمات المقدمة، ووسيلة العلاج وطرق الشكاوى إذا لم تؤد الهيئة الحكومية الخدمة بالمستوى المطلوب (قوي، 2003).

- أحدث مفهوم الحكم الرشيد تحولاً مهماً في جوهر الإدارة العامة من خلال تبينه منظومة من القيم الجديدة تتمثل في حكم القانون والمساواة وحق المشاركة والفرص المتساوية للاستفادة من الخدمات، والتنافسية والشفافية والمساءلة (UNDP،1995).

وبالمثل إعتبرت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، مجتمعة ومنفردة، قيم النزاهة والشفافية والمساءلة جزءً من المبادئ التي تقوم عليها الإدارة العامة. وعليه فإنها تشكل الوسائل والأغراض لتنشيط الإدارات العامة أو بث روح جديدة فيها (UN،2005). وقد جادل البعض في مدى إمكانية تحويل هذه القيم إلى واقع إداري عملي، بمعنى أن المشكلة ليست القيم في حد ذاتها ولكن المشكلة تكمن في آليات تطبيقها، وهنا يمكن المزج بين عمومية القيم وخصوصية آليات تطبيقها لتتلاءم مع ظروف وطبيعة كل مجتمع (جمعة، 2001).

3. الخلاصة والنتائج

تناولت هذه الورقة البحثية موضوع الإدارة العامة من منظور الحكم الرشيد في نهاية هذا الدراسة إلى النتائج التالية:

1. وطبيعة على الرغم من رواج إستخدام مفهوم الحكم الرشيد وعلى نطاق واسع، إلا إن هذا المفهوم يواجه إشكاليات نظرية عدة مما يجعل منه مفهوماً عصياً على التحديد والتدقيق، حيث تذهب الأدبيات إلى أن مصطلح أسلوب الحكم والإدارة العامة اكتسب زخماً غير مسبوق فيما يتعلق بمسعاهما واستخدامهما على حد سواء في القرنين التاسع عشر والعشرين. ومن ناحية ثانية، ففي الوقت الذي ندخل فيه القرن الحادي والعشرين لايبدو هناك توافق في الآراء بشأن ما يعنيه أي منهما. وفي بيئة تتسم بأنها بالغة الدينامكية سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وثقافياً، يصبح لهذين المصطلحين معانٍ مختلفة في السياقات المختلفة.
2. من الناحية العملية تصطدم عملية تحويل مفهوم الحكم الرشيد إلى واقع عملي في دول ومجتمعات تتصف بطبيعة وبنية وتركيبة معقدة فهي مجتمعات ذات طابع إجتماعي

معقد ومختلف ومتخلف، وعلاوة على ذلك تفتقد هذه المجتمعات إلى المقومات والبنى المادية والمؤسسية التي من شأنها أن تخدم توجهات مفهوم الحكم الرشيد وتساعد على تجسيده واقعياً.

3. منظور الحكم الرشيد بما يحمله من قيم وتوجهات وآليات وأساليب تنظيمية جديدة شكل تحدياً حقيقياً لنمط الإدارة العامة التقليدية خاصة مع تغلغل بعض مفردات الحكم الرشيد في الأجندات الوطنية وارتباطه بنوع معين من توطين فكره وقيمه وأساليبه،

مما أحدث تأثيراً عميقاً في طبيعة الإدارة العامة وكان له إسهاماته المهمة في إعادة صياغة وتحديد هوية الإدارة العامة وفواعلها وعلى مستوي آلياتها وأساليب عملها كما كان تأثيره عميقاً في إدخال قيم جديدة إلى دائرة ومحور اهتمامها. ويمكن لنا أن نلخص ذلك من خلال الجدول رقم 1.

جدول 1 مقارنة الإدارة العامة التقليدية والإدارة العامة من منظور الحكم الرشيد

البيان	الإدارة العامة التقليدية	الإدارة العامة من منظور الحكم الرشيد
الهوية	هوية قلقة – منقسمة على ذاتها	الإدارة العامة جزء من السياسة تداخل الإدارة والسياسة
الفواعل	الحكومة هي الفاعل الرئيس	تعدد الفواعل الدولة – القطاع الخاص – المجتمع المدني
الطبيعة	ذات طبيعة احتكارية	ذات طبيعة تنافسية
الآليات والأساليب والتنظيم	تنظيم ذو طابع مركزي شديد - آليات حكومية بيروقراطية	توجه نحو اللا مركزية – التوجه نحو خلق نوع من الشراكة وعمليات التشبيك فكرة الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني والفواعل الاقتصادية
جوانب التركيز	الكفاءة والفعالية بمنظور اقتصادي	أبعاد إنسانية – اجتماعية – أخلاقية
الجوهر والقيم	ثقافة مؤسسية تعتمد قيم التراتبية والهرمية	منظومة قيمية جديدة تعتمد قيم الديمقراطية والمساءلة والشفافية وحكم القانون

إعداد: الباحث

4. المراجع

إبراهيم محمد آدم. 2012. دور المجتمع المدني في تحقيق الديمقراطية في الدول العربية، مجلة شؤون عربية، العدد 152، الصفحات 1 -18.

احمد رشيد. 1996. إعادة اختراع وظائف وإدارة الحكومة، دار النهضة العربية، القاهرة – مصر.

الدولية. 2007. الحكم الجيد لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: تحسين التضمينية والمسألة، مجلة الدولية، العدد 3، جامعة القاضي بن عياض – الجزائر.

الأمم المتحدة. 2005. تقرير لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة، الأمم المتحدة، نيويورك.

الأمم المتحدة. 2006. تقرير لجنة خبراء المعنية بالإدارة العامة، الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم E\C.16\2006\4

الأخضر عزي وغانم جلال. 2016، قياس قوة الدولة من خلال الحكم الرشيد: إسقاط على التجربة الجزائرية.

برنامج الأمم المتحدة الأنمائي. وثيقة مكافحة الفساد لتحسين إدارة الحكم، الأمم المتحدة، جنيف.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. 1997. رؤية جديدة لنظام إدارة الدولة والمجتمع: منشورات شعبة إدارة التنمية والحاكمية، مكتب تطوير سياسات التنمية، نيويورك.

بوحنية قوي. 2003. ثقافة المؤسسة كمدخل أساسي للتنمية الشاملة: دراسة في طبيعة العلاقة بين المحددات الثقافية وكفاءة الأداء، مجلة الباحث، العدد 2، جامعة ورقلة – الجزائر.

جورج سباين. 2010. تطور الفكر السياسي، ترجمة: حسن جلال العروسي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة– مصر.

حامد عبد الماجد. 2000. مقدمة في منهجية دراسة وطرق بحث الظواهر السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة – مصر.

خالد فريد. 2009. الحكامة والسياسات العامة: مساهمة في نقد البعد المعياري للمفهوم، مجلة الدولية، العدد 5، جامعة القاضي بن عياض – الجزائر.

رفاع شريفة. 2008. نظرية الإدارة العامة الحديثة ودورها في معالجة إشكالية إدماج مفهوم الأداء في الخدمة العمومية، مجلة الباحث، العدد 6، جامعة ورقلة – الجزائر.

سامح فوزي. 2007. الحكم الرشيد، الموسوعة السياسية للشباب دار النهضة، مصر.

سلوى شعراوي جمعة. 2001. تحرير إدارة شئون الدولة والمجتمع: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، جامعة القاهرة – مصر.

سلوى شعراوي جمعة. 1999. حالة علم الإدارة العامة في القرن العشرين: رؤية نقدية، مجلة النهضة، العدد 1، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة – مصر.

عبد الأمير عبد العظيم العكيلي. 1996. مذكرات في مبادئ الإدارة العامة: مدخل بيئي سياسي، الجامعة المفتوحة، طرابلس– ليبيا.

عبد الله عبد الخالق. 2006. حكاية السياسة: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيرقت – لبنان.

عبد السلام بن عبد العالي. 1981. الفلسفة السياسية عند الفارابي: دار الطليعة، بيروت – لبنان.

عبد السلام بن عبد العالي وآخرون. 1987. إشكاليات المنهاج في الفكر العربي والعلوم الإنسانية، دار توبقال، الدار البيضاء – المغرب.

عطية حسين أفندي. 2001. اتجاهات جديدة في الإدارة العامة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة – مصر.

علا محمد الخواجة. 2007. الفرص والتحديات أمام تطبيق نموذج الحكومة الالكترونية في مصر: مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، سلسلة أوراق اقتصادية، العدد 35، جامعة القاهرة – مصر.

على الصاوي. 2003. الصياغة التشريعية للحكم الجيد: إطار مقترح للدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إدارة الحكم في الدول العربية بالتعاون مع مجلس النواب اللبناني، بيروت.

كمال المنوفي ويوسف الصواني. 2005. الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي، جامعة القاهرة، مصر.

محمد بوبوش. 2007. الحكامة والتنمية: العلاقة والإشكاليات، مجلة الدولية، العدد 3، جامعة القاضي بن عياض – الجزائر.

محمد المصطفى الإدريسي. 2007. في الحاجة إلى الحكامة الجيدة، مجلة فكر ونقد، العدد 93.

محمد عابد الجابري. 2001. أوهام الليبرالية الجديدة: هل يمكن الانتقال إلى الليبرالية الجديدة في بلد متخلف؟ مناقشة المفاهيم، ندوة الحكم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومكافحة الفقر، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا التابعة للأمم المتحدة، القاهرة – مصر.

محمد مكداشي ويوسف سلام. 2003. متطلبات التطوير الإداري لتحقيق الحكومة الاليكترونية، ورشة عمل إقليمية حول الحوكمة الاليكترونية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، صنعاء – اليمن.

مصطفى كامل السيد. 2006. الحكم الرشيد والتنمية في مصر: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، جامعة القاهرة – مصر.

نصر الدين البال. 2012. دور الحوكمة المحلية في إرساء المدن المستدامة: رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، كلية الحقوق والعلوم السياسية – ورقلة – الجزائر.

نور الدين ثينو. 2006. العولمة، الحوار والتعددية الثقافية، مجلة فكر ونقد المغربية، العدد 78.

هناء عبيد. 2013. ما بعد المشروطية: تأثير النظام الاقتصادي العالمي في مراحل التحول الديمقراطي، اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية، ملحق مجلة السياسة الدولية.

Dobel. J. Patrick. 2006. Public Management as Ethics، the Oxford Handbook of Management، Oxford: Oxford University.

Gabriel. A. Almond & Sidney Verba. 1963. The Civic Culture: Political Attitudes & Democracy in Five Nations، Princeton: Princeton University Press.

Mark Tunerner & David Hulume. 1997. Governance، Administration and Development Making the State Work، London; Kumarian press.

Miller، David. 2003. Political Philosophy، Avery Short Introduction، Oxford University Press – New York.

UNDP. 1995. Governance for Economic- Operation and Development، UNDP، New York.

World Bank. 1993. Governance، Washington، D.C

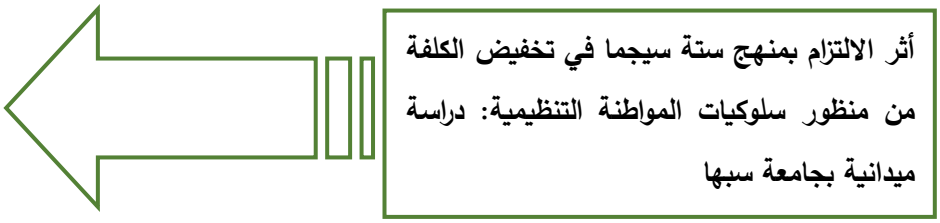

أثر الالتزام بمنهج ستة سيجما في تخفيض الكلفة من منظور سلوكيات المواطنة التنظيمية: دراسة ميدانية بجامعة سبها

د / حسن عبد السلام علي عمران[1]
د / الصادق إمحمد بلقاسم عبد الله[2]

المُلخص

تحدد سيجما ستة الجودة الفائقة ورضا العملاء والربحية وهذان هما مفتاحان أساسيان للأداء والربحية وهما القاعدة الأساسية في النمو غير المحدود والكل يكون على درجة عالية من الرضا عندما يشعر أنه يقدم منتوجاً أو خدمة ذات جودة عالية لا تقارن بغيرها؛ وبالتالي هدف البحث إلى تقديم معالم فكرية حول موضوع البحث ومتغيراته، ولتحقيق أهداف الدراسة اتبع الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، وتم التطرق إلى تعريف منهج سيجما واهم المعايير المستخدمة في منهج ستة سيجما وأبعاد سلوك المواطنة التنظيمية مع التركيز على خفض التكلفة، وفي الجانب العملي قام الباحثان بتحليل بيانات خاصة بأبعاد منهج ستة سيجما لدعم الإدارة العليا والتغذية العكسية والقياس والموارد البشرية والتحسين المستمر كونها متغيرات مستقلة وتخفيض الكلفة من خلال تحقيق سلوكيات المواطنة التنظيمية بوصفه متغيرا تابع، وكذلك أبعاد تخفيض الكلفة وتحقيق المواطنة التنظيمية للبعد الفردي والبعد المنظمي، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة نتائج كان أهمها وجـــود اثر معنوي ذو دلالة إحصائية بين الالتزام بمنهج ستة سيجما وتخفيض الكلفة من خلال تحقيق سلوكيات المواطنة التنظيمية.

الكلمات المفتاحية: المواطنة التنظيمية، خفض التكلفة، منهج ستة سيجما، منهجية ديمياك.

1. د. حسن عبد السلام علي عمران، محاضر، كلية الاقتصاد والمحاسبة، جامعة سبها
2. د. الصادق إمحمد بلقاسم عبدالله، استاذ مساعد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة طرابلس

1. المقدمة

يمثل مستوى سيجما ستة الخاص بالمنظمة مؤشراً على مدى قوتها وقوة القيم التي تعمل بها، والتي تدفع بدورها إلى شعور العاملين جميعاً بأنهم يعشقون قيم مشتركة وأن هدفهم واحد ومشترك والابتعاد عن حالات التنافس والنقد الجارح والتهرب من المسؤولية. لذلك لا تعتبر هذه المهمة من الأمور السهلة المنال ولكن نحتاج الى العمل المشترك والمثابرة وخلق ثقافة فرق العمل المتكاملة والتي تعطي النتائج الجيدة والوصول إلى الأهداف المنشودة مما يسهل تطبيق مفهوم سيجما 6 ويساعد على نجاحها والوصول إلى مراتب متقدمة، لذلك من المهم التركيز على الثقة المتبادلة والقيم المشتركة والاتصالات الداخلية الجيدة والقدرة على الحكم الصائب على الأمور تحت الضغط، والاستجابة السريعة وإعادة التقييم المستمر لغرض تصحيح ومعالجة الأخطاء، ويتطلب ذلك توفير الدعم الكامل من قبل الإدارة بجميع مفاصلها من الناحية المادية والمعنوية والتي تعتبر من الشروط الحاكمة لنجاح تنفيذ المؤسسات لاستراتيجياتها.

يعد مفهوم المواطنة التنظيمية ركيزة أساسية في بناء العلاقات الإنسانية والسلوكية والتنظيمية داخل المنظمة وخارجها حيث يعكس هذا المفهوم إمكانية المنظمة في تفاعلها بيئياً واجتماعياً وفي دعمها لقيم التوافق ضمن المصالح والأهداف لرفع مستويات الكفاءة والفاعلية في الأداء التنظيمي، وفي ضوء ما سبق عمد الباحثين إلى السعي لكشف طبيعة وحجم تأثير أبعاد منهج ستة سيجما على خفض الكلفة من خلال تحقيق سلوكيات المواطنة التنظيمية لدى العاملين.

تمهيداً للمعالجة البحثية لما ورد في مقدمة البحث، سعى الباحثين نحو إعادة صياغة ما ورد في هذه المقدمة كمشكلة له من خلال السؤال الآتي: هل يوجد أثر بين الالتزام بمنهج الستة سيجما بوصفه متغيراً مستقلاً وتخفيض الكلفة من خلال تحقيق سلوكيات المواطنة التنظيمية بوصفه متغيراً تابع ؟ وللإجابات على أسئلة البحث، يمكن التعبير عن الفرضية الأساسية على النحو الأتي:

لايوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية بين التزام كلية الاقتصاد والمحاسبة بجامعة سبها بمعيار منهج الستة سيجما بوصفه متغيرا مستقلاً، وبين تخفيض الكلفة من خلال تحقيق سلوكيات المواطنة التنظيمية بوصفه متغيرا تابع.

وتتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الآتية:

أ- لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية بين التزام كلية الاقتصاد والمحاسبة بجامعة سبها بمعيار التزام ودعم القيادة العليا بوصفها متغيرا مستقلا، وتخفيض الكلفة من خلال تحقيق سلوكيات المواطنة التنظيمية بوصفه متغيرا تابع؛

ب- لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية بين التزام كلية الاقتصاد والمحاسبة بجامعة سبها بمعيار التغذية العكسية والقياس بوصفها متغيرا مستقلا، وتخفيض الكلفة عن طريق تحقيق سلوكيات المواطنة التنظيمية بوصفه متغيرا تابع؛

ت- لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية بين التزام كلية الاقتصاد والمحاسبة بجامعة سبها بمعيار الموارد البشرية بوصفها متغيرا مستقلاً، وتخفيض الكلفة من خلال تحقيق سلوكيات المواطنة التنظيمية بوصفه متغيرا تابع؛

ث- لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية بين التزام كلية الاقتصاد والمحاسبة بجامعة سبها بمعيار التحسين المستمر بوصفه متغيرا مستقلاً، وتخفيض الكلفة من خلال تحقيق سلوكيات المواطنة التنظيمية بوصفه متغيرا تابع.

2. اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي في إنجاز البحث، كما اعتمدوا على تقنيات هذا المنهج في تحصيل مستلزماته من البيانات، والتي تم تحصيلها من خلال استمارة استبانه مناسبة، أعدت على وفق السياقات العلمية في إعداد الاستبانات، ووقعت في مجموعة محاور على النحو الأتي: 1. اشتمل على المؤشرات التي تقيس متغير الالتزام بمنهج ستة سيجما وعددها (16) مؤشراً؛ 2. ضم المؤشرات التي تقيس متغير تخفيض الكلفة من خلال تحقيق سلوكيات المواطنة التنظيمية، وعددها (10) مؤشرات. أما فيما يخص تقنيات التحليل الإحصائي.

ثم الاعتماد على البرنامج الجاهز (SPSS) لحساب التكرارات، والنسب المئوية، والأوساط الحسابية، والانحراف المعياري، ومعاملات الانحدار البسيطة. ويتمثل مجتمع البحث في كافة العاملين بكلية الاقتصاد والمحاسبة بجامعة سبها وعددهم (120)، أما عينه البحث فبلغت (33) عاملاً، وقد تم اختيارهم عشوائياً من المنظمة محل الدراسة.

2. الإطار النظري العام

1.2 تعريف منهج ستة سيجما (Six Sigma)

تعرف الستة السيجما بأنها "عبارة عن تكامل لمعرفة عميقة للأنظمة والعمليات الهندسية الإحصائية، وإدارة المشروع بهدف الوصول إلى جودة عالية في الأداء، والحصول على ثقة الزبون، وتحسين الجودة والتسليم، وتقليل الفاقد، وتقليا الكلفة، وتطوير قوي للعمليات والإنتاج لأجل تحسين الميزة التنافسية للوحدة الاقتصادية وتعزيزها خلال التحسين المستمر" (مصطفي، 2012: ص37)، كما تعرف بأنها: "طريقة نظامية ومنهجية للتحسين الاستراتيجي للعملية وتحسين المنتجات الجديدة بالتوجه نحو الطرق الإحصائية والعلمية لتحقيق مستويات مميزة لرضى الزبون وتخفيضات في نسب العيوب"، (Abdelhamid, 2003: P34)، كما عرفـــها (Antony & Banuelas ،2001) بأنها: مدخل نظمي لتحسين فاعلية الخدمة وكفاءتها وتقليل النشاطات التي ليس فيها إضافة قيمة وإجراء التحسين المستمر في أداء الخدمة بهدف تقليل الأخطاء ومعالجة أسبابها.

والعلاقة بين الستة سيجما وقياس العيوب تعتبر علاقة عكسية فتعبر قيمة السيجما عن مدى الجودة في أداء العمليات فكلما زادت قيمة السيجما دل ذلك على نسبة أقل من العيوب أو الأخطاء في مخرجات العمليات. ويمكن بيان العلاقة بين السيجما والعيوب من خلال الجدول رقم 1.

جدول 1 العلاقة بين السيجما ومعدل العيوب لكل مليون فرصة

مستوى السيجما	العيوب لكل مليون فرصة
1	462،691
2	538،308
3	807،66
4	210،6
5	233
6	3.4

Source: (Gupta، Praveen، 2004)

2.2 معايير منهج ستة سيجما (Six Sigma):

يعتمد منهج ستة سيجما على مجموعة من المعايير أهمها:-

1. دعم والتزام الإدارة العليا: يعتبر مساندة والتزام الإدارة العليا لمنهج ستة سيجما شرطا أساسياً لنجاح تطبيقه، حيث يعتبر منهج ستة سيجما عملية إستراتيجية مهمة ينبغي أن تنبع من قمة المنظمة، وتتطلب إقناع وتحفيز العاملين في المستويات الإدارية الوسطى والدنيا بأهمية التغير نحو منهج ستة سيجما ولابد أن يكون قادة الإدارة العليا لديهم الحماس والاهتمام لتطبيقه؛
2. التغذية العكسية: إن توفر تغذية عكسية عن برامج الجودة وأدائها للموظفين والمديرين في الوقت المناسب وبشكل مستمر، يسمح بتحسين العمليات، وبالتالي رفع مستويات الجودة مما يساهم في زيادة فرص النجاح والإبداع والتميز للمنظمة وزيادة ارتباط عملائها بها؛
3. التحسين المستمر: يؤكد منهج ستة سيجما على التحسين المستمر للمنظمات التي ترغب في عملية التطوير ويعد التحسين المستمر عنصرا مهما لتخفيض الانحرافات التي تحدث في العملية الفنية مما يساعد في الحفاظ على جودة الأداء وزيادة الإنتاجية؛
4. الموارد البشرية: يرتبط منهج الستة سيجما بالموارد البشرية من خلال ربط نظامي الترقيات والحوافز بمنهج ستة سيجما وربط مكافآت الإدارة العليا بإنجاح تطبيق منهج ستة سيجما وتعيين مستشارين وخبراء منهج ستة سيجما(محمود، 2012: ص117).

3.2 منهجيات الستة السيجما

يبدأ تطبيق الستة سيجما بتحديد المشكلة ثم اختيار البرنامج العلاجي لمعالجه المشكلة وهذا البرنامج يتبناه فريق عمل يسمى فريق السيجما من خلال إحدى المنهجين:(P18: Gupta،2004).

1.3.2. منهجية ديميـــاك (DMAIC)

يتم تطبيق هذا المنهج من خلال خمس خطوات أساسية وهي:

أ- التعريف (**Define**): وفي هذه الخطوة يتم تعريف المشكلة وتحديد سبب وقوعها والعمل على حلها وهل هذه المشكلة الوحيدة أم هناك غيرها، وماهية متطلبات الزبائن واحتياجاتهم ؟ وماهي الطريقة المتبعة في انجاز العمل الحالي؟ وماهية فوائد القيام بهذه التحسينات ؟

ب- القياس (**Measure**): وفي هذه المرحلة يتم قياس الأداء الفعلي مع تحديد العوائق التي تعترض عملية تحقيق الأداء الأمثل؛

ت- التحليل (**Analyze**): تهدف هذه المرحلة إلى وضع تصور عن أسباب حدوث الأخطاء والعيوب؛

ث- التحسين (**Improve**): تتضمن هذه المرحلة مجموعة من الأنشطة التي تسهم في عملية تحسين الأداء والارتقاء بمستوى السلعة أو الخدمة؛

ج- المراقبة (**Control**): وهنا يتم متابعة العمليات والتأكد من عدم تكرار الأخطاء مع الاستمرار بتطوير العمل وإعطاء المعلومات للإدارة العليا عن المخرجات.

2.3.2. منهجية ديمادف (DMADV)

تستخدم الستة سيجما منهجية (**DMADV**)لاستحداث عمليات أو منتجات جديدة أو لتطوير عمليات أو منتجات قائمة إلى مستوى جودة الستة سيجما ومنهجية (**DMADV**) اختصار للكلمات الآتية:

أ- التعريف (**Define**): تحديد أهداف المشروع المتوافقة مع طلبات الزبائن؛

ب- القياس (**Measure**): الخصائص المميزة والتي لها اثر على الجودة وكفاءة العمليات؛

ت- التحليل (**Analyze**): خيارات العملية وتطوير عدة تصاميم واختيار الأفضل منها؛

ث- التصميم (**Design**): تحسين تصميم العملية لتلبية احتياجات الزبائن؛

ج- التحقق (**Verify**): من صحة تصميم الأداء والقدرة على تلبية حاجات الزبون.

4.2 تعريف المواطنة التنظيمية

تزايد الاهتمام خلال العقد الماضي بمفهوم سلوك المواطنة التنظيمية. وهو سلوك غير محدد ولا يرتبط رسمياً بنظم الحوافز وتقييم الأداء بالمنظمات، ويعد سلوك هام لكل المنظمات

حيث أكد Katz، (2016) إن المنظمات التي تعتمد فقط على السلوك الرسمي تعتبر نظم هشة سهلة الكسر، كما أن المنظمات يجب أن تترك جزءاً من السلوك غير محدد للأفراد حتى يكون لديهم مقدرة على التعامل مع المواقف غير المتوقعة والتي تتطلب التصرف الابتكارى من قبل الأفراد. وقد حدد Katz، (2016) في دراسته لأهم العوامل المؤثرة في تحقيق الفعالية التنظيمية ثلاثة أنماط سلوكية اعتبرها أساسية للوصول إلى الفعالية التنظيمية المطلوبة وهى:

- إستمالة الأفراد وتحفيزهم للالتحاق بالمنظمة والبقاء بها؛
- يجب على الأفراد أداء متطلبات أدوارهم المحددة والمطلوبة منهم بطريقة صحيحة؛
- يجب على الأفراد ممارسة نشاط ابتكاري يتعدى نشاطهم الرئيسي بالمنظمة؛
- والنمط الأخير من السلوك سُمى بالمواطنة التنظيمية وبذلك عرفت المواطنة التنظيمية بأنها: "ذلك العمل التطوعي الذي ينتج عن كل سلوك ظاهر خارج نطاق الواجبات الرسمية في العمل والتي لاتنسب فقط للمنظمة الناجحة، بل ضرورة من ضرورات النجاح" (Gupta, 2004: P42).

كما وقد عرفت بأنها "الحالة التي يتسم فيها الموظفين بالسلوك المتفاني في العمل المساعد على تقدم المنظمة، عبر محاولات جديدة وجدية من دون أن يطلب منـهم ذلك" (Nezakat et al ،2010)، وايضاً عرفت بأنها: النظرة الواسعة للمساهمات التي يقدمها الموظفين والتي تزيد من فاعلية المنظمة، علاوة على تلك الإيماءات الايجابية التي يبديها الموظفين الغير مفروضة بقوة القانون ولايوجد هناك إي مردودات محددة للتعويض عنها (Chang & Shan،2011).

5.2 محددات سلوك المواطنة التنظيمية

ذكرت إحدى الدراسات وجود ثلاثة عوامل تؤثر في إستعداد الأفراد في بذل جهد أكثر من المطلوب منهم وفقاً للموصفات الوظيفية التي يؤدونها، والتي أعتُبرت من محددات المواطنة المنظمية وهي (Lindstedt & Nauri, 2005):

1. الميول الفردية: ويتعلق هذا المحدد بخصائص شخصية الفرد المرتبطة بالقبول من قبل الآخرين ومدى سهولة أو صعوبة إنسجامه معهم أو مدى انفتاح الفرد فيما يتعلق بالعلاقات بين الأفراد وبين هذه الميول مدى إستعداد الأفراد للإنخراط في سلوك المواطنة التنظيمية؛

2. المقدمات الموقفية: هذه المقدمات تترافق مع مفهوم العدالة المنظمية وخاصة ما يخص العدالة الإجرائية فسلوك المواطنة يرتبط بالإدراكات المتعلقة بالعدالة الإجرائية فالمنظمة التي تقدم المعاملة العادلة والمنصفة سيكون لديها عاملون من المحتمل أن يبادلونها من خلال الانخراط في سلوك المواطنة التنظيمية، كما أن الاتجاهات الوظيفية مثل الرضا الوظيفي والالتزام المنظمي وخصائص المهمة والثقة مابين الأفراد جميعها تعتبر أسباب تقع وراء إتخاذ العاملين قرار تأدية سلوك المواطنة كذلك هناك عوامل تتعلق بالسياق المنظمي مثل حجم العمل ومدى إستقرارية العضوية في المنظمة،جميعها تؤثر على قرارات الأفراد المتعلقة بالتوجه نحو سلوكيات المواطنة التنظيمية؛
3. الثقافة المنظمية: إن الثقافة المنظمية التي تبنى على الاهتمام بالفرد تميل إلى اعتبار العاملين لديها كيانات إنسانية مستقلة تسعى إلى تحقيق أهدافها والتي يكون لها أسبقية على أهداف الجماعة كما أن حقوقهم الشخصية فوق حقوق الجماعة، أما الثقافات المنظمية التي تهتم بالجماعة فإنها تعتبر الفرد جزءاً من الجماعة وأن حقوق الجماعة ومصالحها تسبق الحقوق والمصالح الفردية وأن هذه الاختلافات الثقافية هي التي تقود الأفراد إلى ممارسة أنواع مختلفة من سلوك المواطنة في جوانبه السلبية بينما يعد السلوك الذي يتوافق مع مصالح الجماعة من الجوانب الايجابية لسلوك المواطنة المنظمية الجماعية.

6.2 أبعاد سلوك المواطنة التنظيمية

ليس هناك اتفاق بين الباحثين حول أبعاد سلوك المواطنة التنظيمية وطبقا لذلك هناك مجموعة من الأبعاد أجمعت عليها معظم البحوث وهي (Modassir & Singh, 2008):

1. الإيثار: وهي النشاطات الطوعية مثل مساعدة الأشخاص الآخرين فيما يخصهم من مشاكل تصب في النهاية بمصلحة المنظمة ككل (مساعدة الزملاء المتأخرين في العمل)؛
2. صحوة الضمير: هو ذلك النمط الذي يدفع معه الشخص إلى ابعد من مستويات متطلبات العمل كالعمل بعد أوقات الدوام والمحافظة على الموارد والربط بين المواضيع الداخلية للمنظمة؛

3. روح التسامح: الأنماط السلوكية للتوافق مع اقل مما هو مثالي أو حتى مقبول في بيئة الأداء من دون اى تذمر؛
4. الكياسة: تشمل عملية التعامل مع الزملاء باحترام، ومنع حدوث المشاكل من خلال حفظ المعلومات التي تدخل في قراراتهم ونشاطاتهم والتي يمكن أن تؤثر فيهم سلبا إذا ماتسربت لآخرين قد يجدوها مفيدة في أوقات معينة.

7.2 خفض الكلفة

تعتبر الكلفة جوهر أي عملية في أية منظمة سواء كانت خدمية أو إنتاجية كونها تعد من متطلبات مزاولة النشاط إذ لايمكن الإستغناء عنها إلا في حالة توقف النشاط بأكمله ولغرض الربحية ودعم الموقف التنافسي لابد من خفض التكلفة دون المساس بالجودة، وعرف خفض الكلفة بأنه: "مجموعة الإجراءات والأساليب الفنية والمالية التي تنشأ نتيجة تخطيط مسبق والتي تهدف لجعل الكلفة اقل بكثير من الكلفة الأصلية" (مصطفى، 2012: ص41).

3. أبعاد منهج ستة سيجما (Six Sigma)

من خلال الجدول رقم 2 يتضح للباحثان فيما يخص دعم الإدارة العليا على العينة محل الدراسة الأتي:

- جاء الوسط الحسابي لدعم الإدارة العليا (3.96) بانحراف معياري قدرة (0.80)؛
- أوضحت أكثر العبارات انه يتوفر لدى إدارة الكلية الاستعداد التام لتحقيق الجودة والوصول إلى الكفاءة والفاعلية التنظيمية بمتوسط إجابات بلغت (4.16) وبانحراف معياري قدرة (0.623)، في حين احتلت المرتبة الأخيرة تتوفر لدى إدارة الكلية الإمكانيات المادية بمتوسط (3.69) وبانحراف معياري (0.809)؛
- أن الاهتمام ببعد دعم الإدارة العليا جاء فوق المتوسط مما يعني أهمية وضرورة الإهتمام بهذا المتغير والذي يتضح من خلال وجهة نظر وإجابات عينة الدراسة.

جدول 2 الأهمية النسبية والإنحراف المعياري لدعم الإدارة العليا

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	يتوفر لدى إدارة الكلية الاستعداد التام لتحقيق الجودة والوصول إلى الكفاءة والفاعلية	4.16	0.623
2	تتوفر لدى إدارة الكلية الإمكانيات المالية الكافية لتحسين مستويات الأداء	4.03	0.782
3	تتوفر لدى إدارة الكلية الإمكانيات المادية (أثاث،أجهزة، مباني)	3.69	0.809
4	توفر الإدارة العليا المناخ الأخلاقي من خلال وضع أهداف معقولة وواضحة للجميع	3.94	0.982
المجموع		3.96	0.80

من الجدول رقم 2 يتضح للباحثان فيما يخص التغذية العكسية والقياس :

- الوسط الحسابي للتغذية العكسية والقياس (3.733) بانحراف معياري قدرة (0.84)؛
- جاءت أكثر العبارات أهمية تعتمد إدارة الكلية على مصادر متعددة للحصول على المعلومات عن أدائها بمتوسط إجابات بلغت (3.90) وبانحراف معياري قدرة (0.71)، في حين احتلت المرتبة الأخيرة تساهم الأساليب المعتمدة لقياس الأداء في تحسين الأداء الكلي بمتوسط (3.61) وبانحراف معياري (0.86)؛
- يرى الباحثان بأن الاهتمام ببعد التغذية العكسية والقياس جاء فوق المتوسط مما يعني أهمية وضرورة الاهتمام بهذا المتغير من وجهة نظر عينة الدراسة.

جدول 3 الأهمية النسبية وافنحراف المعياري للتغذية العكسية والقياس

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	تقوم إدارة الكلية بقياس أدائها من فترة لأخرى.	3.74	0.83
2	تعتمد إدارة الكلية على المؤشرات المالية والغير المالية لقياس الأداء.	3.68	0.97
3	تساهم الأساليب المعتمدة لقياس الأداء في تحسين الأداء الكلي.	3.61	0.86
4	تعتمد إدارة الكلية على عدة مصادر للحصول على المعلومات عن أدائها.	3.90	0.71
المجموع		3.733	0.84

من الجدول رقم 3 يتضح للباحثتين فيما يخص الموارد البشرية :

- جاء الوسط الحسابي للموارد البشرية (4.067) بانحراف معياري قدرة (0.834)؛

- جاءت أكثر العبارات أهمية توفر إدارة الكلية برامج تدريبية مناسبة لكافة العاملين بمتوسط إجابات بلغت (4.16) وبانحراف معياري قدرة (0.909)، في حين احتلت المرتبة الأخيرة تقوم إدارة الكلية بوضع نظام جيد للترقيات والمكافئات يضمن تحقيق الجودة بمتوسط (3.91) وبانحراف معياري (1.007)؛
- يرى الباحثان بأن الاهتمام ببعد الموارد البشرية جاء فوق المتوسط مما يعني أهمية الاهتمام بهذا المتغير لدى عينة الدراسة.

جدول 4 الأهمية النسبية والإنحراف المعياري للموارد البشرية

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	توفر إدارة الكلية برامج تدريبية مناسبة لكافة العاملين.	4.16	0.909
2	توفر نظام الحوافز المادية والمعنوية لتحقيق الرضا لكافة العاملين.	4.13	0.749
3	تقوم إدارة الكلية نظام جيد للترقيات والمكافئات يضمن تحقيق الجودة.	3.91	1.007
4	تقوم إدارة الكلية بتعيين استشاريين وخبراء ومتخصصين من تحسين الأداء.	4.07	0.671
المجموع		4.067	0.834

من خلال الجدول رقم 4 يتضح للباحثتين فيما يخص التحسين المستمر:

- جاء الوسط الحسابي للتحسين المستمر (3.22) بانحراف معياري قدرة (0.76)؛
- جاءت أكثر العبارات أهمية تعمل إدارة الكلية على التحسين المستمر لغرض تخفيض الانحرافات بمتوسط إجابات بلغت (3.33) وبانحراف معياري قدرة (0.64)، في حين احتلت المرتبة الأخيرة تحرص إدارة الكلية على تشكيل فرق عمل لتحقيق الجودة في أدائها بمتوسط (3.14) وبانحراف معياري (0.71)؛
- أن الاهتمام ببعد التحسين المستمر جاء فوق المتوسط مما يعني أهمية هذا المتغير.

جدول 5 الأهمية النسبية وافنحراف المعياري للتحسين المستمر

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	تعمل إدارة الكلية على التحسين المستمر لغرض تخفيض الانحرافات.	3.33	0.64
2	تحرص إدارة الكلية على تشكيل فرق عمل لتحقيق الجودة في أدائها.	3.14	0.71
3	تحرص الإدارة على معرفة كافة المقترحات المقدمة من اجل التطوير	3.19	0.88
4	تنظر إدارة الكلية إلى التحسين المستمر كجزء هام من متطلبات الجودة.	3.22	0.81
المجموع		3.22	0.76

4. أبعاد تخفيض الكلفة وتحقيق المواطنة التنظيمية

من الجدول رقم 5 يستخلص الباحثان مايلي:

- جاء الوسط الحسابي للبعد الفردي (3.36) بانحراف معياري قدرة (1.12)؛
- يتضح أن أعلي درجات الموافقة جاءت على العبارة الأخيرة والتي تنص على أعمل بعد أوقات الدوام الرسمي إذا اقتضت مصلحة المنظمة ذلك بما يسهم في خفض الكلفة حيث بلغت بلغ المتوسط الحسابي (4.22) وانحراف معياري (1.01)؛
- كانت اقل الفقرات موافقة هي الفقرة التي تنص تقديم العون والتوجيه إلى زملائي الجدد في العمل وبشكل تطوعي، حيث بلغ الوسط الحسابي (2.29) وبانحراف معياري (1.16)؛
- نستطيع القول إجمالاً بأن إجابات عينة الدراسة حول هذا البعد كانت فوق الوسط الحسابي الفرضي البالغ (3) وهذا يعني أن المتغير يعد واضحاً لأفراد عينة الدراسة.

جدول 6 الأهمية النسبية والإنحراف المعياري للبعد الفردي

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	أتطوع لمساعدة الآخرين لأداء مهماتهم وبخاصة في الظروف غير الاعتيادية	2.67	1.27
2	أكون بديلا لأي زميل في العمل إذا اقتضت الظروف ذلك بما يسهم في تخفض التكاليف	3.50	1.25
3	تقديم العون والتوجيه إلى زملائي الجدد في العمل وبشكل تطوعي	2.29	1.16
4	التزم بتعليمات العمل بشكل يعكس احترامي لها وتخفيض التكاليف	4.13	0.89
5	أعمل بعد أوقات الدوام الرسمي إذا اقتضت مصلحة المنظمة ذلك	4.22	1.01
المجموع		3.36	1.12

من الجدول رقم 6 يستخلص الباحثان مايلي:

جاء الوسط الحسابي للبعد المنظمي (4.36) بانحراف معياري قدرة (0.65)؛

- يتضح أن اعلي درجات الموافقة جاءت على العبارة أقوم بمساعدة المراجعين ليحصلوا على خدمة متميزة وتكلفة مقبولة حيث بلغ الوسط الحسابي (4.60) وانحراف معياري (0.53)
- كانت اقل الفقرات موافقة هي الفقرة التي تنص دائما أتقدم بمقترحات لتطوير العمل وتحسينه وتقلل التكاليف، حيث بلغ الوسط الحسابي (3.94) وبانحراف معياري (0.89)؛

– نستطيع القول أيضا بأن إجابات عينة الدراسة حول هذا البعد كانت فوق الوسط الحسابي الفرضي البالغ (3) وهذا يعني أن المتغير يعد واضحا لأفراد عينة الدراسة.

جدول 7 الأهمية النسبية والإنحراف المعياري للبعد المنظمي

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	التزم بقواعد المنظمة وتعليماتها حتى عندما لايوجد من يراقب بما يسهم في تخفيض التكاليف	4.52	0.61
2	أساهم في حل المشاكل بالمنظمة دون تكبيد المنظمة اى تكلفة	4.28	0.71
3	احترم أنظمة وتعليمات المنظمة التي اعمل بها وأحافظ على ممتلكاتها بما يسهم في خفض التكلفة وتحقيق الجودة	4.48	0.54
4	أقوم بمساعدة المراجعين ليحصلوا على خدمة متميزة وتكلفة مقبولة	4.60	0.53
5	دائما أتقدم بمقترحات لتطوير العمل وتحسينه وتخفيض التكاليف	3.94	0.89
المجموع		4.36	0.65

5. اختبار الفرضية

يتضح من خلال الجدول رقم 7.

1. وجود تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لتطبيق منهج ستة سيجما في تخفيض الكلفة من خلال تحقيق سلوكيات المواطنة التنظيمية؛
2. قيمة (F) المحسوبة والبالغة (34.03) هي أكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (4.07) عند مستوى المعنوية (0.05)، مما يدلل على ثبوت معنوية الأثر، وبدرجة ثقة قدرها 95 % وبالتالي يكون تطبيق منهج ستة سيجما ذو تأثير في تخفيض الكلفة من خلال تحقيق سلوكيات المواطنة التنظيمية، ويعد هذا التأثير ذو دلالة إحصائية، وبذلك ترفض الفرضية الرئيسية وتقبل الفرضية البديلة والتي تنص على وجود تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لتطبيق منهج ستة سيجما في تخفيض الكلفة من خلال تحقيق سلوكيات المواطنة التنظيمية؛
3. يتضح من خلال قيمة معامل التفسير (2R) البالغة 89.34 % وهي نسبة عالية تدل على أن 89.34 % من التغيرات الداخلة في تخفيض الكلفة من خلال تحقيق المواطنة التنظيمية يعود تفسيرها إلى لتطبيق منهج ستة سيجما، أما النسبة المتبقية والبالغة (10.66) فان تفسيرها يعود لمتغيرات أخرى غير داخلة في نموذج الدراسة.

جدول 8 تأثير منهج سيجما على تخفيض الكلفة من خلال تحقيق سلوكيات المواطنة التنظيمية

المتغير المستقل / المتغير التابع	منهج ستة سيجما		قيمـــة (f)		R^2
	A	B	المحسوبة	الجدولية	
تخفيض الكلفة وتحقيق المواطنة التنظيمية	33.54	1.64	34.03	4.07	% 89.34

6. النتائج والتوصيات

1.6 النتائج

1. أظهرت نتائج البحث وجود تأثير معنوي قوي ذو دلالة إحصائية لتطبيق معيار دعم الإدارة العليا في تخفيض الكلفة من خلال تحقيق المواطنة التنظيمية؛
2. أظهرت نتائج البحث وجود تأثير معنوي قوي ذو دلالة إحصائية لتطبيق معيار التغذية العكسية والقياس في تخفيض الكلفة من خلال تحقيق المواطنة التنظيمية؛
3. أظهرت نتائج البحث وجود تأثير معنوي قوي ذو دلالة إحصائية لتطبيق معيار الموارد البشرية في تخفيض الكلفة من خلال تحقيق المواطنة التنظيمية؛
4. كما أظهرت نتائج البحث وجود تأثير معنوي قوي ذو دلالة إحصائية لتطبيق معيار التحسين المستمر في تخفيض الكلفة من خلال تحقيق المواطنة التنظيمية؛
5. حقق معيار الموارد البشرية مستوى عال من الأهمية على وفق التحليل الإحصائي وهنا ينبغي الاهتمام بهذا المعيار لما له من أثر هام في تخفيض الكلفة من خلال تحقيق المواطنة التنظيمية.

2.6 التوصيات

1. إستخدام منهج ستة سيجما في تحسين الأداء وتحقيق مستويات عالية من الرضا الوظيفي وخفض التكاليف لما له من دور في تحسين جودة الخدمات؛
2. الاهتمام بالموارد البشرية كونه القاعدة الأساسية لتحقيق مستويات عالية من الأداء وذلك عن طريق تقديم عديد من ابرامج التدريبية لهؤلاء الأفراد؛

3. ضرورة أن تقوم إدارة المنظمات باتخاذ كافة التدابير الضرورية واللازمة للقيام بالممارسات العملية لتطبيق منهج ستة سيجما، وذلك لما له من بالغ الأثر في الوصول إلى تخفيض التكاليف وتحقيق الكفاءة والفاعلية التنظيمية؛
4. إستغلال كافة الموارد والإمكانيات التنظيمية بشكل جيد والتوليف بينها بطريقة فعالة لتحقيق كافة الأهداف الفردية والمنظمية بما يسهم في تخفيض الكلفة؛
5. التركيز على تعزيز سلوكيات المواطنة التنظيمية وذلك من خلال الاهتمام بكافة المعايير الخاصة بستة سيجما، بما يضمن للمنظمات تقديم خدمات متميزة وخفض التكلفة.

7. المراجع

جوادة سمر. 2009. مدى توافر مقومات تطبيق ستة سيجما في المستشفيات الحكومية في قطاع غزة ودورها في تحسين جودة الخدمات الصحية من وجهة نظر الإدارة العليا، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة .

جرجيس مصطفى خضر. 2012. تحقيق أهداف إدارة الكلفة باستخدام نموذج السيجما الستة، جامعة صلاح الدين، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة بحوث مستقبلية، العدد (37)، القاهرة – مصر.

حميد سالم. 2014. دور الثقة التنظيمية في تعزيز سلوك المواطنة التنظيمية، مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم، العدد (32)، بغداد – العراق.

عادل ياسين. 2014. دور الثقافة المنظمية في سلوكيات المواطنة التنظيمية، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 20، العدد 79، جامعة بغداد، العراق.

هبة محمود حسين.2012. مدى الالتزام بمنهج ستة سيجما في ضبط جودة التدقيق الداخلي، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، رسالة ماجستر، ماليزيا.

Abdelhamid، Tariq S. 2003. Six Sigma in Lean Construction Systems: Opportunities and Challenges، Construction Management Program، Michigan State University.

Anatony،J. & Bamuelas، R. 2001. Key Ingredients for the effective implementation of Six Sigma program: Measuring Business Excellence، Vol. 6، No. 4: pp. 1-19.

Chang، Chen Tsai & Shan Tsai. 2011. The Organizational Citizenship Behaviors and Organizational Commitments of Organizational Members Influences: The Effects

of Organizational Learning، International Journal of Trade، Economics and Finance، Vol.2، No.1: pp. 8 -12.

Gupta، Praveen. 2004. Six Sigma Business Scorecard، McGraw - Hill Companies- United State of America.

Katz T -Navon، E. Naveh and Z. Stern. 2005. Safety Climate in Health Care Organizations: A Multidimensional Approach، Academy of Management Journal، Vol. 48، No. 6: pp. 1075-1089.

Lindstedt Catharina & Naurin Daniel. 2005. Transparency and Corruption، the Quality of Government Conference، Goteborg University.

Modassir Atika & Singh Tripiti. 2008. Relationship of Emotional Intelligence: with Transformational Leadership and Organizational Citizenship Behavior، International Journal of Leadership Studies، Vol.4، No.1: pp. 3 -21.

Nezakati. Hossien، Asgari. Omid، Karimi. Faraz & Kohzadi.Vajihe. 2010. Fostering Organizational Citizenship Behaviors (OCB) through Human Resources Empowerment (HRE)، World journal of management، Vol.2، No.3: pp. 1-23.

Salaheldin، Ismail Salaheldin and Abdelwahab، Iman Shafee. 2010. "Six Sigma Practices in the Banking Sector in Qatar"، Global Business and Management Research: An International Journal

تحليل هيكل الإنفاق القومي والمستوى العام للأسعار في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1970 – 2013

تحليل هيكل الإنفاق القومي والمستوى العام للأسعار في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1970 – 2013

د عمر فرج القيزاني [1]
د أحمد محمد فرحات [2]

المُلخص

إستهدفت الدراسة تحليل هيكل الإنفاق القومي في الاقتصاديات النفطية عامة، والاقتصاد الليبي خاصة، وبيان دوره في التأثير على مستوى الأسعار المحلية، وذلك من خلال تحليل العلاقة القائمة فيما بين حقيبة أدوات السياسة الإنفاقية (متمثلة في متغيرات الإنفاق القومي) ومستويات الأسعار المحلية، وتوصلت إلى أنه لمتغيرات الإنفاق القومي أثر يعتد به في رفع مستوى الأسعار المحلية، حيث تبين أنه لازدياد الاستهلاك (بشقيه الخاص والعام) دور في تغذية الضغوط التضخمية، نتيجة لكونه عملية ذاتية التغذية، أي أنه يزداد بشكل مستمر، نتيجة للتغير الذي يحدث في عادات وأنماط الاستهلاك للأفراد بمرور الزمن، الأمر الذي ينشأ عنه فائض طلب دائم يقود إلى مزيد من الضغوط التضخمية، وفيما يخص الاستثمار الإجمالي، فإن مسألة إسهامه في الضغوط التضخمية تأتي نتيجة لفترات الإبطاء بين حدوثه وبين بدء الحصول على العائد منه، أما فيما يخص الإنفاق الحكومي، فإن التوسع فيه قد مارس تأثيراً مباشراً على حجم السيولة المحلية، وذلك نتيجة لتمويله بالعوائد النفطية، والتي تشكل أكثر من 73 % من الإيرادات العامة، الأمر الذي جعله عاملاً مهماً في تغذية الضغوط التضخمية في الاقتصاد الليبي.

الكلمات المفتاحية: التضخم، الاستهلاك الحكومي، الدولة الريعية، الاستثمار الإجمالي.

1. د. عمر فرج القيزاني، استاذ مساعد، كلية الاقتصاد والتجارة، جامعة الزيتونة.
2. د. أحمد محمد فرحات، استاذ مساعد، كلية الاقتصاد والتجارة، جامعة الزيتونة

1. المقدمة

تناولت العديد من الدراسات النظرية والتطبيقية الظاهرة التضخمية في الاقتصاد الليبي بالدراسة والتحليل، إلا أن جل هذه الدراسات قد هيمن عليها التحليل النقدي عند تفسيرها للضغوط التضخمية، بحيث ركزت على العلاقة بين عرض النقد بمفاهيمه المختلفة ومعدلات التضخم، بيد أن الضغوط التضخمية في الاقتصاديات النفطية تخضع لعوامل أخرى غير العوامل النقدية، الأمر الذي يتطلب محاولة فهم جديدة لآلية عمل المولدة للتضخم في الاقتصاد الليبي، حتى يتسنى التنبؤ باتجاهاتها في المستقبل.

وتتمحور فرضية الدراسة حول أهمية هيكل الإنفاق القومي ودور متغيراته في التأثير على مستوى الأسعار المحلية، وبالتالي تفسير أسباب الظاهرة التضخمية في الاقتصاديات النفطية بشكل عام والاقتصاد الليبي بشكل خاص، وعلى ذلك فإن الفرضية الأساسية التي ينطلق منها البحث مفادها الآتي: أن متغيرات الإنفاق القومي المتمثلة في كل من الإنفاق الاستهلاكي وإجمالي الاستثمار والإنفاق الحكومي دور مهم في التأثير على مستوى الأسعار المحلية، وبالتالي المساهمة في تغذية الضغوط التضخمية في الاقتصاد الليبي.

وتهدف الدراسة بشكل رئيس إلى تحليل العلاقة بين متغيرات الإنفاق القومي والتضخم في الاقتصاد الليبي، باعتباره اقتصاداً نفطياً تعتمد فيه متغيرات الإنفاق القومي في تمويلها على مبيعات النفط الخام والوقوف على الدور الحقيقي لمتغيرات الإنفاق القومي في التأثير على مستوى الأسعار المحلية، ومسئوليتها في توليد وتغذية الضغوط التضخمية في الاقتصاديات النفطية، وذلك من خلال تحليل هيكل الإنفاق القومي.

إن دراسة طبيعة العلاقة فيما بين كل من الدخل والطلب الكلي والسياسة الإنفاقية العامة من ناحية والتضخم من ناحية أخرى، ومن ثم قياس أثر العوامل الإنفاقية على التضخم، وذلك من خلال دراسة دالة السعر المعتمدة على تلك العوامل. وتم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة جوانب؛ بحيث تضمن المبحث الأول الإطار العام للدراسة ومنهجيتها، في حين تضمن المبحث الثاني المدخل المفاهيمي للدراسة، بحيث أشتمل على الخصائص الأساسية لبلدان الريع النفطي، إضافة إلى لمحة نظرية موجزة لأسباب ونظريات التضخم.

أما المبحث الثالث للدراسة فقد تضمن الجانب التطبيقي للدراسة بحيث تعرض لتحليل هيكل الإنفاق القومي من خلال دراسة تطور متغيراته، ومن ثم قياس أثرها على مستوى الأسعار المحلية في الاقتصاد الليبي. وذلك من خلال اعتبار معدلات التضخم دالة في فائض الطلب إذ أن هذه الدالة هي انعكاس مباشر للأسعار المحلية، التي تعكسها معدلات الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي.

2. المدخل المفاهيمي

1.2 الدولة الريعية

ظهر مصطلح الدول الريعية لأول مرة في دراسة للكاتب حسين مهدوي عام 1970، إذ عرف الدولة الريعية بأنها: الدولة التي تحصل على جزء كبير من دخلها من مصادر خارجية، سواء أكان ذلك من موارد طبيعية أو زراعية أو إستخراجية على شكل ريع تتحكم الدولة في السيطرة عليه وتوزيعه، وقد تختلف وجهات النظر بشأن تحديد المداخيل الريعية أو الدول الريعية، إلا أن هناك إتفاق عام على اعتبار العوائد النفطية عوائد ريعية، وعلى هذا الأساس فالدول الريعية هي تلك الدول التي تشكل فيها مساهمة العوائد الريعية الخارجية نسبة تزيد عن 30 % من الناتج المحلي الإجمالي (الخوري، 2008: ص22)، وتعد الدول المصدرة للنفط والدول المصدرة للمواد الخام دول ريعية، والملاحظ في هذا الشأن أن الدول النفطية العربية المعتمدة على الريع الخارجي لم تعتمد على الإنتاج المحلي في تحقيق الدخل، مما حرمها من فرصة لبناء قاعدتها الإنتاجية المتكاملة، وذلك بسبب تغير دور الدولة من إنمائي إلى دور تتحكم فيه بالعوائد الريعية وتوزيعها، وبالتالي تتحكم بالوظائف وسوق العمل والاستثمارات، مما زاد السوق تشوهاً وأنصبت آثاره السلبية على البنية الاقتصادية، ومن خصائص الدولة الريعية ما يأتي (عبد الله: 2002، ص8):

1. إرتفاع قيم متغيرات الإنفاق القومي الممولة من الريع الخارجي الذي تحصل عليه الدولة من تصدير الموارد الطبيعية خاصة النفط، وبدون الحاجة إلى فرض الضرائب؛
2. ضعف هيكل الإنتاج المحلي خارج القطاع الريعي؛

3. إرتفاع الأهمية النسبية للصادرات الريعية من إجمالي الصادرات إذ تصل إلى أكثر من 80%؛
4. الاعتماد على الريع الخارجي كمصدر أساسي للدخل وانخفاض المساهمة المجتمعية في تكوينه؛
5. إختلال الهيكل الإنتاجي وضعف درجة التشابك بين القطاع الريعي والقطاعات الاقتصادية الأخرى؛

2.2 التضخم وأسبابه

يمثل التضخم في الاقتصاديات النفطية ظاهرة خطيرة، ينعكس أثرها على كافة مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية بصورة واضحة، كما يعمل التضخم في هذه الاقتصاديات عمله المؤثر في إضعاف أثر النتائج المرجوة من عملية التنمية الاقتصادية، ومن سياسات تضييق حدة الفوارق بين الطبقات الاجتماعية المختلفة. ويمكن إرجاع التضخم في الاقتصاديات النامية عامة والاقتصاديات النفطية خاصة إلى أكثر من مصدر أو سبب؛ فيُرجع من ناحية إلى (1) عوامل أو أسباب نقدية بحته؛ (2) لأسباب تتعلق بسبب التقلبات التي تحدث في هيكلية الإنفاق القومي ومكوناته؛ (3) لأسباب هيكلية ناشئة عن مشاكل التخلف وتحديات التنمية؛ (4) لأسباب تتعلق بزيادة التكلفة مثل انخفاض الإنتاجية وارتفاع مستوى الأجور.

كما يمكن إرجاع التضخم في هذه الاقتصاديات من ناحية أخرى إلى عوامل خارجية، أهمها تأثرها بالضغوط التضخمية الخارجية بفعل ارتفاع أسعار معظم الواردات، التي انعكست بصورة أساسية من خلال النمو الكبير في الإنفاق الاستثماري وتنفيذ المشاريع التنموية، والتي تعتمد في غالب مكوناتها على السلع والخدمات المستوردة، بالإضافة إلى زيادة الواردات الاستهلاكية تبعا للزيادة السريعة في الإنفاق الاستهلاكي غير الترشيدي.

من هنا يعد التضخم من أبرز المؤشرات الاقتصادية، التي تتمحور حولها عملية صياغة السياسات الاقتصادية الكلية، الرامية إلى تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، وقد وسمت الظاهرة التضخمية مسار الاقتصاد الليبي خلال العقود الأربعة الماضية.

رغم حصول تطورات سعرية إيجابية خاصة في سنوات النصف الأول من العقد الأول للألفية الثالثة، إلا أن تبدلاً جوهرياً أخذ يطرأ على اتجاهات المستوى العام للأسعار مع العام 2011، ليضع الاقتصاد الليبي مجدداً في مواجهة الضغوط التضخمية، من هنا فإن هذه الدراسة تسعى إلى تحليل آلية توليد التضخم في اقتصاد يعتمد نشاطه على دخل الصادرات من سلعة وحيدة قابلة للنضوب، وضعيفة التشابك مع قطاعاته الإنتاجية الأخرى، وذلك من خلال تحليل هيكل الإنفاق القومي، بالاعتماد على حقيبة أدوات السياسة الإنفاقية ومناقشة الأدوار الفعلية والمحتملة لأدوات هذه السياسة في توليد وإدامة التضخم في الاقتصاد الليبي.

كما ظهرت عدة نظريات حول أسباب التضخم، فعزت بعض النظريات التضخم إلى عوامل جذب الطلب، حيث يحدث هذا النوع من التضخم وفقاً لهذه النظرية نتيجة لزيادة الطلب الكلي بقدر يفوق عن زيادة العرض السلعي عند مستوى التوظف الكامل أو بالقرب منه (الشمري، 2009: ص275)، وهذا الأمر قد يحدث بسبب زيادة تلقائية في الاستثمار أو زيادة في الإنفاق الحكومي فوق مستوى الإيرادات العامة (عجز الموازنة العامة)، أو نتيجة تحقق فائض في الميزان التجاري، فإذا حدثت مثل هذه الزيادة التلقائية في الطلب الكلي، فإن المستوى العام للأسعار سوف يرتفع، ولكن من المتوقع أن يتوقف مثل هذا الارتفاع بعد فترة ويتحقق التوازن مرة أخرى داخل الاقتصاد عند مستوى عام للأسعار أعلى مما كان عليه الوضع قبل حدوث صدمة الطلب الكلي، وذلك ما لم تحدث زيادة في عرض النقود.

فالتضخم تبعاً لصدمة الطلب الكلي هو ظاهرة مؤقتة لفترة من الزمن، أما في ظل الزيادة النقدية فإن التضخم سوف يستمر ويتواصل، والتغذية النقدية التي تصاحب الزيادة التلقائية في الطلب الكلي هي التي تسبب استمرار الموجة التضخمية، وأنه كلما كانت التغذية النقدية أكبر كلما اشتدت حدة الارتفاع في الأسعار على المدى الطويل (يسرى، 2000: ص163)، بمعنى أن هذه النظرية ترى أن ارتفاع الأسعار يحدث بشكل تدريجي عندما ينمو الطلب على السلع والخدمات بمعدل أسرع من نمو العرض (إنتاج السلع والخدمات).

وعزته نظرية أخرى إلى دفع عوامل جانب العرض أو بسبب دفع التكاليف، حيث يحدث هذا النوع من التضخم بسبب ارتفاع النفقات التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

وتضخم النفقة يكون على عكس حال التضخم الطلبي، ففي حالة الأخير يؤدى فائض الطلب إلى زيادة الأسعار وبالتالي إلى زيادة الأجور، أما التسلسل السببي في حالة تضخم النفقة فإنه يسير في إتجاه معاكس، لأن الدافع المبدئي في هذه الحالة يتحقق نتيجة للزيادة في الأجور النقدية أو في أسعار باقي المدخلات الأخرى، مؤدياً بالتالي إلى زيادة أسعار السلع والخدمات النهائية لمواجهة هذه الزيادة في النفقات، ويرتبط تضخم النفقة أو دفع التكلفة عادة بارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج، وإرتفاع أسعار الواردات وارتفاع هامش الربح والزيادة في معدلات الأجور (صالح، 2006: ص25).

3. الدراسة التطبيقية على الاقتصاد الليبي

تشير معظم الدراسات التي تناولت الظاهرة التضخمية في الاقتصاد الليبي، بأنها ظاهرة مركبة لم تتشكل بفعل تأثير عامل واحد كارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الدينار الليبي في السوق الموازية، كما حدث في سنوات الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، بفعل الإجراءات والسياسات التقشفية التي اتبعتها السلطات النقدية عندما تراجعت أسعار النفط وبالتالي عائداته كتشديد الرقابة على النقد الأجنبي، كما أنها ليست نتيجة لارتفاع تكاليف الإنتاج، أو أنها نتاج لسياسات التوسع النقدي التي اتسمت بها تلك السنوات، بل هي ظاهرة ترتبط بمجموعة من العوامل النقدية والمالية والبنيوية، وفي مقدمتها الإختلالات الهيكلية المتأصلة في قطاع الإنتاج الحقيقي، وإنعدام النهج الاقتصادي والتنسيق المطلوب بين أدوات السياسة الاقتصادية العامة.

إن طبيعة الاتجاهات السعرية في الاقتصاد الليبي، أفصحت عن مشكلة هيكلية تمثلت في إختلال واضح في علاقات النمو فيما بين قطاعات الاقتصاد القومي، بحيث جاوزت معدلات النمو في قطاعات الخدمات والتوزيع نظيرتها في القطاعات السلعية خارج قطاع النفط بحيث مازالت هذه الإختلالات تعمل لصالح القطاعات الطفيلية أو ضعيفة الإنتاجية (القيزاني وآخرون، 2013: ص345 – 348).

وعلى ذلك فإن طبيعة الضغوط التضخمية في الاقتصاد الليبي تجد مصادرها في مجموعة من العوامل أبرزها الآتي:

أ- سيادة قطاع الخدمات دون وجود جهاز إنتاجي متطور ومرن، مما يعني وجود وتولد دخول نقدية كبيرة تزيد من ضغوط فائض الطلب، دون استجابة مناسبة من الجهاز الإنتاجي المحلي، بما يؤدي إلى إرتفاع مستوى الأسعار المحلية، الأمر الذي يؤدي إلى الالتجاء للخارج لسد النقص في السلع المحلية فتزداد الضغوط التضخمية المحلية بأخرى مستوردة أو خارجية؛

ب- ساهمت ظروف عدم الاستقرار السياسي والأمني نتيجة لظروف الثورة والحرب في توقف استكمال المشاريع التنموية، وهروب رأس المال المحلي والأجنبي، إضافة إلى توقف إنتاج الكثير من المنتجات المحلية الصناعية والزراعية والاعتماد على الاستيراد، بما أسهم في رفع أسعار تلك السلع في السوق المحلي؛

ت- تعد متغيرات الإنفاق القومي متمثلة في كل من الاستهلاك بشقيه الخاص والحكومي وإجمالي الاستثمار، من العوامل المعززة للضغوط التضخمية في الاقتصاد الليبي نتيجة لما تولده من فائض طلب على السلع المحلية والتي تتصف بالمحدودية في ظل جهاز إنتاجي ضعيف، ومن ناحية أخرى فإن النشاط الإنفاقي الحكومي متمثلاً في نفقات الموازنة العامة للدولة يغلب عليه الطابع الاستهلاكي الجاري بحيث تشكل هذه النفقات نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي، بما يسهم في خلق سيولة نقدية تزيد من حدة الضغوط التضخمية.

1.3 فائض الطلب الكلي في الاقتصاد الليبي:

تُعبر الأرقام القياسية لأسعار المستهلك عن المظهر العام أو الخارجي للتضخم فقط وهو ارتفاع الأسعار دون أن تتعرض لتشخيص حالة التضخم أو لبيان الأسباب التي تؤدي لهذا الارتفاع في الأسعار. وفي هذا الخصوص فقد حاول الفكر النقدي أن يحدد بعض المعايير والمقاييس التي يمكن الاهتداء بها لتحديد مصدر ارتفاع الأسعار، فظهر اصطلاح الفجوة التضخمية على يد كينز مطبقاً ذلك على أسواق السلع، ثم جاءت المدرسة السويدية على يد هانسون، وعمدت إلى تحليل الفجوة التضخمية المقدرة في أسواق السلع وأسواق عوامل الإنتاج، كما استخدم صندوق النقد الدولي الفجوة التضخمية بدلالة المعروض النقدي، ولقد إهتمت هذه المقاييس بالناحية الكمية المحددة بالأرقام المطلقة.

لذا ظهرت بعض المقاييس والمؤشرات الأخرى ضمن إطار نسبي إتسمت بأنها ذات طبيعة تركيبية لقياس أبعاد عملية التضخم في اقتصاد معين، ومن أمثلتها معامل الضغط التضخمي ومعامل الاستقرار النقدي ومعدل التضخم النقدي، إضافة إلى مؤشرات أخرى تعكس فائض الطلب والإفراط النقدي، كما يمثل بعضها مجموعة من الإختلالات الهيكلية والتنظيمية الدالة على وجود الاتجاهات التضخمية.

والجدير بالذكر، أن مفهوم الفجوة التضخمية قد أسهم في إحداث تطور كبير في تحليل التضخم بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تحول التفكير من البحث عن مصادر التضخم إلى البحث عن معيار كمي للقوى التضخمية يمكن للسلطات النقدية أن تستخدمه في إعداد سياسات الاستقرار النقدي ولقد حاول كينز قياس الفجوة التضخمية بمقياس كمي، أي تقديرها حسابياً بوحدات نقدية وذلك لتمكين السلطات النقدية من تحديد الثغرة بين المتاح من السلع والخدمات ومدى نقصها أو زيادتها عن القوة الشرائية المتوافرة في أيدي المستهلكين، وبالتالي العمل على زيادة حجم المتاح منها أو الحد من حجم القوة الشرائية لدى المستهلكين.

وتنشأ الفجوة التضخمية في الاقتصاد؛ إذا حدث إفراط في الطلب على السلع والخدمات أو إفراط في عرض النقود، وتتمثل الفجوة في الحالة الأولى في فائض الطلب الكلي، وهو عبارة عن زيادة الإنفاق القومي بالأسعار الجارية عن الناتج القومي بالأسعار الثابتة وتتمثل في الحالة الثانية في فائض المعروض النقدي؛ وهو عبارة عن الفرق بين العرض النقدي وبين ما يرغب الأفراد في الاحتفاظ به من دخل في شكل أرصدة نقدية (الروبي، 1984: ص240).

وعلى ذلك وتماشياً مع هدف الدراسة، فإن قياس الفجوة التضخمية سيتم بدلالة إجمالي فائض الطلب المحلي، إذ أنه من المعروف أنه إذا زاد مجموع الإنفاق القومي (بالأسعار الجارية) على الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة)، فإن الفرق بينهما يتبلور في شكل فائض طلب إجمالي على الصعيد المحلي، وهذا الفائض ينعكس بدوره في شكل ارتفاع في الأسعار الجارية للسلع والخدمات المنتجة (الفضيل، 1982: ص30).

وهذا المقياس يستند إلى المنطلقات الأساسية لنظرية كينز في الطلب الفعال وتحديد مستوى الأسعار، وهي النظرية التي تقرر انه إذا لم يترتب على الزيادة في حجم الطلب الكلي زيادة مناظرة في حجم الإنتاج، وأنصب الأثر كله على زيادة النفقات زيادة تتناسب مع الزيادة في الطلب الكلي، فإن ذلك يؤدي إلى حالة تضخم حقيقي (زكي، 1984: ص160).

ويمكننا أن نشير إلى هذا المقياس باستخدام الصيغة الآتية (معهد التخطيط القومي، 1979: ص44):

$$D_x = [C_p + C_g + I + E] - GDP \quad (1)$$

حيث:

D_x = إجمالي فائض الطلب.

C_p = الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية.

C_g = الاستهلاك العام بالأسعار الجارية.

I = الاستثمار بالأسعار الجارية.

E = الاستثمار في المخزون بالأسعار الجارية.

GDP = الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.

ومن المعادلة السابقة يتبين، أنه إذا زاد مجموع الإنفاق القومي بالأسعار الجارية عن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، فإن الفرق بينهما يتبلور في شكل فائض طلب إجمالي، وجزء من هذا الفائض سوف يشبع عن طريق التوسع في الاستيراد، أما الجزء الباقي من فائض الطلب، فهو يمثل ضغطاً تضخمياً يدفع الأسعار نحو الارتفاع.

جدول1 متوسطات فائض الطلب الكلي والأنفاق المحلي خلال الفترة 1970 – 2013 (بالمليون دينار)

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بأسعار 1970		الإنفاق المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية				فائض الطلب	نسبة فائض الطلب إلى الناتج المحلي الإجمالي	معدل نمو الفجوة %
القيمة	معدل النمو%	الاستهلاك الحكومي	الاستهلاك الخاص	الاستثمار الإجمالي	الطلب الكلي			
2477.5	1.6	3463.24	7302.94	5363.66	16150.0	13680.0	%477.8	%7.8

إعداد: الباحثين

المصدر: صندوق النقد العربي: التقرير العربي الموحد، 1970 – 2013. ومجلس التخطيط العام: الحسابات القومية 1986 – 2006. ومصرف ليبيا المركزي: التقرير السنوي والنشرة الاقتصادية، سنوات مختلفة.

ويتضح من البيانات المتاحة عن الاقتصاد الليبي والملخصة في الجدول رقم (1) كبر متوسط نسبة الفجوة التضخمية إلى الناتج الحقيقي خلال فترة الدراسة، وهذا يعني أن هناك فائضاً

في الطلب الكلي سجل في الفترة محل الدراسة، بلغ في المتوسط نحو 13680 مليون دينار، مما يعني وجود فجوة تضخمية عامة بلغت في المتوسط نسبةً إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو 477.8 %، وترجع هذه الفجوة إلى زيادة مكونات الإنفاق المحلي الإجمالي موزعاً على أنواعه الثلاثة (جانب الطلب) عن الناتج المحلي الإجمالي (جانب العرض).

وفي ضوء ما تقدم من بيانات يمكن اعتبار نسبة إجمالي فائض الطلب المحلي إلى قيمة الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة) بمثابة مقياس للحجم النسبي للفجوة التضخمية في الاقتصاد القومي، وغني عن القول أنه كلما إرتفعت هذه النسبة دل ذلك على حدوث ضغط متزايد على الموارد المحلية (العرض الحقيقي للسلع والخدمات)، مما يعرض الأسعار في الداخل لموجات إرتفاعية والفجوة التضخمية بهذا المعنى تمثل ضغطاً لصافي الطلب على المقدرة الفعلية للإنتاج المحلي وعلى الطاقة الاستيرادية للاقتصاد الوطني.

4. أثر متغيرات الإنفاق العام على مستوى الأسعار في الاقتصاد الليبي

عند دراسة معيار فائض الطلب كمؤشر ومقياس للتضخم في الاقتصاد الليبي، تبين وجود اختلال بين الطلب الكلي والعرض الكلي الحقيقي في سوق السلع والخدمات، ونظراً للأهمية التي ترتبط بها طبيعة العلاقة بين الدخل والطلب الكلي والسياسة الإنفاقية العامة في التأثير على المستوى العام للأسعار، والذي يمكن توضيحه في إطار تناول ارتفاع معدلات الاستهلاك والإنفاق الاستثماري وكذلك تزايد الإنفاق الحكومي، ومن ثم قياس أثر العوامل الإنفاقية على المستوى العام للأسعار، وذلك من خلال دراسة دالة السعر المعتمدة على تلك العوامل.

1.4 الاستهلاك وأنماط الاستثمار

يمكن معالجة الاستهلاك الكلي بشقيه الحكومي والخاص وكذلك الاستثمار الإجمالي باعتبارهما العوامل المسئولة عن ارتفاع الأسعار في الاقتصاد الليبي. وستعرض هذه الورقة بالدراسة والتحليل جانبي الاستهلاك الحكومي والخاص والاستثمار الإجمالي، وذلك للوقوف على عناصر حجم الطلب الكلي ومدى مسئوليته عن مشكلة التضخم في الاقتصاد الليبي.

جدول 2 متوسط الاستهلاك النهائي والاستثمار الأجمالي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1970- 2013

(بالمليون دينار)

الاستهلاك الخاص			الاستهلاك الحكومي			الاستهلاك النهائي			الاستثمار الإجمالي		
القيمة	معدل النمو %	النسبة إلى الاستهلاك النهائي	القيمة	معدل النمو %	النسبة إلى الاستهلاك النهائي	القيمة	معدل النمو %	النسبة إلى الناتج الإجمالي	القيمة	معدل النمو %	النسبة إلى الناتج الإجمالي
730 2.9	11 6.	64.5	40.8	346 3.2	12 8.	35.5	1076 6.2	1 1	62.9	536 3.7	18 3.	22. 5

إعداد: الباحثين

المصدر: صندوق النقد العربي، الحسابات القومية للدول العربية 1970 – 1985. ومجلس التخطيط العام، الحسابات القومية 1986 – 1998. والتقرير الاقتصادي العربي الموحد، الحسابات القومية 1999 – 2013.

2.4 الاستهلاك الحكومي

تعد ظاهرة الاستهلاك الحكومي من العلامات المميزة في الاقتصاديات النفطية، وهي تعكس دور الحكومات في النشاط الاقتصادي، وقد أدى هذا النمو السريع فيها في كثير من الأحيان إلى تبديد اقتصادي متعاظم، والملاحظ من البيانات المتاحة عن الاقتصاد الليبي تزايد الاستهلاك الحكومي خلال السنوات محل الدراسة بشكل مضطرد، إذ تضاعف حوالي 56 مرة مقارنة بسنة الأساس 1970؛ إذ سجل في هذا العام ما مقداره 259.9 مليون دينار في حين سجل العام 2013 نحو 14624 مليون دينار، وبمعدل نمو سنوي بلغ ما يقارب 13%، وفي هذا السياق يلاحظ أيضاً أن معدلات نمو هذا الإنفاق كانت موجبة في جل سنوات الدراسة، بإستثناء بعض السنوات التي سجلت معدلات نمو سالبة (صندوق النقد العربي، سنوات مختلفة)، وهي السنوات التي تراجعت فيها العائدات النفطية بشكل كبير، (1) نتيجة لانخفاض أسعار النفط؛ (2) نتيجة للعقوبات الاقتصادية التي فرضت علي ليبيا خلال سنوات الثمانينات على القطاع النفطي؛ (3) نتيجة للحصار الذي فرض على ليبيا في التسعينات، الأمر الذي حدا بالسلطات في تلك السنوات إلى العمل بجملة من السياسات والإجراءات الاقتصادية، وذلك بهدف ضغط وترشيد حجم الاستهلاك الحكومي كما وردت في الجدول رقم (2)،

يتبين أن متوسط الاستهلاك الحكومي خلال الفترة موضع البحث قد شكل نحو 22% من الناتج المحلي الإجمالي، أما نسبته إلى الاستهلاك النهائي فقد كانت في حدود 36% في المتوسط، وهي نسب مرتفعة تعكس كبر حجم هذا الإنفاق الذي يولد في نهاية الأمر طلباً متزايداً على الاستهلاك السلعي، في الوقت الذي لا يكون قد ساهم بشكل مباشر في إنتاج السلع اللازمة لإشباعه، الأمر الذي يكون عاملاً هاماً من عوامل القوى التضخمية في الاقتصاد القومي.

3.4 الاستهلاك الخاص

شهد الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة تطور حجم الاستهلاك الخاص وزيادة معدلاته، بشكل اتضح منه مسئوليته عن توليد الضغوط التضخمية وزيادة حدتها، ويمكن إظهار هذا الدور من خلال البيانات المتاحة عن الاقتصاد الليبي، حيث يتضح منها التالي:

أولاً: أن حجم الاستهلاك الخاص قد تضاعف حوالي 50 مرة، إذ سجل العام 1970 ما قيمته 463.9 مليون دينار في حين سجل العام 2013 ما قيمته 22997.5 مليون دينار (صندوق النقد العربي، سنوات مختلفة)، وباستعراض نفس البيانات الواردة في الجدولين رقم (1) ورقم (2)، يتبين أن نسبة الاستهلاك الخاص إلى الاستهلاك النهائي قد شكلت في المتوسط نحو 65% خلال فترة الدراسة، الأمر الذي يتضح بأنه يشكل مصدر الضغط الرئيس في نمو الطلب الكلي، وذلك بسبب استئثاره بالنصيب الأكبر في هيكل الإنفاق القومي من ناحية، ومن ناحية أخرى بسبب ارتفاع متوسط معدل نموه السنوي الذي بلغ نحو 11.6% خلال فترة الدراسة وهو في نموه هذا لم يتناسب في جميع الأحوال مع متوسط معدل النمو السنوي للعرض الحقيقي للسلع والخدمات، الذي لم يجاوز 1.6% خلال نفس الفترة، الأمر الذي ساهم بشكل أساسي في تولد فائض طلب دفع بالأسعار نحو الارتفاع، وعموماً فإن الزيادة التي حدثت في الاستهلاك الخاص في الاقتصاد الليبي، يمكن إرجاعها إلى جملة من العوامل والاعتبارات لعل أهمها الآتي:

1. الزيادة السكانية: باستعراض البيانات الواردة في الجدول رقم (3) يتضح بأن العدد الإجمالي لسكان ليبيا في عام 2013 هو 6348.0 ألف نسمة، وهذا الرقم يزيد عن ثلاثة أمثال سكان ليبيا في عام 1970، كما يتضح أن متوسط معدل النمو السكاني للفترة محل الدراسة بلغ نحو 5.1%، وهو معدل نمو مرتفع إذا ما قورن بمتوسطات معدل الزيادة

الطبيعية في العالم، والتي تصل إلى 1.9% سنوياً، أو بتلك المعدلات المتمثلة في بلدان أوربا والتي تبلغ 0.9 %، (القيزاني، 2000: ص102)، وهذه الزيادة السريعة في السكان لا شك أن لها في الواقع أثر واضح في زيادة الطلب الكلي على الكثير من السلع والخدمات بما يفضي في نهاية الأمر إلى ارتفاع أسعارها.

جدول 3 قياس معدلات الازدياد السكاني السنوي في ليبيا خلال الفترة 1970 – 2013

السنة	تعداد السكان بالألف نسمة	الرقم القياسي	معدل الازدياد السكاني السنوي بالنسبة للتعداد السابق %
1970	1963.0	100	-
1980	3245.8	165.3	6.5
1990	4525.0	230.5	3.9
2000	5426.8	276.5	2.0
2010	6100.0	310.7	1.2
2013	6348.0	323.4	4.1
متوسط فترة الدراسة			% 5.1

إعداد: الباحثين

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، سنوات مختلفة، ومصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي، سنوات مختلفة.

2. زيادة الدخول النقدية: باستعراض البيانات الواردة في الجدول رقم (4)، يتبين أن المتوسط السنوي لمعدل نمو الأجور والمرتبات قد بلغ نحو 10.4%، كما احتوت الأجور والمرتبات في المتوسط على حوالي 35.6% من الدخل المحلي خلال فترة الدراسة، بينما بلغ متوسط النمو السنوي لعوائد حقوق التملك نحو 13.4% وهو معدل يزيد عن معدل متوسط النمو السنوي للدخل المحلي الذي بلغ نحو 11.8% في الفترة محل الدراسة، كما احتوت عوائد حقوق التملك في المتوسط على نحو 64.4% من الدخل المحلي خلال نفس الفترة، هذه الأرقام تؤكد أن أهم العوامل المولدة للضغوط التضخمية في الاقتصاد الليبي هي دخل الملكية.

إذ تعمل على زيادة الاستهلاك الخاص، خاصة الترفي والكمالي منه بمعدلات مضطردة فتؤدي بدورها إلى قصور المدخرات المحلية عن تمويل الاستثمارات المطلوبة للتنمية وزيادة العجز في ميزان المدفوعات والالتجاء إلى عجز الموازنة العامة في التمويل، ومن ثم جنوح المستوى العام للأسعار نحو الارتفاع، ومن ثم فإن أي سياسة لتخطيط الاستهلاك

يجب أن توجه بالدرجة الأولى نحو الدخول المتولدة من عوائد حقوق التملك وليست نحو الدخول الناشئة عن العمل.

جدول 4 متوسط الأجور والمرتبات وعوائد حقوق التملك في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1970 – 2013

(بالمليون دينار)

الأجور والمرتبات			عوائد حقوق التملك		الدخل المحلي	
القيمة	معدل النمو%	النسبة إلى الدخل المحلي	القيمة	معدل النمو%	النسبة إلى الدخل المحلي %	القيمة	معدل النمو%
2321.79	% 10.4	% 35.6	4138.60	% 13.4	% 64.4	6460.39	% 11.8

إعداد: الباحثين

المصدر: وزارة التخطيط، الحسابات القومية 1970 – 1985. و مجلس التخطيط العام، الحسابات القومية 1986 – 1999. وصندوق النقد العربي، الحسابات القومية في الدول العربية 2000 – 2013.

3. شيوع أنماط الاستهلاك البذخي: ظهرت هذه الأنماط الاستهلاكية البذخية عقب صدمة النفط الأولى متمثلة في التوسع الشديد في اقتناء السلع الاستهلاكية المعمرة وإرتفاع سرعة دوران وإهلاك هذه السلع بمعدلات تفوق المعدلات السائدة في البلدان الصناعية ذاتها، وتجدرت هذه الأنماط في المجتمع الليبي. أضف إلى ذلك سلسلة الآثار التخريبية المتولدة عن الاندماج المفرط بمجتمع الاستهلاك والتي تؤدي بدورها إلى عزلة المواطن عن وسطه الإنتاجي والمعيشي (الفضيل، 1985: ص83).

ثانياً: وفقاً للبيانات المتاحة عن الاقتصاد الليبي والملخصة في الجدول رقم (2)، فإن نسبة الاستهلاك الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي جاوزت نسبة الاستهلاك الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي، إذ سجلت هذه النسبة في المتوسط لكليهما على التوالي نحو 40.8% و 22.1%، إلا أنه من الملاحظ في هذا الشأن هو انخفاض هاتين النسبتين في النصف الأخير من العقد الأول من الألفية الثالثة، إذ سجلت هذه النسبة في المتوسط لكل منهما على التوالي نحو 23% و 10% (وزارة التخطيط، سنوات مختلفة)، وهذا لا يعود إلى انخفاض كل من الاستهلاك الخاص أو الاستهلاك الحكومي وإنما يعود إلى الزيادات الهائلة في الناتج المحلي الإجمالي بفعل الطفرة التي شهدتها أسعار النفط في تلك السنوات.

إن تزايد معدلات الاستهلاك في الاقتصاد الليبي تحكمها طبيعة العلاقة بين الدخل والاستهلاك، حيث يمكن معرفة الكيفية التي يستجيب بها المستهلك الليبي لأي تغير محدد في الدخل من خلال دالة الاستهلاك التي تأخذ الصورة التالية (أبوحبيل، 1990: ص168):

$$C_t = f(DI_t) \quad (2)$$

حيث:

(C_t) عن الاستهلاك في الفترة الزمنية (t).

(DI_t) تمثل الدخل المتاح في الفترة نفسها.

ويفترض بداهة وجود علاقة طردية بين التغير في الاستهلاك والتغير في الدخل المتاح في الفترة الحالية والسابقة، ويمكن وضع هذه الدالة في الصورة الخطية التالية:

$$C_t = \beta_0 + \beta_1 DI_t + U_t \quad (3)$$

حيث:(U) تمثل الأخطاء. هذا وقد كانت النتائج التطبيقية في الصورة الآتية:

$$C_t = 2754.1 + 0.22 DI_t \quad (4)$$

(4.58) (12.75)

$$R^2 = 0.80 \quad \bar{R}^2 = 0.79 \quad SEE = 3134.8 \quad F = 162.7$$

$$DW = 1.61$$

ويتضح من هذه المعادلة أنَّ هناك علاقة إرتباطية موجبة بين الاستهلاك والدخل المتاح، ثبتت معنويتها باستخدام اختبار (F) كما أنها تشرح نحو 80% من التغيرات في الاستهلاك، هذا وقد بلغ الميل الحدي للاستهلاك نحو 22 % وثبتت معنويته باستخدام اختبار (T).

هذا وقد تأكد من الاختبارات التجريبية التي أجريت على هذه الدالة، بعد إدخال فترة تباطؤ واحدة لكل من الدخل المتاح والاستهلاك في كل مرة على الدالة السابقة، بأن أفضل صورة لدالة الاستهلاك في الاقتصاد الليبي كانت على النحو التالي:

(5) $$C_t = 1058.4 + 0.08DI_{t-1} + 0.70\ C_{t-1}$$

(2.16) (2.80) (5.92)

$$R^2 = 0.93 \quad \bar{R}^2 = 0.92 \quad SEE = 1954.2 \quad F = 235.5$$

$$hW = 0.91$$

وتشير هذه المعادلة إلى أن هناك علاقة إرتباطية قوية بين الاستهلاك الحالي واستهلاك الفترة السابقة، إذ سجلت معلمة استهلاك الفترة السابقة نحو 70%، وهي قيمة مرتفعة مقارنة بالميل الحدي للاستهلاك المسجل في المعادلة السابقة، والذي بلغت قيمته نحو 22%، كما أن هناك علاقة إرتباطية موجبة بين الاستهلاك الحالي والدخل المتاح للفترة السابقة ولكنها ضعيفة، أيضا ثبتت معنوية هذه المعادلة وذلك حسب قيمة اختبار (F)، كما أن هذه المعادلة شرحت نحو 93% من التغيرات التي تحدث في الاستهلاك في الاقتصاد الليبي، كما ثبتت معنوية المعلمات المقدرة لكل من الدخل المتاح للفترة السابقة واستهلاك الفترة السابقة، كما بينه اختبار (T).

أما إحصاءة (hW) فقد أشارت إلى انعدام مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء، وتم الاعتماد على هذه الإحصائية لوجود تخلف زمني للمتغير التابع (C_t)، فاستخدام إحصائية (DW) في هذه الحالة يعطي نتائج غير فعالة ومتحيزة، علماً بأن حساب هذه الإحصائية يتم وفقاً للصيغة المبينة أدناه:

(6) $$h = \hat{\rho}\sqrt{\frac{n}{1-n\hat{\sigma}_{\emptyset}^2}} = 0.09\sqrt{\frac{42}{1-(42)(0.119)^2}} = 0.91$$

حيث: $$\hat{\rho} = 1 - \frac{DW}{2} = 1 - \frac{1.81}{2} = 0.09$$

n حجم العينة.

$\hat{\sigma}_{\emptyset}^2$ التباين المقدر لمعامل التباطؤ أو التخلف الزمني.

$$|h| \leq t_{0.05} = 1.96$$

∴ تقبل فرضية العدم (انعدام الارتباط الذاتي بين الأخطاء)، بمعنى أن هناك استقلالية تامة بين الأخطاء.

وهذه الدالة هي في الواقع أقرب ما تكون إلى صياغة فريدمان لدالة الاستهلاك، حيث يكون حجم الاستهلاك خلال فترة زمنية معينة دالة في مستويات الدخل السابق، وفقاً لما أسماه فريدمان بفرضية الدخل الدائم، مع ما قد يستدعيه ذلك من عدم ضغط إنفاقه الاستهلاكي ليتماشى مع انخفاض وتقلص مستوى الدخل الجاري القابل للتصرف فيه (إبراهيم، 1985: ص139)، كما أن الأنماط الاستهلاكية التي يكتسبها المستهلكون عادة ما تأخذ طابع الاستمرارية، وبالتالي قد يكون من الصعب تبديلها، وهذا ما بينته الدالة السابقة، ذلك أن الاستهلاك الحالي يرتبط بالنمط الاستهلاكي السائد في السنوات السابقة.

وفي محاولة لإدخال عامل الزمن للدالة الأخيرة، وجد أنه يمثل اتجاها موجباً، بما يفسر حدوث تزايد في نمو الاستهلاك بشكل لا يساير نمو الدخل، الأمر الذي يعني أن الاستهلاك يرتبط بعدد من العوامل الأخرى، مثل تزايد الهجرة الداخلية والتمركز في المدن الرئيسية بما من شأنه التأثير على دالة الاستهلاك في الاقتصاد الليبي. ورغم ارتفاع النسبة التفسيرية للمعادلة التي أدخل عليها عامل الزمن، وانخفاض الخطأ المعياري لعملية التقدير، إلا أن إشارة معلمة إبطاء الاستهلاك كانت سالبة على خلاف المتوقع، إضافة إلى أنها كانت غير ذي دلالة معنوية.

مما سبق يتبين أن الاستهلاك الحالي يرتبط بالاستهلاك في السنوات السابقة، الأمر الذي يؤدي إلى مضاعفة الاستهلاك في السنوات اللاحقة حتى ولو لم يزداد الدخل المحلي، كما يمكن القول بأن الاستهلاك هو عملية ذاتية التغذية، الأمر الذي ينشأ عنه فائض طلب دائم يقود إلى مزيد من الضغوط التضخمية مع مرور الزمن.

4.4 الاستهلاك النهائي

من البيانات المتاحة عن الاقتصاد الليبي، وبيانات الجداول: (2)، (3)، (4)، فإن حجم الاستهلاك النهائي قد تضاعف حوالي 52 مرة (وزارة التخطيط، سنوات مختلفة)، وبمتوسط معدل نمو سنوي بلغ في حدود 11%، كان للاستهلاك الخاص النصيب الأكبر فيه، هذا ويتضح دور الاستهلاك في الضغط على الموارد المتاحة من خلال ما يبرزه من تفوق متوسط معدل نموه السنوي الذي بلغ نحو 11.6% على المتوسط السنوي لمعدل نمو الأجور والمرتبات الذي سجل نحو 10.4%، ناهيك عن ارتفاع الأهمية النسبية للأجور في الدخل المحلي الإجمالي التي

شكلت في المتوسط نحو 35.6% خلال فترة الدراسة، ذلك أن ارتفاع هذه النسبة في الاقتصاد يشكل ضغطا على جانب الطلب، نتيجة لزيادة الميل الحدي للاستهلاك للمجتمع ككل، ذلك أن فئة مكتسبي الأجور تتصف بارتفاع الميل الحدي للاستهلاك مقارنة بالفئات الأخرى، فضلاً عن أن المتوسط السنوي لمعدل نمو الاستهلاك النهائي يمثل أكثر من ضعف المتوسط السنوي لمعدل النمو السكاني، الأمر الذي أدى إلى وجود فجوة استهلاكية ساهمت في ارتفاع مستوى الأسعار المحلية، وبالتالي في إذكاء حدة الضغوط التضخمية.

وفي محاولة لتقدير دالة الاستهلاك النهائي (CF) في الاقتصاد الليبي تم الحصول على المعادلة الآتية:

$$CF_t = 4232.8 + 0.32DI_t \quad (7)$$

$$(4.96) \quad (12.90)$$

$$R^2 = 0.81 \quad \bar{R}^2 = 0.80 \quad SEE = 4450.7 \quad F = 166.5 \quad DW = 1.50$$

وتشير هذه المعادلة إلى وجود علاقة إرتباطية موجبة بين الاستهلاك النهائي والدخل المتاح في السنة الجارية، ثبتت معنويتها من خلال اختبار (F)، كما أنها تشرح نحو 81% من التغيرات في الاستهلاك النهائي، هذا وبلغ الميل الحدي للاستهلاك النهائي نحو 32%، وثبتت معنويته باستخدام اختبار (T)، كما ثبتت معنوية الاستهلاك المستقل عن الدخل أيضاً.

وهكذا، فإن تزايد الاستهلاك النهائي وتفشي أنماطه المظهرية خاصة من قبل أصحاب حقوق التملك الذين تحوي عوائد ملكيتهم حوالي 64.4% من الدخل المحلي يمثل تحدياً للجهد التنموي، لما له من تأثيرات سلبية بعيدة المدى، حيث تتمثل تلك السلبيات في ضعف إمكانية خلق الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية نتيجة لارتفاع تكاليف الإنتاج، والاستخدام الغير رشيد لموارد المجتمع المتاحة، وطلب على سلع وخدمات من اجل الاستهلاك الترفي والتفاخري؛ وهذا النمط من الاستهلاك في الحقيقة ما هو إلا تعبير عن الاستخدام السيئ للعوائد النفطية وأنه لا ينسجم مع الخلفية الثقافية لهذا المجتمع (الكواري، 1985: ص33).

5.4 الاستثمار الإجمالي

إن الاستثمار الإجمالي هو أحد العوامل الأساسية لنمو الاقتصاد، فمن ناحية يعد أحد المكونات الأساسية للطلب الكلي، ومن ثم فإن انتعاش الاستثمار هو انتعاش للطلب الكلي، الذي له أثر توسعي في الدخل عن طريق المضاعف، ويعد عنصراً مهماً من عناصر الإنتاج، ويؤثر بشكل مباشر في زيادة أو انخفاض حجم الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، والتي تعد المحرك الأساسي للنمو بجانب الطلب (عبد الكريم،2007: ص116). أما إسهامه في توليد الضغوط التضخمية، فهي نتيجة لفترات الإبطاء بين حدوث الإنفاق الاستثماري وبين بدء الحصول على العائد (عبدالفضيل، 1986: ص62). وفي سبيل إيضاح دور الإنفاق الاستثماري في التأثير على فائض الطلب ومن ثم التضخم، وذلك من خلال البيانات المتاحة عن الاقتصاد الليبي وبيانات الجدول رقم (2)، يمكن إبراز الحقائق التالية:

1. أن الاستثمار الإجمالي تضاعف أكثر من 116 مرة بنهاية عام 2010، إذ سجلت قيمته في العام 1970 ما مقداره 235.6 مليون دينار، في حين سجل العام 2010 نحو 27508.9 مليون دينار(صندوق النقد العربي، سنوات مختلفة)، ونما بمعدل نمو بلغ في المتوسط بنحو 18%، كما إحتوى في المتوسط نحو 22.5% من الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة. والملاحظ من البيانات المتاحة عن الاقتصاد الليبي تذبذب حجم الإنفاق الاستثماري ومعدلات نموه، وتسجيل معدلات نمو سالبة في أغلب سنوات الثمانينيات وبعض سنوات التسعينيات نتيجة لانخفاض العائدات النفطية (عجام، 1992: ص321)، هذا مع ملاحظة أن قيم هذا البند في السنوات التي تلت العام 2010 تكاد تكون في حكم العدم نتيجة لظروف الثورة والحرب، وهذه الحقيقة يؤكدها الواقع المعاش وعدم وجود أي بيانات عن هذا البند في النشرات المحلية والدولية.
2. إن زيادة الاستثمار تعد أحد العوامل المعززة للضغوط التضخمية في الاقتصاد، وعلى الرغم من أهم السياسات المتبعة في السيطرة على التضخم خاصة في الأمد القصير، هي ضرورة السيطرة على نمو الطلب الاستهلاكي الكلي غير الضروري، كما لا يجب أن يمس الاستهلاك الضروري للطبقات الفقيرة والمحدودة الدخل حتى لا تقع كلفة مكافحة التضخم على من لا يقدرون على دفعها، مع ضرورة تخطيط الطلب الكلي دون المساس

بالطلب الاستثماري، ولا يتعارض مع الدفع المستمر لعملية التنمية (زكي، 1983: ص264).

3. إن تأثير الاستثمار على الاستقرار الاقتصادي والتضخم لا يظهر من تأثير حجمه ومعدلات نموه على فائض الطلب فقط، بل أيضاً بتوزيعه على القطاعات الاقتصادية المختلفة، من حيث الإضافة إلى رأس المال القومي عن طريق التكوين الرأسمالي الثابت أو التغير في المخزون. حيث يتضح من البيانات المتاحة عن الاقتصاد الليبي والملخصة في الجدول رقم (5)، أن نصيب القطاعات الخدمية من التكوين الرأسمالي الثابت المستثمر فيها يزيد بشكل كبير عن نصيب القطاعات الإنتاجية، حيث استولى التكوين الرأسمالي الثابت على نحو 98.8% من إجمالي الاستثمار، وكان معظمه من نصيب قطاع النقل والمواصلات إذ شكل ما نسبته 26.4%؛ يليه في الترتيب قطاع الخدمات الحكومية الذي بلغت نسبته في حدود 20.2%؛ وقطاع الزراعة الذي بلغت نسبته في حدود 16.8%؛ يأتي بعد ذلك قطاع الصناعات الإستخراجية الذي بلغت نسبته في حدود 11.8%؛ ثم قطاع الصناعات التحويلية الذي بلغت نسبته نحو 11.3%؛ يليه قطاع الكهرباء الذي بلغت نسبته نحو 9.7%؛ وفي المرتبة الأخيرة قطاع التشييد الذي بلغت نسبته نحو 2.6%.

جدول 5 متوسط نسبة التكوين الرأسمالي إلى إجمالي الاستثمار على مستوى القطاعات في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1970 – 2013

قطاع الزراعة	قطاع الصناعات الإستخراجية	قطاع الصناعات التحويلية	قطاع الكهرباء	قطاع التشييد والبناء	قطاع خدمات التوزيع	قطاع الخدمات الحكومية
النسبة إلى إجمالي الاستثمار	النسبة إلى إجمالي الاستثمار	النسبة إلى إجمالي الاستثمار	النسبة إلى إجمالي الاستثمار	النسبة إلى إجمالي الاستثمار	النسبة إلى إجمالي الاستثمار	النسبة إلى إجمالي الاستثمار
%16.9	%11.8	%11.3	%9.7	%2.6	%26.4	%20.2

إعداد: الباحثين

المصدر: وزارة التخطيط،المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية 1962– 1999. ومصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، سنوات مختلفة. وصندوق النقد العربي، الحسابات القومية للدول العربية، 1973– 1984.

والخلاصة، أن الإنفاق الاستثماري له أثر في تغذية الضغوط التضخمية في الفترة موضع الدراسة، لتناوله الجوانب الخدمية والبنية الأساسية التي لا تؤت ثمارها على الأمد القصير.

6.4 توسع الإنفاق الحكومي

يعد الإنفاق أداة هامة من أدوات السياسة الإنفاقية تستخدمها الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة. وطبقاً للنظرية الاقتصادية فإن حجم ونمو الإنفاق الحكومي يمكن أن يتأثر بعدد من العوامل والمحددات الأساسية، أبرزها العوامل المالية والاقتصادية والإدارية والديموغرافية (فارس،1997: ص30). وتبرز أهمية الدور الذي يلعبه الإنفاق الحكومي في التأثير على مستوى الأسعار المحلية، عن طريق مباشر لكونه عنصراً أساسياً من عناصر الطلب الكلي، أو بطريق غير مباشر بتأثيره على عرض النقود مع فرض ثبات حجم المعروض من السلع والخدمات، هذا فضلاً عما تتركه هذه النفقات من آثار على مجموعة العوامل التي تدفع الأسعار نحو الارتفاع؛ وبما تضفيه من أثر على أسعار الفائدة نظراً لتأثيره في الطلب على الأموال المنفقة على الاستثمار (الزبيدي، 1990: ص143).

وهكذا فإن الإنفاق الحكومي يعد من بين العوامل الهامة في مكونات الطلب الكلي، ويأتي توسع هذا الإنفاق بصفة خاصة ليمارس تأثيراً مباشراً على حجم السيولة المحلية للاقتصاد الوطني، فقد مولت العوائد النفطية في الاقتصاد الليبي التي تشكل في المتوسط أكثر من 73% من الإيرادات العامة مستويات عالية من هذا الإنفاق خلال الفترة محل الدراسة (مصرف ليبيا المركزي، سنوات مختلفة).

جدول 6 متوسط الإنفاق الحكومي ومكوناته في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1970 – 2013 (بالمليون دينار)

الإنفاق الجاري			الإنفاق الاستثماري			الإنفاق الخاص بالدعم السلعي والدفاع والأمن القومي			الإنفاق الحكومي الإجمالي		
القيمة	معدل النمو %	النسبة إلى الإنفاق الحكومي	القيمة	معدل النمو %	النسبة إلى الإنفاق الحكومي	القيمة	معدل النمو %	النسبة إلى الإنفاق الحكومي	القيمة	معدل النمو %	النسبة إلى الإنفاق الحكومي
3484.91	13.3 %	43.7 %	3839.01	18.1 %	36.5 %	886.89	21.2 %	19.8 %	8210.81	13.4 %	41.4 %

إعداد: الباحثين

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي، النشرة الاقتصادية، سنوات مختلفة. ووزارة التخطيط: المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية 1962 – 1999.

ومن البيانات المتاحة عن الاقتصاد الليبي وبيانات الجدول رقم (6)، فإن الفترة محل البحث تميزت بتطور سريع للنفقات الحكومية، حيث تضاعف الإنفاق الحكومي بمقدار يزيد عن 112

مرة، إذ سجل بند الإنفاق الحكومي الإجمالي عام 1970 ما مقداره 375.3 مليون دينار، في حين سجل هذا البند في عام 2013 نحو 42161.6 مليون دينار ليبي، وبمتوسط معدل نمو سنوي بلغ في المتوسط نحو 13.4% خلال فترة الدراسة، أما فيما يخص بند الخدمات الحكومية وكما يعكسه بند الإنفاق الجاري فقد تضاعف بنحو يقارب 89 مرة مقارنة بسنة الأساس 1970، فقد ارتفع من 176.6 مليون دينار عام 1970 إلى 15640.1 مليون دينار عام 2013، وبمتوسط معدل نمو سنوي قدر بنحو 13.3% (مصرف ليبيا المركزي، سنوات مختلفة)، وبذلك فإن كل من معدل نمو الإنفاق الحكومي الإجمالي ومعدل نمو الإنفاق الجاري يزيدان عن متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الذي بلغ نحو 11.2% خلال نفس الفترة، وهذا يعد من العلامات المميزة في الاقتصاديات النفطية بشكل عام والاقتصاد الليبي بشكل خاص.

كما تزايد الإنفاق العام الجاري بمعدلات تفوق التزايد الذي حدث في الإيراد العام الجاري خارج قطاع النفط، الذي نما بمعدل نمو سنوي بلغ في المتوسط 11.9% خلال الفترة موضع البحث (القيزاني والعربي، 2013: ص342)، ويرجع التزايد الكبير في الإنفاق الجاري إلى زيادة الأجور والمرتبات المدفوعة من قبل الحكومة، خاصة في سنوات الثمانينيات والتسعينيات بشكل فاق الاحتياجات الفعلية لتلك القطاعات، وأدى بالتالي إلى تفشي ظاهرة البطالة المقنعة داخل الأجهزة والدوائر الحكومية وانخفاض إنتاجية موظفيها. كما أن مدفوعات الدعم السلعي والدوائي والإنفاق على الدفاع والأمن القومي من الأسباب التي أسهمت في زيادة الإنفاق العام الإجمالي، حيث بلغ متوسط نسبة هذه المدفوعات إلى الإنفاق الإجمالي نحو 19.8%، وبمتوسط معدل نمو سنوي بلغ نحو 21% خلال فترة الدراسة.

وبتتبع الزيادات التي حدثت في الأجور والمرتبات الحكومية، كما تبينها البيانات المتاحة عن الاقتصاد الليبي وبيانات الجدول رقم (7)، يلاحظ أن الأجور والمرتبات الحكومية كأحد مكونات الإنفاق الجاري الحكومي، قد تزايدت بمقدار 1009.3 مرة خلال فترة الدراسة، إذ ارتفعت من 20.6 مليون دينار عام 1970 إلى 20791.3 مليون دينار عام 2013، هذا ويلاحظ أن الأجور والمرتبات كنسبة من الإنفاق الحكومي الجاري قد ارتفعت من 11.7% عام 1970 إلى 49.3% عام 2013 (مصرف ليبيا المركزي، سنوات مختلفة).

أما ما سجلته هذه النسبة كمتوسط خلال فترة الدراسة فقد بلغت نحو 50.8%، وهي نسبة مرتفعة تؤكد أن المرتبات التي تدفعها الحكومة من أهم العوامل المساهمة في زيادة الإنفاق العام الجاري، كذلك فإن نسبة المرتبات الحكومية إلى الناتج المحلي قد ارتفعت من 1.4% عام 1970 إلى 28% عام 2013 (مصرف ليبيا المركزي، سنوات مختلفة)، وبمتوسط عام بلغ نحو 8.8% خلال فترة الدراسة، أما معدل متوسط النمو السنوي للمرتبات الحكومية فقد بلغ نحو 22.1%، الأمر الذي يعني أن الأجور والمرتبات تنمو بمعدل يفوق معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في أغلب سنوات الدراسة، والذي نما في المتوسط بنحو 11.2% خلال فترة الدراسة.

وبصفة عامة يمكن القول أن تزايد الإنفاق الحكومي خاصة الجاري منه، قد ساهم بشكل كبير في تزايد مشكلة التضخم في الاقتصاد الليبي من خلال تأثيره على ارتفاع حجم السيولة المحلية، كما انه بتوجهه نحو القطاعات الخدمية والبنية الأساسية، كما تعكسه أرقام الإنفاق الاستثماري الذي شكل حوالي 37% من إجمالي الإنفاق العام، والتي تعتبر أنشطة كثيفة العمل، قد أدى إلى تولد قوة شرائية متزايدة على السلع والخدمات مما زاد من حدة الضغوط التضخمية المتولدة في الاقتصاد الليبي.

جدول 7 متوسط المرتبات الحكومية ومعدل نموها في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1970 – 2013

(بالمليون دينار)

الناتج المحلي الإجمالي		المرتبات الحكومية				
القيمة	معدل النمو %	القيمة	معدل النمو %	النسبة إلى إجمالي الأجور والمرتبات	النسبة إلى الإنفاق الحكومي	النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي
22702.32	11.2 %	2136.23	22.1 %	%30.3	%50.8	%8.8

إعداد: الباحثين

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي، سنوات مختلفة. ووزارة التخطيط، نشرة الحسابات القومية، سنوات مختلفة. وصندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنوات مختلفة.

5. قياس العلاقة بين متغيرات الإنفاق القومي والمستوى العام للأسعار في الاقتصاد الليبي

كما تبين من الطرح النظري لهذه الدراسة أن بعض نظريات التضخم تفسره بوجود إفراط في الطلب على السلع والخدمات، أي بزيادة الطلب الكلي على العرض الكلي عند مستوى معين من

الأسعار، وكما تبين عند قياس الفجوة التضخمية بدلالة فائض الطلب في الاقتصاد الليبي، فإنه يمكن النظر إلى أن المستوى العام للأسعار باعتباره دالة في فائض الطلب، وذلك بإعتبار هذه الدالة انعكاساً للأسعار المحلية التي تعكسها متغيرات الإنفاق القومي، لذلك فإن مستوى الأسعار يمكن أن تظهره العلاقة المباشرة بين الأسعار وفائض الطلب، في صورة معدلات نمو تعبر عنه المعادلة التالية:

$$\bar{P}_t = \beta_0 + \beta_1(\overline{TD} - \bar{S})_t + U_t \quad (8)$$

حيث:

$(\bar{P})$ معدل التضخم معبراً عنه بمعدل نمو الأرقام القياسية لنفقة المعيشة.

$(\overline{TD})$ معدل نمو فائض الطلب الكلي ويعادل معدل نمو الإنفاق القومي.

$(\bar{S})$ معدل نمو العرض الحقيقي ويعادل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي(بالأسعار الثابتة).

(U_t) فتعبر عن الأخطاء.

$(\overline{TD} - \bar{S})$ معدل نمو فائض الطلب الكلي.

وقد نتج عن تطبيق المعادلة السابقة الصورة التالية:

$$\bar{P}_t = 5.62 + 0.35\,(\overline{TD} - \bar{S})_t \quad (9)$$

$$(5.1) \quad (3.3)$$

$$R^2 = 0.22 \quad \bar{R}^2 = 0.20 \quad SEE = 6.4 \quad F = 10.8 \quad DW = 0.95$$

وتوضح هذه المعادلة وجود علاقة طردية بين معدل نمو الفجوة التضخمية بدلالة فائض الطلب المحلي في الاقتصاد الليبي ومعدل التضخم العام، إلا أنها لا تبين سوى 22% من التغيرات التي تحدث في المستوى العام للأسعار، كما تدل قيمة إحصاءة (DW) على وجود مشكلة الارتباط الذاتي، وفي محاولة لتحسين نتائج عملية التقدير تم إدخال فترة تباطؤ واحدة على معدل نمو الفائض في الطلب، وكذلك عامل آخر يتمثل في تكلفة الاحتفاظ بالنقود معبراً عنه بـ $(A = P_t - P_{t-1})$، وبعد معالجة مشكلة الارتباط الذاتي للمرة الثانية لتصحيح مشكلة الارتباط الذاتي باستخدام طريقة ديربن واتسون تم الحصول على النتائج الآتية:

$$\bar{P}_t = 3.14 + 0.31\,(\overline{TD} - \bar{S})_t + 0.19(\overline{TD} - \bar{S})_{t-1} + 0.52\,AP \quad (10)$$

(3.19) (2.71) (1.78) (7.9)

$$R^2 = 0.65 \quad \bar{R}^2 = 0.65 \quad SEE = 2.9 \quad F = 22.4 \quad DW = 1.52$$

ويتضح من هذه المعادلة زيادة شرحها للتغيرات في معدل التضخم والتي بلغت نحو 65%، كما أن إدخال فترة التباطؤ قوى من قيمة اختبار ميكانيكية العلاقة (F) مقارنة بالمعادلة السابقة، إلا أن إدخال فترة الإبطاء أضعف معنوية معدل نمو فائض الطلب في السنة الحالية مقارنة بالمعادلة السابقة، إضافة إلى ضعف معنوية تفسير المتغير الذي يمثل إبطاء السنة السابقة لمتغير معدل نمو فائض الطلب للتغيرات التي تحدث في معدل التضخم، هذا وفسر كلا منهما على التوالي نحو 31% و 19 % من التغير الذي يحدث في معدل التضخم، كما اتضح وجود علاقة قوية لمعامل تكلفة الاحتفاظ بالأرصدة الحقيقية للنقود التي فسرت نحو 52%.

مما سبق يتبين أنه لمتغيرات الإنفاق القومي أثر يعتد به في رفع مستوى الأسعار في الاقتصاد الليبي، وربما كان هذا الأثر أكثر وطأة على كاهل المستهلك لولا الدعم السلعي الذي إتبعته الدولة طيلة الفترة موضع البحث، ذلك أن النسبة الكبرى من الطلب المحلي كان من نصيب الاستهلاك الخاص، الأمر الذي مارس فيه هذا الدعم تأثيراً هاماً في الحد من ارتفاع المستوى العام للأسعار في الاقتصاد المحلي، فعلى سبيل المثال: ارتفع حجم الدعم السلعي من 130 مليون دينار عام 2000 إلى 10607.9 مليون دينار عام 2013، وبنسبة قدرت بنحو 15.2% من إجمالي الميزانية العامة للدولة للسنة المذكورة (مصرف ليبيا، سنوات مختلفة).

كما أنه لانخفاض شرح الدالة الممثلة للعوامل الإنفاقية إشارة إلى وجود عوامل أخرى تتفاعل معها، سواء تلك العوامل المتعلقة بجانب النفقة أو التي تمثل الإختلالات الهيكلية أو العوامل الخارجية والتي تخرج عن موضوع هذه الدراسة.

6. النتائج والتوصيات

1.6 النتائج

1. أظهرت مؤشرات التضخم في الاقتصاد الليبي وجود فجوة تضخمية بلغ متوسط قيمتها السنوية نحو 13680 مليون دينار، وبمتوسط معدل نمو سنوي بلغ نحو 7.8%، أما متوسط نسبة هذه الفجوة إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغت نحو 477.8% خلال فترة الدراسة، وهي بذلك تغطي المتوسط السنوي لقيمة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار يفوق الأربع مرات، الأمر الذي يبين دور فائض الطلب في تغذية الضغوط التضخمية في الاقتصاد الليبي.
2. أن حجم الاستهلاك النهائي تضاعف في حدود 52 مرة مقارنة بسنة الأساس، وبمتوسط معدل نمو سنوي بلغ نحو 11%، كما استولى الاستهلاك النهائي في المتوسط على نحو 63% من الناتج المحلي الإجمالي، أما الاستهلاك الخاص فكان له النصيب الأكبر في الاستهلاك النهائي إذ بلغ متوسط نسبته إلى الاستهلاك النهائي نحو 65%، والنسبة المتممة كانت من نصيب الاستهلاك الحكومي.
3. إن التزايد في معدلات الاستهلاك تحكمه طبيعة العلاقة فيما بينه وبين الدخل المتاح، أي أن الاستهلاك يتأثر بالعوامل المؤثرة في ميله الحدي كالدخول الجديدة التي أتت بها العوائد النفطية والدخول المتولدة عن مشروعات التنمية، هذا فضلاً عن تغير أنماط الاستهلاك الناجمة عن ارتفاع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للأفراد، كل تلك العوامل أدت إلى جعل الميل الحدي للاستهلاك يبلغ نحو 0.32 عن إجمالي فترة الدراسة. كما تبين من عملية القياس الكمي لدالة الاستهلاك في الاقتصاد الليبي أن الاستهلاك الحالي إضافة إلى ارتباطه بالدخل المتاح فإنه يرتبط بالاستهلاك في السنوات السابقة، بما يؤدي إلى مضاعفة الاستهلاك في السنوات اللاحقة حتى وإن لم يزداد الدخل المحلي.
4. إستلزم تحقيق أهداف عملية التنمية في الاقتصاد الليبي زيادة حجم الاستثمار الإجمالي، بحيث سجل معدل نمو سنوي بلغ في المتوسط نحو 18.3%، ومسألة إسهامه في توليد الضغوط التضخمية تكون نتيجة لفترات الإبطاء بين حدوث هذا الإنفاق الاستثماري وبين بدء الحصول على العائد منه. استولى التكوين الرأسمالي الثابت على نحو 98.8 %

من إجمالي الاستثمار، كان أغلبه في صالح القطاع الحكومي، وأن معظمه كان من نصيب القطاعات الخدمية والتوزيعية وعلى حساب القطاعات الإنتاجية، بما نتج عنه قصور العرض الحقيقي من السلع عن ملاحقة الطلب الكلي فازدادت حدة الضغوط التضخمية في الاقتصاد المحلي.

5. تميز الأنفاق الحكومي بالتطور السريع إذ تضاعفت بنحو 112 مرة، وبمتوسط معدل نمو سنوي بلغ نحو 13.4%، كما أن أغلبها يمثل إنفاقاً استهلاكياً ومعظمه يتجه إلى النواحي الخدمية، أما الإنفاق الاستثماري والذي احتوى في المتوسط على نحو 36.5% من إجمالي الإنفاق العام الإجمالي أنفق أغلبه على البنى التحتية التي لا تعطي عائدها على المدى القصير.
6. بلغ متوسط نسبة النفقات الجارية إلى إجمالي الإنفاق الحكومي نحو 43.7 %، كما تزايدت النفقات الجارية بمعدلات نمو جاوزت معدلات نمو الإيرادات العامة خارج قطاع النفط، ويعزى تزايد هذه النفقات إلى تزايد المرتبات الحكومية.

والإنفاق العسكري والأمني والسعلي، الذي أحتوى في المتوسط على نحو 19.8% من الإنفاق الحكومي الإجمالي. وبصفة عامة، أن تزايد الإنفاق الحكومي خاصة الجاري منه قد ساهم بشكل كبير في تزايد مشكلة التضخم في الاقتصاد الليبي، وذلك من خلال تأثيره على ارتفاع حجم السيولة المحلية، كما أنه بتوجهه نحو القطاعات الخدمية والبُنَى الأساسية، باعتبارها أنشطة كثيفة العمل، قد أدى إلى تولد قوة شرائية متزايدة على السلع والخدمات، مما زاد من حدة الضغوط التضخمية المتولدة في الاقتصاد الليبي.

7. إن القياس الكمي للنموذج الذي عرض العلاقة فيما بين فائض الطلب والمستوى العام للأسعار، بين أنه لمتغيرات الإنفاق القومي أثر يعتد به في رفع مستوى الأسعار في الاقتصاد الليبي، وربما كان هذا الأثر أكثر وطأة على كاهل المستهلك لولا الدعم السلعي الذي اتبعته الدولة.

2.6 التوصيات

يمكن إستخدام أدوات السياسة المالية والإنفاقية بغرض القضاء التدريجي على الفجوة التضخمية الناشئة عن فاض الطلب المحلي، وبالتالي التأثير على معدلات التضخم وذلك من

خلال تأثير هذه السياسات على مكونات الطلب الكلي وأوجه الإنفاق المختلفة، وعلى ذلك فإن مواجهة التضخم في هذا الشأن تتطلب إتخاد السياسات والإجراءات التالية:

1. ضرورة ترشيد الإنفاق الاستهلاكي الحكومي غير المنتج وغير الضروري، خصوصاً في المجالات التي لا ينتج عنها أية آثار سلبية على مستويات الاستهلاك الضروري للشعب، أو على كفاءة الأداء للخدمات الحكومية، ويقتضي ذلك وضع حدود عليا لا تتجاوزها مستويات الإنفاق الحكومي في مجالات معينة، مثل الإنفاق الترفي على تأثيث المكاتب والوزارات الحكومية والسيارات ونفقات الدفاع مما يترتب عليه تخفيض معدل نمو الطلب في الاقتصاد القومي.
2. القضاء على أوجه الاستهلاك الترفي والكمالي بشقيه الحكومي والخاص، وضرورة تنظيم الاستهلاك الخاص وتقتضي السياسة المثلى لتنظيمه دراسة هيكل الطلب المحلي من جديد، وتصنيف السلع إلى مجموعات ضرورية وأخرى ترفية أو كمالية واتخاذ السياسات التي تكفل بتوفير الأولى بالكميات والأسعار المناسبة، مع تنظيم الثانية بفرض الضرائب والسياسات السعرية المناسبة.
3. إعادة النظر في أولويات الإنفاق الحكومي، حيث يتجه جانب كبير من الإنفاق الحكومي إلى تمويل عمليات البناء والتشييد وإلى قنوات الإنفاق الجاري دون الاستثماري، إذ أن بعض أنواع الإنفاق بالإضافة إلى ما تخلقه من ضغوط تضخمية لا يترتب عليها نمو ملموس في الطاقات الإنتاجية، حيث وجدت الحكومة نفسها تحت إغراء فوائض الإيرادات النفطية،

بأن توجه جانب كبير من الأموال العامة إلى نشاطات البناء والتشييد وبناء الموانى وشبكات الطرق وغيرها من مقومات البنية التحتية، بدلاً من الاهتمام بتوسيع طاقة الاقتصاد الوطني في مجالات الإنتاج السلعي وقطاعاته، وهي مشروعات ذات آثار تنموية محدودة في المدى البعيد.

4. يتطلب نجاح السياسة المالية في السيطرة على التضخم ضرورة زيادة الجهد الضريبي لاسيما الضرائب المباشرة، فارتفاع حجم حصيلة الضرائب وتزايد نسبتها إلى الدخل القومي إنما يترتب عنه الإقلال من حجم الدخل الصافي المتاح للإنفاق لدى القطاع

الخاص والقطاع الأعمال، وهذا ما يلبث أن ينعكس في كبح جماح نمو الطلب الكلي وبالتالي الحد من الضغوط التضخمية.

5. كما أنه من الضروري دراسة الآثار المباشرة وغير المباشرة لكل وجه من أوجه الدعم الحكومي، ومن ثم تقويمه من حيث مدى ضرورته ومدى كفايته، ويتعين أن يستخدم الدعم كأحد أدوات السياسات المالية في توجيه موارد المجتمع التوجيه الصحيح، بشكل لا يترتب عليه خلل في هيكل الأجور والأسعار، كما لا يجوز أن تبتعد اعتبارات الدعم الحكومي ومعايير تخصيصه لكافة أنشطة الإنتاج السلعي والخدمي بالشكل الذي يُمكن هذه الأنشطة من أن تكون مرتكزاً للبناء الاقتصادي لأجل توفير الاحتياجات الضرورية للسكان.
6. ضرورة فرض رسوم جمركية على الواردات من السلع، وذلك بغرض تحقيق عوائد مالية للدولة، أو بغرض حماية الصناعات المحلية المنتجة لسلع مماثلة أو مشابهة، أو الحد من استهلاك بعض السلع الأجنبية، أو من اجل هذه الأغراض مجتمعة.

   وكل نتائج هذا الإجراء تُعين بشكل مباشر أو غير مباشر في الحد من جنوح الأسعار المحلية نحو الارتفاع.
7. العمل على مواجهة التضخم من خلال تصحيح الاختلال الحادث في الجهاز الإنتاجي وزياد حجم المخصصات الاستثمارية لقطاعي الزراعة والصناعة لأجل زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الليبي.

وأخيرا فإنه من الضروري تطوير الأدوات الأساسية للسياسات المالية والنقدية والتنسيق فيما بينها بما يخدم التنمية من جهة، ويكبح جماح التضخم من جهة أخرى، مع مراقبة تنفيذ هذه السياسات وصياغة برامج للاستقرار ذات الكفاءة العالية، وإلا فإن الدولة لن تستطيع مستقبلاً المحافظة على الاستقرار النقدي الداخلي.

7. المراجع

أحمد الكواز. 2011. السياسات الاقتصادية الهيكلية، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

أحمد صالح. 2006. دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية (دراسة حالة الجمهورية اليمنية للفترة 1990–2003)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر – الجزائر.

إسماعيل هاشم. 1996. النقود والبنوك، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية – مصر.

براين هيلر. 1990. الاقتصاد التحليلي الكلي، نماذج ومناظرات وتطورات، ترجمة: فتحي ابوسدرة و عبد الفتاح أبوحبيل، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي – ليبيا.

البشير عبد الكريم. 2007. تقدير دالة الاستثمار الكلية، حالة الاقتصاد الجزائري، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 23، العدد 1.

جورج جيلدر. 2002. الأغنياء والفقراء، ترجمة جمال الدين أحمد، سجل العرب، القاهرة – مصر.

خالد عبد الله. 2002. الاقتصاد السياسي للدولة الريعية، مجلة الحوار المتمدن، العدد 86.

رمزي زكي. 1962. مشكلة الادخار مع دراسة عن البلاد النامية، الدار القومية، القاهرة – مصر.

رمزي زكي. 1980. مشكلة التضخم في الاقتصاد المصري، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة – مصر.

رمزي زكي، 1983. مصر وتجربة قروض صندوق النقد الدولي، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، العدد 7، بيروت – لبنان.

رياض الخوري. 2008. إعادة النظر في نظرية الدولة الريعية، نشرة الإصلاح العربي.

سامي خليل. 1994. نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة، الكويت.

سعد الدين إبراهيم. 1985. النظام الاجتماعي العربي الجديد، دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت – لبنان.

صندوق النقد العربي، الحسابات القومية للدول العربية 1973 – 1984

صندوق النقد العربي، الحسابات القومية للدول العربية 1970 – 1985.

صندوق النقد العربي، الحسابات القومية للدول العربية 2000 – 2012.

طارق العربي. 2009. أثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي، دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث العربية، القاهرة – مصر.

عبد الرحمن يسري. 2000. قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية – مصر.

عبد الرزاق فارس. 1997. الحكومة والفقراء والإنفاق العام، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت – لبنان.

علي صالح الزبيدي. 1990. دراسة تحليلية للتضخم في اليمن، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة – مصر.

عبد الفتاح أبوحبيل، 1990. محددات الاستهلاك الخاص في الدول النامية مع دراسة لمحددات الاستهلاك الخاص في الاقتصاد الليبي، بحوث ومناقشات ندوة الاستهلاك في الاقتصاد الليبي، أنماطه ومحدداته ودوره في النشاط الاقتصادي، منشورات مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي – ليبيا.

عبدالله السويدي. 1989. التضخم في دول الخليج العربي، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة –مصر.

على الكواري. 1985. نحو إستراتيجية بديلة للتنمية الشاملة: الملامح العامة لإستراتيجية التنمية في إطار اتحاد أقطار مجلس التعاون الخليجي وتكاملها مع بقية الأقطار العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت – لبنان.

عمر القيزاني. 2000. أثر الواردات في إحداث الظاهرة التضخمية في الاقتصاد الليبي، رسالة ماجستير في التخطيط المالي، معهد التخطيط، طرابلس– ليبيا.

عمر القيزاني و طارق العربي. 2013. التضخم الهيكلي بين النظرية والواقع العملي في الدول النامية مع إشارة خاصة للاقتصاد الليبي، مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية، العدد 11، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة طرابلس، ليبيا.

فؤاد مرسي. 1983. التضخم والتنمية، بيروت – لبنان.

مجلس التخطيط العام، الحسابات القومية 1986 – 2006.

محمود عبد الفضيل. 1985. النفط والوحدة العربية، دراسة عن تأثير النفط على مستقبل الوحدة العربية والعلاقات الاقتصادية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت – لبنان.

محمود عبد الفضيل. 1982. مشكلة التضخم في الاقتصاد العربي، الجذور والمسببات والأبعاد والسياسات، مركز دراسات الوحدة العربية.

مصطفى شيحة. 1982. الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية، بيروت – لبنان.

مصطفى عبد الحميد. 2010. السياسة النقدية (في النظرية والواقع العملي بالدول النامية مع إشارة خاصة للتجربة المصرية)، دار النهضة العربية، القاهرة – مصر.

معهد التخطيط العربي. 1979. قضايا التخطيط والتنمية في مصر، دراسة تحليلية لتفسير التضخم في مصر، معهد التخطيط القومي.

ميثم عجام. 1992. المالية العامة، دراسة تطبيقية في الاقتصاد الليبي،معهد الإنماء العربي، بيروت – لبنان.

ناظم الشمري. 2010. النقود والمصارف والسياسة النقدية، دار زهران للنشر، عمان– الأردن.

هيفاء التكريتي. 2010. آليات العولمة الاقتصادية وآثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي، دار الحامد للنشر، عمان – الأردن.

وزارة التخطيط، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية 1962 – 1999.

وزارة التخطيط، الحسابات القومية 1970 – 1985.

Manfred.، **W**. **1995**. Causes of Inflation: In Inflation، by Artur، Woll. 1980.

Lenn Hubard – **R.G**.، **1995**. Money، The Financial System and The Economic، Adison – Wesley Publishing Company، INC.

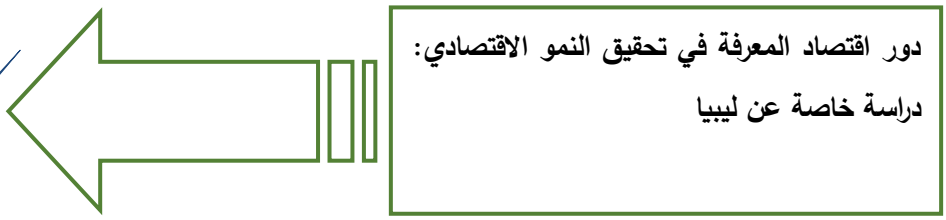

دور إقتصاد المعرفة في تحقيق النمو الاقتصادي: دراسة خاصة عن ليبيا

د. حميدة ميلاد أبورونية[1]

المُلخص

لم يعد خفي ونحن بالألفية الثالثة أن الإهتمام بالاقتصاد المعرفي وتشجيعه من أهم دعائم النمو الاقتصادي وزيادة الإنتاجية ورفع تنافسية السلع والخدمات، حيث لا يمكن لأي صانع قرار أو مُنظر أن يتجاهل العلاقة الوثيقة بين المعرفة من جهة والنمو الاقتصادي من جهة ثانية. كما أن تصنيف الدول على أساس مراحل النمو الاقتصادي كأساس لتقييم الاقتصاد المعرفي بليبيا يقدم مفهوماً أدق لعوامل تنافسية الاقتصادات المشاركة وترتيب ليبيا بين هذه الدول. والهدف من هذه الدراسة هو إبراز مكانة ليبيا ضمن هذا الاقتصاد الجديد والذي يرتكز بدرجة كبيرة على الثورة المعرفية، من خلال تقييم المؤشرات الواردة بالتقرير العالمي للتنافسية لعامي 2013 – 2014. وقد خُلصت الدراسة بأن الاقتصاد الليبي يأتي بالتراتيب الأخيرة على المستوى الدولي، بل مازال يتراوح بين المرحلة الاولى التي تعتمد على عناصر الإنتاج التقليدية وبين المرحلة التانية التي تعتمد على كفاءة الإستخدام، هذا وقد أوصت الدراسة بتطوير السياسات والخطط التنموية لتحسين الأداء والنمو الاقتصادي بليبيا، والبحث عن آليات سلسة وواقعية وملائمة للبيئة المحلية لترقية وتطوير الاقتصاد الليبي من مرحلة إلى أُخرى.

الكلمات المفتاحية: المعرفة الضمنية، المعرفة الظاهرية، الاقتصاد المعرفي، البحث والتطوير.

1. د. حميدة ميلاد أبورونية، استاذ مساعد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة طرابلس، haburounia@yahoo.com

1. المقدمة

لم يُعد تقدم اقتصاديات الدول ورقيّها مرتبط بالتشغيل الأمثل لعناصر الإنتاج والتوظف الكامل فحسب بل أصبح حديثاً مرتبط بعنصر فكري ثوري تجاوز فيها النظريات الاقتصادية التقليدية؛ ألا وهو عنصر المعرفة والإبتكار، وهو من أحد أهم العناصر التي يعتمد عليها الاقتصاد المعاصر أو مايعرف باقتصاد المعرفة في تحقيق النمو الاقتصادي بالوقت الحاضر؛ فثورة المعلومات والإتصالات ساعدت على نشر الوعي والمعرفة ودللت الصعوبات للبرامج التنموية.

أن مرحلة الإبتكار والمعرفة والتي تصنف بالمرحلة الثالثة حسب تقرير التنافسية العالمية لا يمكن أن تفرض على مجتمع غير جاهز أو لم يتم إعداده مسبقاً لهذه المرحلة. كما أن هناك ثلاثة مراحل رئيسية كمؤشر للتطور الاقتصادي بالإضافة إلى مرحلتين إنتقاليتين على أي اقتصاد يسعى لتحقيق نمو طبيعي وفعال أن يمر بها دون الإدعاء بحرقها أو القفز عليها! وتقرير التنافسية العالمية يعتمد في تقييمه للدول وتصنيفها على عدة محاور أساسية منها المتطلبات الأساسية ومحسنات الكفاءة والبحث والتطوير بالإضافة إلى مؤشرات فرعية أُخرى.

إعتمدت الدراسة على منهجية الأسلوب الاستنباطي (الإستنتاجي) من خلال عرض المؤشرات والبيانات الواردة بالتقارير الدولية ونقلها إلى الحالة الليبية كنموذج. وسيستخدم التحليل الوصفي لوصف وتحليل البيانات الواردة بموضوع الدراسة. وعليه تم تقسيم الورقة إلى جزئين رئيسيين؛ يعرض بالجزء الأول مفهوم الاقتصاد المعرفي وأهم المؤشرات والعوامل المحددة لتنافسية الاقتصاد وبيئة الأعمال، وتطبيق هذه المؤشرات على ليبيا كنموذجاً، أما الجزء الثاني فخصص للنمو الاقتصادي وعلاقته بتقرير التنافسية العالمية لعامي 2013 – 2014 ومركز ليبيا في هذا التقرير، وتختتم الدراسة بمجموعة من التوصيات التي لها علاقة بموضوع الدراسة.

2. مفهوم المعرفة وأصنافها

من خلال الإطلاع والبحث حول طبيعة مفهوم المعرفة يتضح أنه لا يوجد تعريف متفق عليه حول المعرفة في الوقت الحاضر، وذلك لأن مفهوم المعرفة غير مرتبط بعلم من العلوم

الإجتماعية أو التطبيقية بشكل خاص بل مرتبط بالمعلومة والخبرة المتراكمة والذاتية المسجلة بأدمغة الأفراد وبوثائق المنظمات.

ويعد الرصيد المعرفي التراكمي الناتج من حصيلة البحث العلمي والتفكير الفلسفي والدراسات الميدانية والتطوير والمشروعات الابتكارية وغيرها من أشكال الإنتاج الفكري للإنسان القابل للإستخدام في أي مجال من المجالات بالمعرفة ABAHE،(2015: P2). كما حدد قاموس أوكسفورد المعرفة بأنها:

أ- الخبرات والمهارات المكتسبة من قبل شخص من خلال التجربة أو التعليم؛ الفهم النظري أو العملي لموضوع ما؛

ب- مجموع ما هو معروف في مجال معين؛ الحقائق والمعلومات، الوعي أو الخبرة التي اكتسبتها من الواقع أو من القراءة أو المناقشة.

ويصنف الصباغ (2000) المعرفة حسب نانوكا وتاكيوشي (1995) إلى صنفين أساسيين:

- **المعرفة الضمنية أو الذاتية:** وهي المعتقدات والاتجاهات والقيم الذاتية النابعة من الأطلاع الواسع والخبرات الشخصية التي تكونت مما تعلمه الشخص ABAHE، (2015)، ويحتفظ بها العاملون بعقولهم وتسمى بالمعرفة الملتصقة، وبالتالي لا يمكن إستخلاصها أو التعبير عنها بصراحة وهي صعبة النقل للأخرين لذلك تبقى محدودة الأستخدام والفائدة والقيمة، وهي تشمل المهارات الفطرية أو المكتسبة، العادات والتقاليد والثقافة والخبرات والتجارب، وهذه المعرفة هي التي تعطي خصوصية المؤسسة بغض النظر على نوع نشاطها (الشمري وكريم، 2015).

- **المعرفة الظاهرية أو المعلنة:** أشار (علي، 2014) بأنها الخبرات والتجارب الموجودة في الكتب والوثائق الرسمية ويمكن تحديدها وتجميعها وأرشفتها وترميزها بمساعدة تقنية المعلومات والتعبير عنها بلغة رسمية المعبر عنها كمياً. والقابلة للنقل والتعليم ويمكن تبادلها وتوصيلها للأشخاص العاملين في المؤسسة، وتتميز المعرفة الظاهرية بإمكانية إنتقالها بسهولة للاخرين وتسمى أيضاً المعرفة المتسربة لإمكانية تسربها خارج المؤسسة ونجدها في أشكال الملكية الفكرية المحمية قانوناً مثل براءات الاختراع، حقوق النشر،

الأسرار التجارية كما نجدها مجسدة في منتجات المؤسسات وخدماتها، أدلة واجراءات العمل، وخطط ومعايير تقييم أعمالها (المعرفة، 2010)، والمعرفة الظاهرية يمكن أن تكون سمعية وبصرية حيث يتم من خلالها اخراج المهارات والدوافع البشرية.

3. اقتصاد المعرفة: المفهوم والخصائص

1.3 مفهوم اقتصاد المعرفة

أن مفهوم الاقتصاد المعرفي أو الاقتصاد العالمي الجديد هو مفهوم حديث النشأة، لكنه إنبثق وتطور بسرعة ويشير إلى مناخ العمل حيث تتجاوز الموجودات غير الملموسة فيه الموجودات المادية في قيمتها وأهميتها. وقد أُستخدمت تسميات عديدة لدلالة على الاقتصاد المعرفي مثل اقتصاد المعلومات، الاقتصاد الرقمي، الإفتراضي، الإلكتروني، اللاملموسات (الشمري وكريم، 2015: ص191).

كما عرف تقرير التنمية الإنسانية (العربية، 2003) اقتصاد المعرفة بأنه نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاية في جميع مجالات النشاط المجتمعي، الاقتصادي، والمدني، والسياسي وصولاً لترقية الحالة الإنسانية بإضطراد، ويتطلب ذلك بناء القدرات البشرية الممكنة والتوزيع الناجح منها على مختلف القطاعات الإنتاجية، وفي هذا الاقتصاد تكون المعرفة هي بؤرة العمل وليس مجرد أداة له وتكون دورة حياة المنتوج قصيرة (الشمري و كريم، 2015) وتتمثل في الغالب في الصناعات ذات التكنولوجيا المتوسطة والرفيعة، مثل الخدمات المالية وخدمات الأعمال.

وعرفه، (علة، 2013) بأنه: ذلك الاقتصاد الذي يقوم على فهم جديد للأدوار القائمة بين رأس المال البشري والفكري في تطور الاقتصاد وتقدم المجتمع. وهو الاقتصاد الذي تحقق فيه المعرفة الجزء الأعظم من القيمة المضافة، فهو يقوم على أساس تكنولوجيا المعلومات والإتصال بإعتبارها نقطة الإنطلاق له. إلا أن علة يعتبر أن المعرفة هي العنصر الوحيد في العملية الإنتاجية والمعلومات والمعرفة هي المنتج الوحيد في هذا الاقتصاد، وأن المعلومات وتكنولوجياتها تشكل وتحدد أساليب الإنتاج وفرص التسويق ومجالاته! وهذا التعريف يناقض نفسه إذ يضع رأس المال البشري والمعرفي كأساس للتطور الاقتصادي ومن تم يلغي دور رأس المال البشري

ويبقي على المعرفة كونها العنصر الوحيد في العملية الإنتاجية وهذا لا يمكن أن يحدث بأي حال من الأحوال؛ لأن المعرفة لا يمكن أن تخلق وحدها إنتاج دون مشاركة العناصر الأخرى.

ويمكن أن نعرف الاقتصاد المعرفي: بأنه ذلك الاقتصاد الذي ينشئ الثروة ويرفع الإنتاجية ويخلق الوظائف من خلال عمليات وخدمات المعرفة، وفي العملية الإنتاجية تستخدم المعرفة كأحد عناصر الإنتاج وتتبادل مع القطاعات المختلفة كسلعة رأسمالية؛ أي يتم تحول المعلومات إلى سلع مفيدة في المجتمع. ولكن السؤال هنا كيف يعمل اقتصاد المعرفة؟

2.3 كيفية عمل اقتصاد المعرفة

كما هو معلوم ومتعارف عليه فالاقتصاد التقليدي معترف بالندرة في موارد الإنتاج فالأرض، والعمالة، ورأس المال هي العوامل الثلاثة الأساسية للإنتاج في الاقتصاد القديم. وفي محاولة للمحافظة على الموارد ولأجل الوصول للتشغيل الأمثل للموارد وتقليل الهدر منها سعت النظم الاقتصادية المختلفة تبني أُطر تنفيذية للإنتاج والبحث عن طرق مثلى لتحقيق الرفاه الاقتصادي (الجفري، 2014)؛ من خلال الإجابة على قرارات اقتصادية تواجه أي نظام اقتصادي بغض النظر عن هيكله كما هي موضحة بالشكل رقم (1).

بينما الأصول المهمة في الاقتصاد الحديث هي المعرفة الفنية، والإبداع، والذكاء، والمعلومات. وصار للذكاء المتجسد في برامج الكمبيوتر والتكنولوجيا عبر نطاق واسع من المنتجات أهمية تفوق أهمية رأس المال، أو المواد، أو العمالة.

شكل رقم 1 كيفية عمل كل من الاقتصاد التقليدي والاقتصاد المعرفي

إعداد: الباحث بعد (علة، 2003)

وعليه فالاقتصاد يعمل على ترميز المعرفة وبالتالي تحويلها إلى سلع تؤثر بشكل أكثر مباشرة في قوة الاقتصاد.

معرفة لماذا؛ تشمل على معرفة الأسباب وراء الظواهر الطبيعية وإستثمارها لخدمة الإنسان، وأهمية البحث ومعرفة لماذا تكمن وراء التقدم العلمي والتكنولوجي، ووراء التطور الصناعي وإنتاج السلع المبتكرة والمتنوعة، وتتركز مصادر هذه المعرفة ومخرجاتها في منظومة التعليم ووحدات البحث والتطوير العام والخاص.

معرفة ماذا؛ تشمل على معرفة الحقائق والدراسات السابقة والمتاحة في المجالات والعلوم المختلفة وهي أقرب ما تكون إلى معرفة المعلومات التقليدية، كمعرفة الحقائق الاقتصادية من قبل الاقتصادي والعلمية والتكنولوجية من قبل العلماء والمبتكرين وغيرها.

معرفة كيف؛ تشير هذه المعرفة إلى الخبرة في تنفيذ الأشياء سواء كانت هذه الأشياء هي إدارة الأفراد أو تشغيل العمليات أو تشغيل الأجهزة والآلات أو إستخدامات التكنولوجيا المختلفة، وعادة ما تكون هذه المعرفة ملكاً للشركات والمؤسسات ويحتاج الحصول على بعضها إلى آليات مختلفة ومعقدة ومكلفة.

معرفة من؛ تزداد في الوقت الحاضر أهمية هذه المعرفة "معرفة من" لقدرتها على تسريع تنفيذ المشاريع بشكل سليم، إذ معرفة من يستطيع خلق وإبتكار عمل ما لا بد منها لتنفيذ أي عمل بشكل منافس واقتصادي. وتفعيل الاقتصاد حالياً والقدرة على المنافسة المحلية والعالمية يحتاج لهذه المعرفة أكثر من أي وقت مضى.

وقد ربط المؤرخون تطور المجتمعات الاقتصادية بثلاث مراحل أساسية؛ المرحلة الأولى مايعرف بمرحلة " الاقتصاد الزراعي" إلى المرحلة الثانية والمعروفة بمرحلة "الاقتصاد الصناعي"، ومن ثم المرحلة الثالثة أو ما يعرف بالتحول الثالث وهي "الاقتصاد المعرفي"؛ التي إنتقل فيها نمط الإنتاج العلمي والتقني، من مرحلة الإختراع والإبتكار الفردي خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر إلى مرحلة الإنتاج الجماعي والمؤسساتي خلال القرن العشرين.

الجدول رقم (1) يُلخص أبرز السمات التي ميّزت كل مرحلة، من خلال تبيين المبدأ وطبيعة العمل المنتج للقيمة بشقيها القيمة الإستعمالية والقيمة التبادلية، وعبر طرح الشراكة بين

المدخلات وعناصر الإنتاج الأكثر تزاوجاً، إضافة إلى إبراز أهم رؤوس الأموال الداخلة بالعملية الإنتاجة والهدف منها والمخرجات التي تتراوح بين ملموسة واللاملموسة خلال كل حقبة.

ومن المقارنة الواردة بالجدول رقم (1) يمكن أن نستخلص بأن الاقتصاد المعرفي مبني على المعرفة. والأخيرة هي المحرك الرئيسى للنمو الاقتصادي في العصر الحديث.

جدول 1 المراحل الثلاث لتطور المجتمعات الاقتصادية

الفترة الزمنية	ما قبل 1800	1800 - 1960	1960 - إلى اليوم
الاقتصاد	الزراعي	الصناعي	**المعرفي**
المبدأ	الندرة المطلقة	الندرة النسبية	**الوفرة**
القيمة	تبادلية	تبادلية / إستعمالية	**إستعمالية**
التقنية المستخدمة	المحرات	الالة	**الحاسوب**
الهدف	الإكتفاء الذاتي / المقايضة	الثروة الرأسمالية	**الثروة المادية**
عناصر الإنتاج/المدخلات	رأسي المال الطبيعي/ البشري	رؤوس الأموال الثلاث الطبيعي – الاقتصادي – البشري	**رأسي المال الفكري/ الاقتصادي**
طبيعة العمل	مزارعين/ الأرض	عمال / ألة	**مفكرين/ حاسوب**
المالك	العائلة/ المستأجر	رب العمل	**أفراد/ رجال الأعمال**
مصدر الطاقة	الحيوان/ الإنسان	الفحم الحجري/ النفط/ الإنسان	**العقل/ عمال مؤهلين**
الإنتاج العلمي والابتكار	--	أفراد	**مؤسسات**
المخرجات	سلع ملموسة إستهلاكية	سلع ملموسة رأسمالية/ إستهلاكية	**سلع اللاملموسة**

إعداد: الباحث بعد (الصباغ، 2000)

واقتصادات المعرفة تعتمد على توافر تكنولوجيات المعلومات والإتصال وإستخدام الابتكار والرقمنة، والموارد البشرية المؤهلة وذات المهارات العالية، أو رأس المال الفكري والاجتماعي (Aburounia، 2009) هي أكثر الأصول قيمة في الاقتصاد الجديد المبني على المعرفة. وتقدر الأمم المتحدة أن اقتصادات المعرفة تستأثر الأن 7 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي وتنمو بمعدل 10 ٪ سنوياً. والجدير بالذكر أن 50 ٪ من نمو الإنتاجية في الإتحاد الأُوروبي هو نتيجة مباشرة لإستخدام وإنتاج تكنولوجيا المعلومات والإتصالات (المعرفة، 2010). وعلى العكس من الاقتصاد المبني على الإنتاج، حيث تلعب المعرفة دورا أقل، وحيث يكون النمو مدفوعاً بعوامل الإنتاج التقليدية.

3.3 خصائص اقتصاد المعرفة

يتميز اقتصاد المعرفة بمجموعة من السمات التي تميزه عن الاقتصاد التقليدي، وأهم هذه السمات كالآتي (الليثي، 2008)، (الشمري، 2012)، (الشمري وكريم، 2015)، (يوسف، 2015):

- كثيف رأس المال الفكري إذ يرتكز على الإستثمار في الموارد البشرية باعتبارها رأس المال المعرفي والفكري من خلال تفعيل عمليات البحث والتطوير. لأن المعرفة هي المحرك الرئيسي في الإنتاج والنمو الاقتصادي وزيادة الإنتاجية توظيف تكنولوجيا المعلومات والإتصالات توظيفاً يتصف بالفعالية لبناء نظام معلوماتي فائق السرعة والدقة والاستجابة؛
- اقتصاد قائم على ذاته ولكن في نفس الوقت يملك القدرة الفائقة على التجدد والتواصل الكامل مع غيره من الاقتصادات التي أصبحت تتوق إلى الإندما؛
- اقتصاد دائم البحث عن أصحاب المواهب والأفكار الجريئة وأصحاب العقول الخلاقة، ومن ثم فإن الصراع عليها يعتمد على قدرة المشروعات ونظم المعلومات على جذب هذه العقول وتوظيفها بمستويات دخول عالية؛
- مرونة فائقة وقدرة على التطويع وعلى التكيف مع المتغيرات والمستجدات، اذ إنتقل بالاقتصاد التقليدي من اقتصاد نمطي موحد كثيف وضخم،
  إلى منتجات متنوعة ذات قيمة مضافة كبيرة؛
- يمتاز بالإنفتاح و المنافسة العالمية؛ إذ لا توجد حواجز زمنية أو عقبات مكانية للدخول إلى اقتصاد المعرفة، بل كل الذي يحتاج إليه معرفة عقلية وإرادة تشغيلية ووعي كامل بأبعاد وجوانب هذا الاقتصاد، والإلتزام التقاني، وإحترام لحقوق الأطراف المختلفة؛
- يملك القدرة على الابتكار وإيجاد وتوليد منتجات فكرية معرفية جديدة لم تكن الأسواق تعرفها من قبل، ثم يساعد على خلق وإيجاد المنتجات غير المسبوقة والأكثر إشباعاً وإقناعاً للمستهلك؛
- إرتباطه بالذكاء وبالقدرة الإبتكارية وبالإبداع، وبالوعي الإدراكي بأهمية الاختراع والخلق والمبادرة والمبادأة الذاتية والجماعية لتحقيق ما هو أفضل، وتفعيل ذلك كله لتحسين جودة الأداء، وأفضل في تحقيق الإشباع؛

- إستخدامه بفاعلية يمكن أن يحقق آثار إيجابية ملحوظة على سوق العمل، حيث وجد أن مستويات البطالة وفترتها الزمنية هى فى الواقع دالة فى تكلفة البحث عن وظيفة وأن فعالية شبكة المعلومات والتواصل الاجتماعي والبريد الاكتروني توفر آليات للبحاثين عن فرص عمل.

4.3 مؤشرات قياس الاقتصاد المعرفي

تعتبر المعرفة وعناصر الاقتصاد المعرفي من العناصر اللاملموسة لذلك بات من الصعب قياسها، وقد طور البنك الدولي (الشمري وكريم، 2015) منهجية لقياس الاقتصاد المعرفي تسمى منهجية قياس المعرفة (Knowledge Methodology Assessment)، ويستند مؤشر الاقتصاد المعرفي KMA في أساسه على ثلاث مؤشرات مباشرة وهي على النحو الثالي:

1.4.3. مؤشر البحث والتطوير والإبتكار

من المؤشرات الهامة في اقتصاد المعرفة سرعة الإبداع العلمي والتكنولوجي، هذا وتأخذ الدول مراكزها التنافسية في العالم بناءً على قدرتها في سرعة الخلق والإبتكار، وتشكل بيانات الأبحاث والتطوير المؤشرات الأساسية لاقتصاد المعرفة، حيث يتم إستخدام مؤشرين أساسيين هما: النفقات المخصصة للأبحاث والتطوير وفريق العمل المستخدم لأعمال الأبحاث والتطوير (توتليان، 2006)؛ فمثلاً المؤسسات الاكاديمية وغيرها من المؤسسات في الدول المتقدمة تتبنى نظام فعال ولديها القدرة على مواكبة ثورة المعرفة المتنامية وإستيعابها وتكييفها مع الاحتياجات المحلية، أي اصبحت المؤسسات العلمية وغيرها من مراكز البحوث هي الرائدة في إنتاج الصناعات الابتكارية والتكنولوجية.

2.4.3. مؤشر التعليم والتدريب المهني

يكتسب مؤشر التعليم والتدريب التقني أهمية بالغة نظراً إلى دوره الحيوي في وضع أساس رأس المال البشري كما تكمن أهميته في كونه يمثل مدخلاً ومخرجاً بسائر القطاعات التنموية (مؤشر المعرفة العربي 2015، 2016: ص21). يعد رأس المال البشري أهمية كبرى في عمل النشاطات الاقتصادية وتنميتها وتطويرها خاصة في ظل اقتصاد المعرفة وما يتضمنه من تقنيات متقدمة، وهو من الاحتياجات الأساسية للإنتاجية والتنافسية الاقتصادية. ولمؤشرات

الموارد البشرية مصدران رئيسيان وهي البيانات المتعلقة بالتعليم التقني والتدريب المهني والبيانات المتعلقة بالكفاءات أو بمهن العمال (الاسكو، 2003).

وتسمح المؤشرات القائمة على البيانات المتعلقة بالتعليم والتدريب بتقييم المعارف والمهارات المكتسبة خلال العملية التعليمية، وتسمح هذه المؤشرات أيضا بتقييم المخزون الاستثماري في الرأس المال البشري، ويعد هذا المؤشر على درجة عالية من الأهمية لما له من تأثير مباشر على ثورة التكنولوجيا والمعرفة من حيث زيادة نسبة المتخصصين في مجالات المعرفة المختلفة وبالتالي زيادة الإنتاجية.

3.4.3. مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

يُعد مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على قدر كبير من الأهمية، يدخل ضمن هذا المؤشر كل العمليات ذات العلاقة بالحواسيب خاصة إذا ما تعلق الأمر بعدد أجهزة الحاسوب في كل ألف نسمة من السكان ومستخدمي الشبكة العنكبوتية، إذ يعبر عدد مصنفي الانترنت عن مدى حضور البلد في الانترنت والمصنف هو اسم مجال له عنوان مسجل في بروتوكول الانترنت مرتبط به فالاسم (US) يدل على أن المضيف من الولايات المتحدة أو (LY) يدل على ان المضيف من ليبيا.

إلا انه في كثير من الأحيان تنتهي بالأسماء (COM أو ORG أو NET) وفي بعض مجالات الانترنت تنتهي بـ (EDU) دلالة على أن الموقع تعليمي أو يتصل بمؤسسة تعليمية (توتليان، 2006). بالإضافة إلى إستخدام البريد الإلكتروني من قبل الأفراد وفرق ومجموعات العمل المعرفي كطريقة سريعة لإرسال واستلام الرسائل لإيصال القرارات وتكليفات العمل للعاملين وبتبادل المعلومات (الجفري، 2014). والاقتصاد القائم على المعرفة مبني على قاعدة تكنولوجية ملائمة وهذا يؤدي إلى تعزيز مشترك بين النشاطات كثيفة المعرفة والإنتاج ونشر التكنولوجيا الجديدة (علي، 2014)، ولهذه الأخيرة تأثيرات بالغة في النمو الاقتصادي فهي:

- تساهم في زيادة أرباح إنتاجية خاصة في مجال المعالجة، التخزين وتبادل المعلومات؛
- تسهل نشر وتجهيز المعلومات والمعارف وتكييفه مع الاحتياجات المحلية، لدعم النشاط الاقتصادي وتحفيز المشاريع على إنتاج قيم مضافة عالية؛
- تعزز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة ظهور وإنتشار صناعات جديدة مثل:

وسائل الإعلام المتعددة، التجارة الإلكترونية، الجداول الإلكترونية والبرامج المحاسبية والاحصائية.

وقد وضع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مجموعة من المؤشرات الغير مباشرة تتيح بناء القدرات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين البلدان، وهذا إستناداً إلى مجموعة من المعايير التي بموجبها تتيح لصانعي القرار والسياسة إستنباط سياسات مناسبة وملائمة لوضع خطط عمل مستقبلية (الاسكو، 2003). وبالتالي أصبح قطاع تقنية المعلومات والاتصالات قطاعاً اقتصادياً مولداً لفرص العمل على صعيد عالمي، وهو وسيلة ناجعة في يد الباحث عن العمل تمكنه من توسيع دوره الاقتصادي ويزوده بآفاق واسعة تطور شخصيته وقدراته وتمكنه من المشاركة الفاعلة في التنمية.

4. إختبار مؤشرات الاقتصاد المعرفي على البيئة الليبية

لمعرفة إمكانية إنضمام ليبيا ضمن هذا الاقتصاد الجديد والذي يرتكز بدرجة كبيرة على الثورة المعرفية، لا بد من تقييم المؤشرات الواردة أعلاه ومقارنتها بالواقع الليبي لإستنباط جملة من النتائج والتي سنحاول إجمالها فيما يلي:

1.4 مؤشر البحث والتطوير والإبتكار

تظهر الإحصائيات أن الإنفاق الحكومي بليبيا علي البحث والتطوير لعام 2010 لم يتجاوز 0.002 % من إجمالي الناتج المحلي (مرزيق، 2012)، كما تصل عدد براءات الإختراع الليبية المسجلة بالولايات المتحدة الامريكية لعام 2009 أربعة براءات فقط، بينما الكويت سجلت أعلى نسبة حيث وصلت إلى 11 براءة إختراع، واليمن سجلت أدنى مستوى فقط 3 براءات. كما نلاحظ أن عدد المتخصصين في البحوث العلمية في ليبيا يصل الى 60 باحث متخصص لكل مليون نسمة، بينما بالاردن يصل إلى 588 باحث وباليمن 23 باحث (بدران، 2011). والمتتبع للدراسات المتعلقة بالبحث والتطوير بليبيا يلاحظ أن المؤشر يتسم بالأتي (عقيلة، 2014):

- تضاؤل نسبة مخصصات البحث التطوير رغم الحاجة إليه مقارنة بالنفقات في مجالات أو القطاعات الاخرى مع ملاحظة عدم الانضباط في الإنفاق مع تشعب جهات إتخاذ القرارات الخاصة ببرامج البحث والتطوير؛
- عدم وجود آليات لنقل مخرجات البحث والتطوير ونقله من المختبرات الى عالم الصناعة وغيره من المجالات؛
- عدم إهتمام مؤسسات البحث والتطوير بالجانب التسويقي والتوعية المجتمعية بأنشطة ومخرجات برامجها وخدماتها وتخصصاتها ومدى قدرتها على حل مشكلات المجتمع عن طريق البحث والتطوير، وضعف ثقة منظمات القطاع الخاص بمخرجات هذه المؤسسات من المهارات البشرية والبرامج والأبحاث والدراسات العلمية، وعدم إقتناعها بفائدتها لمنظماتهم.

2.4 مؤشر التعليم والتدريب المهني

إقتصر التعليم في ليبيا على رؤى خاصة لصناع القرار ورغبات وتطلعات تفتقد للمنهجية، بالإضافة إلى إنفاق مبالغ ضخمة على التعليم والتدريب التقني والتكوين المهني دون الحصول على أي مخرجات مؤثرة في سوق العمل ومازال الطلب والحاجة للعمال المهرة والفنيين من الخارج في تزايد (القلاقي، 2012)؛ وتصل نسبة الطلبة على مقاعد الدراسة 27.4% من عدد الاجمالي للسكان.

كما أوضح التقرير الوطني السنوي الصادر عن مصلحة العمل لعام 2010 أن البطالة في سوق العمل الليبي ناجمة عن اختلال في هيكلية سوق العمل، وهو مايدل على عدم توافق ماهو معروض من مهارات تمتلكها قوة العمل مع ماهو معروض من مهن ووظائف وحرف في سوق العمل، وأن هذا الإختلال جاء نتيجة عدم ربط مخرجات النظامين التدريبي والتعليمي مع متطلبات سوق العمل (أبورونية، 2014)، كما بين التقرير أن النسبة الغالبية من الباحثين عن عمل هم من غير المؤهلين، وأشارت بيانات التقرير إلى أن عدد الباحثين عن عمل وفقاً لإحصائيات شهر يناير عام 2010 قد بلغ 113.458 باحثاً، منهم 46.561 من المؤهلين، فيما يبلغ عدد غير المؤهلين من الباحثين عن عمل 66.897 باحثاً.

وتعاني المؤسسات التعليمية والتدريبية في ليبيا من العديد من المشاكل والعراقيل التي يستلزم تفادي عثراتها ومن أبرز هذه التحديات ما يلي (مجلس التخطيط الوطني، 2013):

- نقص الجودة في مدخلات ومخرجات مؤسسات التعليم والتدريب بمختلف مستوياتها المتوسطة والعالية والمتقدمة؛
- إفتقار المؤسسات القائمة إلى الكثير من معدات التدريب والورش المتطورة وعدم صلاحية غالبية الموجود منها؛
- نقص أعداد المتعلمين والمدربين المؤهلين في جميع التخصصات؛
- الثقافة الإجتماعية السائدة بالتركيز على الإتجاه نحو مواصلة التعليم الأكاديمي والبعد عن التعليم التقني؛
- العزوف عن إمتهان بعض المهن الفنية والتوجه نحو الوظائف الإدارية.

3.4 مؤشر تكنولوجيا المعلومات والإتصالات

تصل نسبة المستخدمين للشبكة العنكبوتية بليبيا عام 2010 إلى 323 الف نسمة أى 0.051 % من عدد السكان، أي بنسبة نمو تصل إلى 31.3 % مقارنة بعام 2000، (بدران، 2011)؛ كما أن المصنف (LY) إزداد عدد مستخدميه وهو يدل على مدى حضور ليبيا في الشبكة كما أن المؤسسة التعليمية مثل جامعة طرابلس وغيرها من الجامعات بدأت تستخدم موقع خاص بها مثل www.uot.edu.ly كما خصصت لأعضاء هيئة التدريس عنوان بريدي وهو example@uot.edu.ly، ولكن الإحصائيات ونسب الإستخدام له غير متوفرة.

ولا تزال غالبية المؤسسات والهيئات العامة بليبيا تفتقد إلى شبكات حاسوب قادرة على حفظ ومعالجة البيانات والمعلومات وبثها للوحدات الإدارية المناظرة لها أو تلك الوحدات الإدارية بالبلديات، ويصل مؤشر البنية التحية للتكنولوجيا بليبيا إلى 13 % حسب تقرير التنافسية العربية لعام 2012 (المعهد العربي للتخطيط، 2012)، ويلاحظ غياب الحماس لإقحام تقنيات المعلومات في المؤسسات الإدارية وذلك راجع للعدد من الأسباب أهمها (مجلس التخطيط الوطني، 2013):

- النقص الشديد في الكوادر البشرية الكفؤة (مستخدمين ومطوّرين) بشكل كاف؛
- القصور في وجود هياكل إدارية في شكل اقسام أو مكاتب تتولى كافة الشئون المتعلقة بإستخدام تقنيات المعلومات وتوفير البنية التحتية الملائمة من معدات وبرمجيات؛
- إفتقار التواصل بين المواطن والمؤسسات والإدارات كان سبباً في عرقلة نمو وتقدم المجتمع على كافة الإصعدة الاقتصادية والإجتماعية مما أنتج تشوهات في الخدمات التي تقدم للمواطن وضياع الوثائق أحياناً؛
- الإفتقار للولوج المباشر لشبكة معلومات وطنية وكذلك شبكة المعلومات الدولية بشكل سريع ورخيص الكلفة أبطأ التحصيل المعرفي للباحثين بالجامعات والمراكز البحثية؛
- عدم وجود قوانين وتشريعات تحكم المعاملات الإلكترونية والتجارة الإلكترونية والتقاضي في المسائل ذات الصبغة الرقمية والمنجزة عبر وسائل تقنية المعلومات؛
- تواضع الإهتمام بصناعة البرمجيات والمحتوى المعلوماتي بليبيا؛
- تكرار المجهودات لتطوير برمجيات تخص القطاع العام مثل الميزانية والمرتبات؛
- عدم توافق النظم الحاسوبية وتقنياتها بالمؤسسات الوطنية يخلق العوائق امام فرص الترابط وتراسل البيانات والمعلومات.

5. مؤشر الاقتصاد المعرفي لقياس النمو الاقتصادي بليبيا

قدم تقرير التنافسية العالمي (Schwab، 2013) لعام 2013 – 2014 أرقاماً ومؤشرات تبين النمو الاقتصادي لمختلف دول العالم، وإعتمد التقرير في تحليلاته على المؤشرات والمعايير الأثنى عشر المتعارف عليها دولياً لقياس النمو الاقتصادي مقسمة على ثلاث مجموعات وعدد من المحاور كالتالي:

مجموعة المتطلبات الأساسية: تشمل أربعة محاور وهي البنية الأساسية، البنية التحتية، بيئة الاقتصاد الكلي ومحور الصحة والتعليم، والمحرك لاقتصاد هذه المجموعة أو الذي تعتمد عليه هو عناصر الانتاج.

مجموعة محسنات الكفاءة: تشمل ستة محاور وهي محور التعليم العالي والتدريب، كفاءة سوق السلع، كفاءة سوق العمل، نمو الأسواق المالية، التهيؤ التكنولوجي ومحور حجم السوق، والمحرك للاقتصاد هذه المجموعة أو الذي تعتمد عليه هو عنصر الكفاءة.

مجموعة عوامل الإبتكار والتطوير: وتشمل محورين فقط محور تطوير بيئة الأعمال ومحور الإبتكار، والمحرك لاقتصاد هذه المجموعة أو الذي تعتمد عليه هو الإبتكار والمعرفة.

ورغم التحسن بإستقرار الاقتصاد الكلي كما هو موضح بالجدول رقم (2) والذي إرتفع إلى 7/6.3 بعدما كان 7/5.72 لعام 2010، إلا أن ليبيا تواجه تحديات هامة للمضي قدماً. فالأثنى عشر مؤشراً لا تلبي معايير دولة لها مداخيل مرتفعة من بيع الموارد الطبيعية. فمن خلال التقرير نلاحظ تأخر في المتطلبات والخدمات الأساسية بليبيا إذا وصلت إلى 144/93، محور الصحة والتعليم الإبتدائي 144/120 متدني جداً. ويحتاج التعليم العالي والتدريب للتحسين أيضا فقد تحصل هذا المحور على 144/104، حيث إنخفض تقييمه عن العام الماضي 9 نقاط.

كما إنخفضت كفاءة سوق العمل أيضاً 144/136، هذا يعطي مؤشر أن سوق العمل بليبيا يحتاج إلى الإصلاح والتنوع في هذا المجال نظراً لعدد المتزايد من الخرجين الذين سيدخلون سوق العمل خلال السنوات القليلة القادمة، وبحاجة لاستخدام أكثر كفاءة من المؤهلين على وجه الخصوص، وإستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصالات لتحسين الإنتاجية، كما تحتاج إلى تطوير بيئة الإعمال وتنويع اقتصادها وتشجيع ودعم أكبر لبرامج البحث والتطوير.

إن موقع ليبيا التنافسي الذي جاء بالترتيب 144/108 رغم البنية الاقتصادية الكلية المستقرة المتوفرة التي وصلت إلى 7/6.3 نقطة كما توضح قيمة المؤشر يفسر كونها تواجه صعوبات كبيرة ومختنقات خطيرة متعلقة بعدم كفاءة أسواق السلع والعمل والمال التي لم تتجاوز 3 نقاط بالإضافة إلى البنية الأساسية التي تصل الى 7/4.24 نقطة إلى جانب المستوى المتدني للاستعداد والتهيؤ التكنولوجي 7/2.6، وإنخفاض مستوى الأعمال التجارية والإبتكار حيث لم تتجاوز 7/2.7 وغير ذلك من المعوقات التنموية.

هذا التصنيف يجب أن يستخدم كمحور لتطوير السياسات الوطنية لتحسن أداء تنافسية ليبيا، فتأخر ليبيا في التصنيف العام وتقدمها في مراحل النمو الاقتصادي كان نتيجة لتقدم ترتيبها في مجموعة المتطلبات الاساسية 7/4.20 والتي تبلغ أهميتها النسبية لتصنيفه 20%، وبمجموعة محفزات الكفاءة 7/3.19 والتي تبلغ أهميتها النسبية لتصنيفه 50% كما هو موضوح بالجدول رقم 2. وبالتالي لابد من الاستمرار في التركيز على العوامل التي من شأنها تحفيز

كفاءة الاقتصاد لتعزيز مكانة ليبيا ضمن الدول ذوات الاقتصادات المعتمدة على الكفاءة والفاعلية ومحاولة الارتقاء به ليصل إلى مرحلة الاعتماد على الابتكار والتطوير.

جدول 2 أداء ليبيا في المجموعات والمحاور الرئيسية للتقرير للعام 2009 – 2010، 2013 – 2014

المجموعات والمؤشرات الرئيسية	الترتيب 2010 - 2009 من أصل (139) دولة	القيمة 1 - 7 2010	الترتيب 2014 - 2013 من أصل (144) دولة	القيمة 1 – 7 2014
الترتيب العام	100	--	108	**3.73**
مجموعة المتطلبات الأساسية (Basic Requirements):	88	4.20	93	**4.24**
محور البنية المؤسسية (Institutions)	111	3.34	125	**3.22**
محور البنية التحتية (Infrastructure)	95	3.22	103	**3.21**
محور بيئة الاقتصاد الكلي (Macroeconomic Environment)	7	5.72	16	**6.3**
محور الصحة والتعليم الأساسي (Health & Primary Education)	115	4.53	120	**4.52**
مجموعة محسنات الكفاءة (Efficiency Enhancers):	127	3.19	139	**3.11**
محور التعليم العالي والتدريب (Higher Education & Training)	95	3.63	104	**3.52**
محور كفاءة السوق السلع (Goods Market Efficiency)	134	3.20	143	**3.13**
محور كفاءة سوق العمل (Labor Market Sophistication)	139	2.81	136	**3.53**
محور نمو الأسواق المالية (Financial market Sophistication)	130	2.99	147	**2.30**
محور الجاهزية التكنولوجية (Technological Readiness)	114	2.87	128	**2.68**
محور حجم السوق (Market Size)	69	3.64	80	**3.51**
مجموعة عوامل الابتكار والتطوير (Innovation & Sophistication Factors):	135	2.62	141	**2.71**
محور تطور بيئة الأعمال (Business Sophistication)	136	2.86	131	**3.27**
محور الابتكار (Innovation)	**131**	**2.38**	**146**	**2.19**

اعداد: الباحث

Source: Klaus Schwab (2013) ،the Global Competitiveness Report 2013 –2014، World Economic Forum.

ويعطي التقرير أوزاناً لهذه المؤشرات حسب مرحلة التطور الذي ينتمي إليها الاقتصاد المعني، وله في ذلك خمس مراحل: من الأقل نمواً إلى الأكثر نمواً على النحو المبين بالجدول رقم (3).

جدول 3 أوزان لمؤشرات مراحل التطور الاقتصادي

مراحل التطور					
	المرحلة 1	المرحلة الإنتقالية	المرحلة 2	المرحلة الإنتقالية	المرحلة 3
GDP لكل فرد	2.000 >	2.999 – 2.000	8.999 – 3.000	17.000 – 9.000	17.000 <
المتطلبات الأساسية	%60	%60 – %40	%40	%40 - %20	% 20
محسنات الكفاءة	%35	%50 - %35	%50	%50 - %50	%50
الإبتكار والتطوير	%5	%10 - %5	%10 - %10	%30 - %10	%30

Source: Klaus Schwab (2013) ،the Global Competitiveness Report 2013 –2014، World Economic Forum.

والأوزان الخمس قسمت إلى ثلاث مراحل رئيسية بالإضافة إلى مرحلتين إنتقاليتين. تصنيف اقتصاديات الدول إلى مراحل حسب نموها الاقتصادي يقدم مفهوماً أدق لعوامل تنافسية الاقتصادات المشاركة بعيداً عن الترتيب العام كما في الجدول رقم (4) الذي يقدم تصنيفاً الدول العربية حسب مراحل النمو الاقتصادي لعامي 2012 – 2013 وعامي 2013 – 2014.

ويبين التقرير إنخفاض ترتيب ليبيا نقطتين بعد ماكانت 106 لعام 2012 – 2013 أصبحت 108 لعام 2013 – 2014. ولهذا يجب أن يستخدم هذا التصنيف كمؤشر لتطوير السياسات والمقترحات لتحسين الأداء التنافسي بالاقتصاد الليبي محلياً ودولياً لأنه يمنح فرصة كبيرة لتلمس مواقع التراجع في الأداء وبنفس الوقت يعمل على إكتشاف المجالات ذات الوزن الأكبر والتأثير الأعمق على الترتيب وذلك عن طريق تحديد الأهمية النسبية للمراحل حسب موقعها في المجموعات.

وكما هو موضوح بالجدول (4) إنتقلت ليبيا إلى المجموعة الإنتقالية الأولى والتي تأتي بين المرحلة الأولى والثانية (الاقتصادات المعتمدة على عناصر الإنتاج والكفاءة).

وكما هو معلوم إن الكفاءة تعني الإستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج بهدف تحقيق أكبر قدر من الإنتاج بمستوى معين وفى وقت معين بأقل تكلفة ممكنة، أي الأستخدام الأمثل للمدخلات والمواد والعمالة والالات والمعدات للحصول على أفضل المخرجات متضمناً الأساليب العلمية في الأدارة متمثلاً فى التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة، وإنتقال ليبيا إلى المرحلة الإنتقالية الأولى مؤشر إيجابي على أنها بالطريق الصحيح ولديها القدرة للأنتقال من مرحلة إلى أُخرى، فقط تحتاج لدراسة ومعالجة المعوقات والتحديات التي تقف عائقاً لوصولها إلى المرحلة الثانية والثانية الإنتقالية والمرحلة الثالثة.

جدول 4 تصنيف الدول العربية حسب مراحل النمو الاقتصادي لعامي 2012 - 2013 و 2013- 2014

المرحلة	الدولة	الترتيب العام 2014 -2013	الترتيب للعام 2013 -2012	
المرحلة الثالثة الاقتصادات المعتمدة على المعرفة والإبتكار (37) اقتصاد عالمي	الإمارات العربية المتحدة	19	19	=
	البحرين	43	43	=
	قطر	13	13	=
المرحلة الانتقالية الثانية الاقتصادات مابين الثانية والثالثة (22) اقتصاد عالمي	عمان	33	33	=
	لبنان	103	101	↙
المرحلة الثانية الاقتصادات المعتمدة على الكفاءة والفاعلية (31) اقتصاد عالمي	مصر	118	115	↙
	الاردن	68	68	=
	تونس	83	NA	
المرحلة الانتقالية الأولى الاقتصادات مابين الأولى والثانية (20) اقتصاد عالمي	ليبيا	108	106	↙
	السعودية	20	20	=
	الكويت	36	36	=
	المغرب	77	77	=
	الجزائر	100	98	↙
المرحلة الأولى الاقتصادات المعتمدة على الموارد الطبيعية (38) اقتصاد عالمي	موريتانيا	141	137	↙
	اليمن	145	140	↙

إعداد: الباحث

Source: Klaus Schwab (2013) ،the Global Competitiveness Report 2013 –2014، World Economic Forum.

كما أنه لا يمكن إغفال حقيقة أهمية هذا التصنيف لليبيا كونها دولة غنية بالموارد الطبيعية ومحدودة الموارد البشرية، فإنتقال ليبيا إلى المرحلة الانتقالية الأولى يشكل حتماً حافزاً كبيراً على قدرتها للانتقال إلى مكانة متقدمة ضمن الترتيب العام لتتنافس مع دول تتشابه معها من حيث الوفرة في الموارد الطبيعية.

6. التوصيات

1. تنويع هيكل صادرات ليبيا من سلعة وحيدة وهي النفط الخام إلى إنتاج وتنويع السلع وتوزيع وإستعمال المعرفة، من خلال تبني خطط قصيرة ومتوسطة المدى للتحول إلى اقتصاد متنوع يهتم بكل القطاعات ومن تم التحول الى اقتصاد المعرفة، وأن تعمل على تبني جملة من القوانين والأنظمة الميسرة والمرنة في التصدير، وتهدف إلى زيادة الإنتاجية والنمو، ودعم القطاع الخاص وجعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكثر إتاحة ويسر، وتخفيض التعريفات الجمركية على منتجات تكنولوجيا وزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
2. الحوكمة الرشيدة، فمفتاح تنمية المجتمع القائم على المعرفة يرتكز على النقاش الحر وتبادل الأفكار. حيث أكد تقرير التنمية البشرية العربية أن إطلاق الحرية وتشجيع المعرفة والإبداع ومناصرة الإبتكار تعتبر من العوامل الأساسية التي تدعم الاقتصاد المعرفي. وعليه يجب بناء قدرة المجتمع في ليبيا على المساءلة للمشاريع الحكومية. ومشاركة القطاع الخاص والمستهلكين كمستخدم نهائي ويشمل ذلك القدرة على التعامل مع تحديات مثل الخبرة التقنية ومعايير تقييم الأداء.
3. تحتاج منظومة التعليم والتدريب المهني وكذلك البحث والتطوير بليبيا إلى دراسة عميقة ميدانية لتحديد أهم التحديات والمعوقات التي تواجهه، بالإضافة إلى إجراء دراسة شاملة ومقارنة بين عناصر الإنفاق على مشاريع التعليم والتدريب المهني والبحث والتطوير وبين النفقات الجارية ومتابعتها ووضعها من ضمن أولويات الإنفاق في الموازنة العامة.

7. المراجع

الاسكو. 2003. مؤشرات اقتصاد المعرفة والتكنولوجيا والابتكار في المجتمع المبني على المعرفة، الامم المتحدة، نيويورك.

ABAHE. 2015. الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي، www.abahe.co.uk

التنمية الانسانية العربية. 2003. نحو اقامة متمع المعرفة. مكان غير معروف: برنامج الامم المتحدة الانمائي، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي.

المعرفة. 2010. المعرفة. http://www.marefa.org [تاريخ الاقتباس: 6 ابريل، 2015.]

المعهد العربي للتخطيط. 2012. تقرير التنافسية العربية. الكويت: المعهد العربي للتخطيط.

حميدة أبورونية. 2014. المرأة وواقع التعليم بليبيا. تونس: المنظمة العربية للعلوم والثقافة،جامعة الدول العربية.

عبدالسلام القلاقي. 2012. المنظومة التعليمية في ليبيا: عناصر التحليل، مواطن الإخفاق، استراتيجية التطوير. ليبيا: المؤتمر الوطني للتعليم.

عثمان مرزيق. 2010. دور البث والتطوير في تعزيز التنافسية الصناعية. مكان غير معروف: الملتقى الدوري الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية الصنعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية.

عدنان بدران. 2011. العلوم والتقانة في العالم العربي لعام 2010 مقارنة مع ليبيا: واقع واستشراق المستقبل، ليبيا.

عصام بن هاشم الجفري. 2014. الاقتصاد الاسلامي. المملكة العربية السعودية: جامعة ام القرى.

عطية احميدة و المهدي عقيلة. 2014. دور القطاع الخاص والعام في تطوير التعليم التقني بليبيا. مجلة العلوم والتقنية.

عماد عبدالوهاب الصباغ. 2000. علم المعلومات، دار الثقافة لنشر والتوزيع، عمان – الأردن.

مجلس التخطيط الوطني. 2013. التمكين واستراتيجية التنمية البشرية، مجلس التخطيط الوطني، ليبيا.

محمد الشمري. 2012. دور الاقتصاد المعرفة في تحقيق النمو الاقتصادي: مصر نموذجاً. مكان غير معروف: الغري للعلوم الاقتصادية والادارية.

محمد الشمري و حامد كريم. 2015.عمليات إدارة المعرفة وأثرها في مؤشرات الاقتصاد المعرفي: دراسة تحليلية لآراء عينة من المؤسسات الرقمية، الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، الصفحات 173– 218.

محمد علي. 2014. اقتصاد المعرفة واتجاهات تطويره: دار المسيرة، عمان – الأردن.

محمد يوسف. 2015. اقتصاد مدن المعرفة: خصائص وتحديات مع التعرض للتجربة المصرية، كلية التخطيط العمراني، جامعة القاهرة، الصفحات 1 – 32.

مراد علة. 2013. الاقتصاد المعرفي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الاقطار العربية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية نمودجاً، [تاريخ الاقتباس: 22 نوفمبر، 2014.]

مرال توتليان. 2006. مؤشرات اقتصاد المعرفة وموقع المرأة من تطورها: المعهد العربي للتدريب والبحوث الاحصائية، بيروت – لبنان.

مؤشر المعرفة العربي 2015. 2016. مؤسسة محمد بن راشد أل مكتوم و UNDP، دبي – الأمارات.

هاشم الشمري و ناديا الليثي. 2008. الاقتصاد المعرفي: دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان – الأردن.

Hamida Aburounia .2009 .Capital Theory and Sustainable Development .Jordan: Sustainable Architecture and Urban Development SAUD.

Klaus Schwab .2013 .The Global Competitiveness Report 2013 – 2014–World Economic Forum.

الرقابة في المنظومة المصرفية الموحدة في ليبيا

د. إدريـس عبدالحميد الشريف[1]
أ. طارق محمـــود المزيني[2]
أ. خالد زيدان الفضـــلى[3]

المُلخص

حققت نظم التشغيل الإلكتروني مزايا متعددة في مجال تشغيل وتداول البيانات المحاسبية، وصاحب ذلك العديد من المشاكل المتعلقة بالرقابة علي البيانات الإلكترونية، وبكيفية حماية البيانات من الدخول غير المصرح به، لذا اهتمت هذه الدراسة بالتعرف علي فعالية آليات الرقابة في المنظومة المصرفية الموحدة في المصارف الليبية. ولتحقيق هدف الدراسة تم صياغة فرضية رئيسة واحدة، وعدد تسع فرضيات فرعية، وتمثل مجتمع الدراسة في المصارف التجارية التي تستخدم المنظومة المصرفية الموحدة بمختلف المدن الليبية. وتستمد الدراسة أهميتها من أهمية دور الرقابة في النظم المصرفية الإلكترونية، وكونها أول دراسة من نوعها فيتوقع أن يستفيد من نتائجها ذوي العلاقة من المهتمين سواء في القطاع المصرفي أو الأكاديمي.

وقد استخدمت في الدراسة أداتين لتجميع البيانات اللازمة، هما الاستبيان والملاحظة، وإستخدم كلاً من الإحصاء الوصفي والإحصاء الاستدلالي لتحليل البيانات، وأشتملت فترة الدراسة على النصف الأول من سنه (2013)، ووفرت الدراسة دليل علمي بعدم فعالية آليات رقابة المنظومة المصرفية الموحدة في المصارف الليبية المشاركة في الدراسة. وأوصت الدراسة بإجراء المزيد من البحوث في هذا المجال باستخدام منهجيات أخرى قد تساهم في زيادة المعرفة حول موضوع الدراسة.

الكلمات المفتاحية: النظام المحاسبي، البيئة الألكترونية، منظومة المقاصة الإلكترونية.

1. د. إدريـس عبدالحميد الشريف، أستاذ مساعد، كلية الإقتصاد – جامعة بنغازي
2. أ. طارق محمود المزيني، محاضر، كلية الإقتصاد – جامعة بنغازي
3. أ. خالد زيدان الفضلى، محاضر، كلية الإقتصاد – جامعة بنغازي

1- المقدمــة

تعتمد المؤسسات بمختلف أنواعها وأحجامها على تكنولوجيا المعلومات لإنجاز أعمالها ومعاملتها، وأصبح النظام المحاسبي بما يتضمنه من قواعد وإجراءات رقابية جزءً من نظام المعلومات الإلكتروني (رسلان والشيشنى، 2005). ونظراً إلى تطور بيئة العمل المحاسبي من النظام المحاسبي اليدوي، إلى النظام الإلكتروني نتجه عن ذلك صعوبة الإلمام بكافة مستجدات النظام المحاسبي، وأدى ذلك ايضاً إلى صعوبة فهم تدقيق البيانات داخل النظام، الأمر الذي دعي إلى التساؤل حول مدى كفاءة وفعالية هيكل الرقابة الداخلية، مما تطلب ضرورة حدوث توجه نحو تطوير عملية الرقابة الداخلية (الجبالى، 2002)، ومن الطبيعي أن تتأثر مهنة المحاسبة والمراجعة بالتطور التكنولوجي الذي حدث في أساليب تشغيل ومعالجة البيانات، وأن لم يؤثر بالضرورة على المبادئ الرئيسية للمحاسبة والمراجعة، ولذلك فقد أصبح على المحاسب والمراجع أن يكونا ملمين بأساليب التشغيل الإلكتروني للبيانات (طلبه، 2006).

ولقد نتج عن استخدام تكنولوجيا المعلومات ظهور العديد من الصعوبات والتحديات، وهو الأمر الذي تطلب ضرورة دراسة تلك الصعوبات ومحاولة تبويبها وعرضها في إطار علمي متناسق، للعمل على التغلب عليها، من خلال استحداث أساليب رقابة ملائمة للبيانات والمعلومات في بيئة الأعمال الإلكترونية (الجبالي، 2002). وأكد تقرير صادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCEP) على أهمية توفير أساليب رقابة محكمة لضمان سلامة البيانات والمعلومات المستقاة من تلك النظم التكنولوجية، وعادة ما يتسبب عدم توافر إجراءات رقابية مناسبة في حدوث جرائم المعلومات (الجبالى، 2002).

وبرغم هذه التطورات الكبيرة في تكنولوجيا المعلومات إلا أن الباحثين لم يولوا اهتماماً موازياً بدراسة نجاح هذه النظم ومدى تحقيقها لأهدافها، والتعرف على العوامل التي تؤثر على نجاح فعالية الرقابة فإدارة تلك النظم تتأثر بالعوامل التنظيمية والبيئية والشخصية للمستخدمين، وبما أن هذه العوامل عرضه للتغيير المستمر فأن نظم الرقابة تحتاج إلى المتابعة الدائمة لمعرفة مدى نجاحها في تحقيق أهدافها (حسين، 2005).

2. الإطار النظري

في محاولة لتحسين بيئة العمل المصرفي في ظل تطورات تكنولوجيا المعلومات، شرع مصرف ليبيا المركزي والمصارف التجارية الأخرى في تنفيذ برنامج يطمح إلى تطوير أنظمة الخدمات المصرفية بما يتوافق مع التطورات التكنولوجية، وهو ما يعرف "بمشروع نظام المدفوعات الوطني" وقد انبثقت من هذا النظام خمس مكونات أساسية وهى، منظومة التسوية الإجمالية الفورية (RTGS)، منظومة المقاصة الالكترونية (ACH)، منظومة معالجة الصكوك أليا (ACP)، نظام آلات السحب الذاتي نقاط البيع وإدارة البطاقات (ATM)، وأخيراً المنظومة المصرفية الموحدة أو المتكاملة (FLEXCUBE).

وتحقيقاً لهدف مصرف ليبيا المركزي بنشر بيئة مركزية لتقنية المعلومات تم اختيار تطبيق المنظومة المصرفية الموحدة أو المتكاملة، والتي تعتمد في الأساس على مزود لخدمات التطبيقات التي تعمل بها المنظومة، والذي يغطى العمليات المصرفية للإفراد والشركات معاً والخدمات المصرفية الالكترونية، ومن أهم ما يميز هذا النظام هو؛ دعم تعدد الفروع أي إمكانية تنفيذ المعاملات الحالية عن طريق أي فرع دون الرجوع إلى الفرع الذي به حساب العميل؛ ودعم الحسابات بعملات مختلفة؛ ودعم تعدد وسائل الاتصال والدفع ومركزية قواعد البيانات الخاصة بالعملاء والحسابات.

كما أدى التقدم الكبير في مجال الاتصالات والتشغيل عن بعد إلى خلق نظم متقدمة للتشغيل الإلكتروني للبيانات تعمل على تلبية احتياجات العديد من المستفيدين بكفاءة وفعالية، وقد ظهرت العديد من المشاكل المتعلقة بالرقابة على تلك النظم، وبكيفية حماية البيانات والمعلومات من الدخول غير المصرح به، وقد ترجع المخاطر الناتجة عن التشغيل الإلكتروني إلى التطورات السريعة في تكنولوجيا المعلومات والتي لم يواكبها تطور موازى في ممارسات الرقابة والتزام ووعى ومهارة ومعرفة العاملين (حسين، 2006).

ولقد تبنت العديد من الجهات المهنية مسعى رقابة البيانات والمعلومات الالكترونية، وقد بين المعيار الصادر عن (اللجنة الفنية المشتركة التي أسستها كل من المنظمة الدولية للمواصفات القياسية واللجنة الإلكترونية الفنية الدولية – 27000–2009) (ISO/IEC).

أن مقومات النظام الجيد لرقابة البيانات والمعلومات تتمثل في توفير مناخ أخلاقي يبعث على الأمن في المؤسسة، ويتمثل كذلك في وجود قسم منفصل لإدارة الرقابة علي المعلومات يتبع للإدارة العليا، وتأسيس مجلس المديرين ولجنة المراجعة تحرص كل هذه الأقسام على توافر نظام جيد لرقابة البيانات والمعلومات الالكترونية، والموازنة بين التكاليف اللازمة والمنافع المترتبة من تطبيق تلك الإجراءات، وتحديد الواجبات والمسؤوليات، والتوافق مع القوانين واللوائح الخاصة بالدولة.

وقدم إرشاد (المؤسسة الدولية للمعايير والتكنولوجيا، 2008) (NIST) الكيفية التي يتم بها وضع خطط فعالة لرقابة المعلومات، من خلال تحديد مجموعة شاملة من الإجراءات التي يجب تنفيذها للحصول على تأكيد لفعالية الرقابة المطبقة في أنظمة المعلومات. وهدفت دراسة (مكتب المحاسبة العام، 2003) GAO بالولايات المتحدة الأمريكية لدراسة مدى قيام الإدارة المالية بتحديد المخاطر المرتبطة بالمدفوعات التي تتم عن طريق الانترنت، ومدى قيام تلك الإدارة بتوثيق وتطبيق إجراءات رقابية ملائمة لحماية تلك المدفوعات، وبينت دراسة GAO إنه لم يتم تحديد المخاطر المرتبطة بنظام المدفوعات عن طريق الانترنت بصورة شاملة، بسبب عدم اعتقاد المسئولين في تلك الإدارة بأهمية ذلك، وكذلك الإجراءات والسياسات التي تم اتخاذها من قبل الإدارة للحد من مخاطر الرقابة التي لم تطبق بفعالية مما يؤدى إلى وجود العديد من نقاط الضعف في تلك الإجراءات.

وقدم Wayne (2002)، تقريراً يوضح سياسة رقابة المعلومات لأحد المصارف بولاية تكساس الأمريكية، حيث تناول الأهداف الرقابية التي يسعى المصرف لتحقيقها والتهديدات التي تتعرض لها المصارف، وقد أشار التقرير إلى أن سياسة رقابة المعلومات الالكترونية للمصرف تسعى لتحقق ثلاثة أهداف أساسية متمثلة في حماية وسرية بيانات العملاء، وتوثيق التهديدات المتوقعة ومحاولة تقليل احتمال حدوث هذه التهديدات إلى ادني حد، والمتابعة المستمرة للتعرف على التهديدات الجديدة التي قد تطرأ على بيئة الإعمال. كما أوضحت Jacobs and Weiner (1997)، دور مراقبي الحسابات في تصميم خطط للتغلب على أثار الكوارث الطبيعية.

إن التحدي أمام المراجعين يتمثل في تحديد خطة شاملة للتغلب على أثار الكارثة القابلة للتطبيق في ظل الموارد المادية المنخفضة للمؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم، وتوصلت الدراسة إلى إحدى عشر عنصر يجب تحديدهن لتصميم خطة فعالة للتغلب على أثار الكارثة والتي تضمن تصميم خطة شاملة وفقاً لأسوأ كارثة يمكن أن تتعرض لها المؤسسة.

ويعتبر المعيار الصادر عن (اللجنة الفنية المشتركة التي أسستها كل من المنظمة الدولية للمواصفات القياسية واللجنة الإلكترونية الفنية الدولية، ISO/IEC (27000-2005، الإطار الشامل في مجال رقابة المعلومات وتضمن توصيات حول الممارسات الجيدة في مجال إدارة رقابة المعلومات موجهة إلى الإطراف المسئولة، وأن مجال الرقابة الداخلية يحتوى على رقابة البيانات والمعلومات الالكترونية وينقسم إلى إحدى عشر مبدأ وهي: سياسة الرقابة، الرقابة التنظيمية، تصنيف الأصول ورقابتها، رقابة الإفراد، الرقابة المادية والبيئية، إدارة الاتصالات والعمليات، رقابة الوصول، تطوير الأنظمة وصيانتها، إدارة حوادث رقابة المعلومات، استمرارية الإعمال، وأخيراً الالتزام، ويقدم كل مبدأ منها توصيات عامة حول الضوابط التي يمكن الاستعانة بها، وتهدف هذه التوصيات إلى توفير الثقة في التعاملات التي تتم بين المؤسسات، وان الهدف الرئيسي للمعيار هو السرية، والإتاحة، والسلامة للمعلومات الإلكترونية وذلك من خلال تطبيق تسع أهداف فرعية رقابية وهي:

1. رقابة خفض الخطأ والغش: يهدف إلي تخفيض فرص ارتكاب الخطأ والغش وزيادة فرص اكتشافها.
2. رقابة الوصول المادي: يهدف إلي حماية حجرات وأجهزة الحاسب وملحقاتها من الوصول غير المصرح به.
3. رقابة الوصول المنطقي: يهدف إلي حماية أجهزة الحاسب الآلي من الاستخدام غير المصرح به.
4. رقابة أمن البيانات: يهدف إلي حماية البيانات والمعلومات الالكترونية.
5. معايير التوثيق: تهدف إلي تطبيق الإجراءات الرقابية وفقاً لمواصفات التشغيل المعيارية.
6. خطة التغلب على آثار الكارثة: تهدف إلي التحقق من وجود خطة شاملة للتغلب على آثار أي كارثة محتملة الحدوث.

7. الرقابة الخاصة بالانترنت والاتصالات والمصارف الإلكترونية: يهدف إلي حماية العمليات الإلكترونية.
8. رقابة أمن النتائج: تهدف إلي حماية مخرجات الحاسب الآلي من الوصول غير المصرح به.
9. رقابة خدمات التعهيد: تهدف إلي رقابة الخدمات التي يتم تعهيدها ورقابة أنشطة موفر خدمات التعهيد لضمان سرية وسلامة البيانات والمعلومات الالكترونية.

3. فرضيات الدراســة

باستخدام المنظومة المصرفية الموحدة في المصارف الليبية ظهرت العديد من المشاكل منها قصور أنظمة الرقابة وعدم تفعيلها بشكل جيد، مما استدعى الأمر التوقف عن العمل بهذه المنظومة، والرجوع إلى النظم السابقة للمصارف وكذلك حدوث تأخير في استئناف العمل لبعض فروع المصارف التي تقع في المدن التي تضررت بشكل كبير مثل فروع المصارف لمدينة سرت، وتاورغاء وذلك ناتج عن إهمال إدارات المصارف لإجراءات خطة التغلب على أثار الكارثة، بالإضافة إلى وجود قصور في إعداد وتطوير أداء المشرفين على هذه المنظومة (الساحلي، 2012). وبالتالي تضع الدراسة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية/ عدم فعالية الرقابة للمنظومة المصرفية الموحدة في ليبيا.

وسيتم قبول أو رفض الفرضية الرئيسية للدراسة وذلك من خلال قبول أو رفض الفرضيات الفرعية التسعة التالية:

الفرضية الأولى/ لا تخفض آليات الرقابة من الخطأ والغش.

الفرضية الثانية/ لا تخفض آليات الرقابة من الوصول المادي.

الفرضية الثالثة/ لا تخفض آليات الرقابة من الوصول المنطقي.

الفرضية الرابعة/ لا تحسن آليات الرقابة من أمن البيانات.

الفرضية الخامسة/ لا تحسن آليات الرقابة من تطبيق معايير التوثيق.

الفرضية السادسة/ لا تمكن آليات الرقابة من التغلب على آثار الكارثة.

الفرضية السابعة/ لا تخفض آليات الرقابة من الاختراقات الأمنية في عمليات التجارة الالكترونية والاتصالات والانترنت.

الفرضية الثامنة/ لا تحسن آليات الرقابة من أمن النتائج.

الفرضية التاسعة/ لا تحسن آليات الرقابة من أمن خدمات التعهيد.

4. منهجيـة الدراسة

بما أن الدراسة تهدف إلي معرفة واقع الرقابة في المنظومة المصرفية الموحدة في المصارف الليبية وبذلك تصنف الدراسة بأنها دراسة استكشافية بناءً علي هدفها، وذلك من خلال قيامها باستكشاف الظاهرة محل الدراسة، بالاعتماد علي البيانات التي تم تجميعها للدراسة بواسطة أداتي جمع البيانات المتمثلة في الاستبيان والملاحظة، حيث تم استخدام استمارة الاستبيان وجهاً لوجه بشكل يعطي فهم حقيقي لمشكلة الدراسة، وتجميع بيانات أكثر دقة وبالتالي تقليل الأخطاء، وتم تدوين الإجابات ومراجعتها مباشرة حتى يتم التأكد من عدم فقد أي معلومة، ثم تجميع بيانات الملاحظة من واقع العمل المصرفي، ومن ثم تحليل هذه البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة، للحصول علي نتائج الدراسة.

وأما من حيث الإجراءات المتبعة فتصنف الدراسة بأنها دراسة كمية، والحقائق التي تم تجميعها للدراسة تتسم بالوجود المادي الظاهر وذلك من خلال التطبيقات الرقابية الظاهرة بالمنظومة المصرفية الموحدة بالمصارف الليبية.

وبناءً علي ذلك تم تبني النموذج الوظيفي (Hussey and Hussy, 1997)، الذي يهتم بالاستقصاءات، للعالم الاجتماعي باستخدام علم الوجود الواقعي ونظرية المعرفة الايجابية، (Crott, 1998)، وحتمية وجهة النظر للطبيعة البشرية (Burrell and Morgan, 1979). ووجهة نظر منهجية البحث الطبيعية البشر (Hopper and: Burrell and Morgan, 1979 Powell,1985).

5. مجتمع وعينــة الدراســة

تمثل مجتمع الدراسة في المصارف التي تطبق المنظومة المصرفية الموحدة في بيئة العمل الليبية، لعدة فروع من مصارف شمال أفريقيا، والوحدة، والجمهورية، بمختلف مدن ليبيا.

وتم استبعاد المصارف التي رفضت إجراء هذه الدراسة لاعتقادهم أن هذه الدراسة تمثل تهديداً لأنظمة الرقابة الخاصة بها مثل بعض فروع مصرف الجمهورية والوحدة، وكذلك المصارف التي أوقفت العمل بالمنظومة المصرفية الموحدة مثل مصرف التجاري الوطني أو لم تعمل أساساً بها مثل مصرف الصحاري، ومصرف التجارة والتنمية، ومصرف الأمان، ومصرف الإجماع العربي. ولاختبار فرضيات الدراسة تم استخدام عينة من الإطراف التي تهتم بمشكلة الدراسة وهم المراجعين الداخليين، ومشرفين المنظومة (Fredrik, 2001)، ويرجع سبب اختيارهما لإلمامهما بظروف القطاع المصرفي الليبي والتهديدات الرقابية التي يتعرض لها هذا القطاع، وأيضاً علاقتهما المباشرة بموضوع الدراسة، وقد بلغ إجمالي عدد العينة (45) مفردة موزعة علي عدد (15) فرع مصرفي.

6. تجميع بيانـــات الدراســـة

لتجميع البيانات اللازمة للدراسة تم الاعتماد على الاستبيان والملاحظة كأداتين رئيسيتين في الدراسة، فقد تم استخدام استمارة الاستبيان (وجهاً لوجه)، لما تتميز به استمارة الاستبيان وجهاً لوجه من توفير الإيضاحات الكافية وشرح طبيعة الأسئلة وإعطاء معلومات إضافية لتقديم فهم حقيقي لمشكلة الدراسة وبالتالي تقليل الأخطاء مع التأكيد على سرية المعلومات التي سيتم الحصول عليها واستخدامها لإغراض البحث العلمي، وتم الإجابة على صحيفتي استبيان بكل فرع مصرف أحدهما من قبل المراجعين الداخليين والأخرى من قبل مشرفي المنظومة، وذلك للحصول على بيانات شاملة من كل طرف منهما.

أما عن الأداء الثانية والمتمثلة في الملاحظة، فقد تم الاعتماد عليها لكونها أكثر وسائل جمع البيانات فائدة للتعرف علي الظاهرة كما هي في ارض الواقع، وعدم الاعتماد فقط علي إجابات أفراد العينة المشاركين في الدراسة، وهذا ما يمكن من الإلمام بمشكلة الدراسة بشكل أوسع ومن مقارنة ما هو موجود فعلاً مع إجابات الاستبيان، وبذلك تكون ألأداتين أكثر واقعية للحصول علي بيانات الدراسة.

7. الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات

تم تحليل البيانات باستخدام الاختبارات الإحصائية الآتية:

أ- **صدق وثبات البيانات:** تم استخدام اختبار "ألفا كرونباخ" Alpha Cronbach للتأكد من مدى ترابط الأسئلة التي احتوتها استمارة الاستبيان، وموثوقية الإجابات المتحصل عليها.

ب- **اختبار التوزيع الطبيعي:** تم استخدام اختبار كولمجوروف سمرنوف Kolmogorov–Smirnov Test" لاختبار ما إذا كانت بيانات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه.

ت- **التحليل الوصفي:** تم استخدام هذا الأسلوب للتعرف علي خصائص ومعالم عينة الدراسة ووصفها، من خلال استخلاص بعض المؤشرات الإحصائية.

ث- **التحليل الاستدلالي:** تم استخدام التحليل الاستدلالي لاختبار الفرضيات الفرعية للدراسة باستخدام اختبار (One Sample T– Test)، الذي يستخدم لفحص ما إذا كان متوسط متغير ما لعينة واحدة يساوي قيمة ثابتة عند مستوى معنوية (0.05).

8. تحليل بيانات الدراسة

تم تقسيم تحليل بيانات الدراسة إلي جزئيين، يختص الجزء الأول بتحليل بيانات الدراسة المجمعة باستمارة الاستبيان، أما الجزء الثاني فيختص بتحليل بيانات الدراسة المجمعة بالأداة الثانية وهي الملاحظة كما يلي:

1.8 تحليل بيانات الدراسة المجمعة باستمارة الاستبيان

1) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولي

يوضح هذا الجدول نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولي عند مستوى معنوية (0.05).

جدول 1 نتائج الفرضية الفرعية الأولى

الأسئلة المتعلقة بالفرضية	المراجعين الداخليين			مشرفي المنظومة		
	المتوسط الحسابي	الدلالة الإحصائية	القرار الإحصائي	المتوسط الحسابي	الدلالة الإحصائية	القرار الإحصائي
التأكد من الصحيفة الجنائية للعاملين المصرح لهم الوصول للبيانات الهامة.	4.67	0.000	رفض H_0	4.53	0.000	رفض H_0
الفصل الجيد بين وظائف تطوير نظم المعلومات، والوظائف المحاسبية.	4.33	0.000	رفض H_0	4.53	0.000	رفض H_0
وجود إشراف علي الوظائف الرقابية.	3.67	0.036	رفض H_0	3.73	0.022	رفض H_0

تناوب الواجبات لتقليل فرص حدوث الغش وزيادة فرص اكتشاف الخطأ.	3.40	0.189	قبول H_0	3.80	0.001	رفض H_0
إعطاء إجازات إجبارية للعاملين لتخفيض احتمال الغش.	2.00	0.003	رفض H_0	1.93	0.003	رفض H_0

أظهرت نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى للمراجعين الداخليين رفض عدد (4) فرضيات صفرية للفرضيات الجزئية من أصل (5) فرضية صفرية، أما نتائج اختبار مشرفي المنظومة فتم رفض كل الفرضيات الصفرية للفرضيات الجزئية، مما يعني رفض الفرضية الصفرية (H0) للفرضية الفرعية الأولى، وقبول الفرضية البديلة (H1) لها، أي أن المراجعين الداخليين ومشرفي المنظومة متفقون علي أن المصارف المشاركة في الدراسة بها نظام رقابة يمكن من خلاله تخفيض الخطأ والغش وزيادة فرص اكتشافها مما يدل علي فعالية آليات رقابة خفض الخطأ والغش.

2) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية

يوضح هذا الجدول نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية عند مستوى معنوية (0.05).

جدول 2 نتائج إختبار الفرضية الفرعية الثانية

الأسئلة المتعلقة بالفرضية	المراجعين الداخليين			مشرفي المنظومة		
	المتوسط الحسابي	الدلالة الإحصائية	القرار الإحصائي	المتوسط الحسابي	الدلالة الإحصائية	القرار الإحصائي
وضع جهاز الخادم (Server) والمعدات الهامة في حجرات مغلقة بإحكام.	4.40	0.000	رفض H_0	4.60	0.000	رفض H_0
تركيب أجهزة إنذار علي معدات الحاسب الآلي.	2.13	0.032	رفض H_0	1.93	0.008	رفض H_0
وضع سجلات دخول وخروج حجرات الحاسب الآلي والمتابعة من الموظف المختص.	2.07	0.017	رفض H_0	2.27	0.060	قبول H_0
وجود سجلات للزائرين يحتوي علي البيانات الكافية وأسباب الزيارة.	2.07	0.004	رفض H_0	2.20	0.017	رفض H_0
وجود تأمين ضد السرقة والمخاطر الأخرى تغطي أجهزة الحاسب الآلي.	1.53	0.000	رفض H_0	2.00	0.010	رفض H_0

بينت نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية المتعلقة بالمراجعين الداخليين رفض جميع الفرضيات الصفرية للفرضيات الجزئية، أما نتائج اختبار مشرفي المنظومة فتم رفض عدد (4) فرضية

صفرية من أصل (5) فرضية صفرية للفرضيات الجزئية، مما يعني رفض الفرضية الصفرية (H0) للفرضية الفرعية الثانية، وقبول الفرضية البديلة (H1) لها، أي أن المراجعين الداخليين ومشرفي المنظومة أشارت إجابتهم علي أن المصارف المشاركة في الدراسة بها نظام رقابة يمكن من خلاله تخفيض الوصول المادي ومنع الوصول غير المصرح به لحجرات ومعدات المنظومة الموحدة مما يدل علي فعالية آليات الرقابة في تخفيض الوصول المادي.

3) ملخص نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

يوضح هذا الجدول نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة عند مستوى معنوية (0.05).

جدول 3 نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

الأسئلة المتعلقة بالفرضية	المراجعين الداخليين			مشرفي المنظومة		
	المتوسط الحسابي	الدلالة الإحصائية	القرار الإحصائي	المتوسط الحسابي	الدلالة الإحصائية	القرار الإحصائي
تغيير كلمات المرور بصورة دورية علي الأقل 90 يوم.	4.80	0.000	رفض H_0	4.80	0.000	رفض H_0
وضع شاشات توقف بكلمات مرور (Screen Saver).	4.80	0.000	رفض H_0	4.67	0.000	رفض H_0
في حالة الحاجة إلي تجاوز الإجراءات الرقابية لابد من توافر التصريح الملائم لذلك التجاوز.	4.73	0.000	رفض H_0	4.60	0.000	رفض H_0
كل مستخدم له هوية (ID) وكلمة المرور الخاصة به التي يصعب تخمينها.	4.67	0.000	رفض H_0	4.67	0.000	رفض H_0
توفير إجراءات رقابية لحماية أشرطة الأمن المخزنة في النظام التي تستخدم للتحقق من الصحة.	4.67	0.000	رفض H_0	4.33	0.000	رفض H_0
منع النسخ غير المصرح به لرخص البرامج.	4.53	0.000	رفض H_0	4.67	0.000	رفض H_0
منع استخدام نسخ غير أصلية من البرامج.	4.53	0.000	رفض H_0	4.53	0.000	رفض H_0
تحديد الأشخاص المصرح لهم منح تغيير هويات التعريف وكلمات المرور للمستخدمين.	4.40	0.000	رفض H_0	4.60	0.000	رفض H_0
تحديد الأشخاص المفوض لهم الوصول إلي معلومات المصرف وتوفير الهويات اللازمة لذلك.	3.93	0.008	رفض H_0	3.93	0.001	رفض H_0
توعية العاملين بضرورة عدم كتابة كلمة المرور أو إظهارها علي الشاشة أو تداولها فيما بينهم.	3.60	0.045	رفض H_0	3.53	0.041	رفض H_0

استخدام برنامج ربط الشبكات الافتراضي لمنع الوصول غير المصرح به.	3.33	0.238	قبول H_0	3.27	0.301	قبول H_0
التحديد الالكتروني لكل الشبكات الطرفية.	3.00	1.000	قبول H_0	3.53	0.120	قبول H_0
احتواء كلمة المرور علي الأقل (6) خانات واحدها علي الأقل رقمي.	2.87	0.670	قبول H_0	3.13	0.610	قبول H_0
استخدام إجراءات التحقق من المسلك لضمان عدم إرسال رسائل الالكترونية إلي عناوين خاطئة.	2.73	0.413	قبول H_0	2.67	0.313	قبول H_0
إجراء فحوصات رقابية للمخاطر المحتملة بصورة دورية والتقرير عن النتائج الفحص للإدارة العليا.	2.67	0.403	قبول H_0	2.13	0.022	رفض H_0
استخدام تقنيات التقرير عن الرسائل لإعلام الراسل إن الرسائل المرسلة تم استلامها.	2.53	0.235	قبول H_0	2.87	0.728	قبول H_0
استخدام أنظمة تعقب المتطفلين للاكتشاف المبكر للاختراقات الرقابية المحتملة.	2.13	0.007	رفض H_0	2.00	0.006	رفض H_0

أوضحت نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة للمراجعين الداخليين رفض عدد (11) فرضيات صفرية للفرضيات الجزئية من أصل (17) فرضية صفرية، و مشرفي المنظومة تم رفض عدد (12) فرضية صفرية من أصل (17) فرضية صفرية للفرضيات الجزئية، مما يعني رفض الفرضية الصفرية (H0) للفرضية الفرعية الثالثة، وقبول الفرضية البديلة (H1) لها،

أي أن المراجعين الداخليين ومشرفي المنظومة أكدوا إلي أن المصارف المشاركة في الدراسة يوجد بها نظام رقابة يمكن من خلاله تخفيض الوصول المنطقي وحماية أجهزة الحاسب من الاستخدام غير المصرح به، وهذا يدل علي فعالية آليات الرقابة في تخفيض الوصول المنطقي في المصارف المشاركة في الدراسة.

4) نتائج اختبـار الفرضية الفرعية الرابعة

يوضح هذا الجدول نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة عند مستوى معنوية (0.05).

جدول 4 نتائج الفرضية الفرعية الرابعة

الأسئلة المتعلقة بالفرضية	المراجعين الداخليين			مشرفي المنظومة		
	المتوسط الحسابي	الدلالة الإحصائية	القرار الإحصائي	المتوسط الحسابي	الدلالة الإحصائية	القرار الإحصائي
توفير إجراءات الحماية من الكتابة	4.80	0.000	رفض H_0	4.67	0.000	رفض H_0

لضمان عدم إعادة الكتابة علي البيانات المخزنة أو حذفها.						
حماية الأقراص المغناطيسية للنسخ الاحتياطية وذلك لحفظها في خزائن آمنة.	4.80	0.000	رفض H_0	4.67	0.000	رفض H_0
تخزين الملفات في أماكن محمية من الحريق والأتربة وأي ظروف ضارة.	4.67	0.000	رفض H_0	4.33	0.001	رفض H_0
منع استخدام لغات البرمجة المتقدمة التي قد تغير من البيانات.	4.40	0.000	رفض H_0	4.80	0.000	رفض H_0
متابعة البيانات الهامة بصورة دورية.	4.40	0.000	رفض H_0	4.47	0.000	رفض H_0
تشفير البيانات الهامة.	4.00	0.001	رفض H_0	3.53	0.015	رفض H_0
تحديد المستخدم المصرح به الحصول علي كل نوع من المعلومات وتحديد التوقيت الملائم ومكان تواجدها.	3.93	0.004	رفض H_0	3.60	0.120	قبول H_0
تطبيق الإجراءات الرقابية الملائمة عند المناولة اليدوية للبيانات بين الأقسام المختلفة والمركز الرئيسي والفروع.	3.80	0.028	رفض H_0	3.67	0.055	قبول H_0
توفير جداول زمنية لإعداد نسخ احتياطية من البيانات وحفظها بصورة جيدة.	3.20	0.550	قبول H_0	3.60	0.108	قبول H_0
تقسيم البيانات حسب أهميتها وتحديد مستوى الحماية لكل نوع.	2.93	0.869	قبول H_0	2.53	0.131	قبول H_0
إعداد واستخدام دليل جيد للبيانات.	2.60	0.288	قبول H_0	2.60	0.288	قبول H_0

بينت نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة للمراجعين الداخليين رفض عدد (8) فرضيات صفرية للفرضيات الجزئية من أصل (11) فرضيات صفرية.

أما نتائج اختبار مشرفي المنظومة فتم رفض عدد (6) فرضات صفرية من أصل (11) فرضيات صفرية للفرضيات الجزئية، مما يعني رفض الفرضية الصفرية (H0) للفرضية الفرعية الرابعة، وقبول الفرضية البديلة (H1) لها، أي أن المراجعين الداخليين ومشرفي المنظومة أوضحت نتائجهم بأن المصارف المشاركة في الدراسة بها نظام رقابة يمكن من خلاله تحسين أمن البيانات وحمايتها سواء كانت هذه البيانات موجودة علي أجهزة الحاسب الآلي أو محفوظة في صورة رقمية أو ورقية، مما يدل علي فعالية آليات الرقابة في تحسين أمن البيانات.

5) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الخامسة

يوضح هذا الجدول نتائج اختبار الفرضية الفرعية الخامسة عند مستوى معنوية (0.05).

جدول 5 نتائج اختبار الفرضية الخامسة

الأسئلة المتعلقة بالفرضية	المراجعين الداخليين			مشرفي المنظومة		
	المتوسط الحسابي	الدلالة الإحصائية	القرار الإحصائي	المتوسط الحسابي	الدلالة الإحصائية	القرار الإحصائي
التحديد الجيد للإجراءات المتبعة في حالة عدم الالتزام بالسياسات الرقابية.	4.20	0.002	رفض H_0	4.40	0.000	رفض H_0
التحديد الجيد للمعايير والإجراءات الخاصة بعمليات التخزين والمناولة للبيانات.	3.53	0.056	قبول H_0	3.27	0.413	قبول H_0
تزويد المستخدم بالتوجيهات اللازمة للتبليغ عن أي اختراقات أمنية للنظام.	3.33	0.173	قبول H_0	3.27	0.364	قبول H_0

أظهرت نتائج اختبار الفرضية الفرعية الخامسة للمراجعين الداخليين وكذلك مشرفي المنظومة قبول عدد (2) فرضيات صفرية للفرضيات الجزئية من أصل (3) فرضيات صفرية، مما يعني قبول الفرضية الصفرية (H0) للفرضية الفرعية الخامسة، ورفض الفرضية البديلة (H1) لها، أي أن المراجعين الداخليين ومشرفي المنظومة، أكدوا أن المصارف المشاركة في الدراسة بها نظام رقابة لا يمكن من خلاله تحقيق نظام رقابي فعال يتضمن الإجراءات الرقابية الملائمة لبيئة النظام وتطبيقاته، ولا يعمل وفقاً لمواصفات التشغيل المعيارية، مما يدل علي عدم فعالية آليات الرقابة في تحسين تطبيق معايير التوثيق.

6) نتائج اختبار الفرضية الفرعية السادسة

يوضح هذا الجدول نتائج اختبار الفرضية الفرعية السادسة عند مستوى معنوية (0.05).

جدول 6 نتائج اختبار الفرضية السادسة

الأسئلة المتعلقة بالفرضية	المراجعين الداخليين			مشرفي المنظومة		
	المتوسط الحسابي	الدلالة الإحصائية	القرار الإحصائي	المتوسط الحسابي	الدلالة الإحصائية	القرار الإحصائي
توفير نسخ احتياطية من الملفات والبرامج مخزنة خارج المصرف لتمكين من استعادة الملفات والبرامج المدمرة أو المفقودة عند حدوث الكارثة.	4.20	0.003	رفض H_0	4.33	0.001	رفض H_0
الاحتفاظ بالبرامج الأصلية في أماكن آمنة خارج المصرف حتى يمكن الاستفادة من تلك البرامج عند حدوث الكارثة.	3.67	0.106	قبول H_0	4.20	0.001	رفض H_0
توفير إجراءات رقابية ملائمة تطبق على خروج وعودة ملفات البيانات والبرامج من أماكن تخزينها إلي أماكن	3.40	0.288	قبول H_0	3.20	0.663	قبول H_0

استخدامها.						
وجود التطبيقات والأجهزة والبرامج الضرورية للحفاظ على استمرار المصرف في حالة حدوث طواري.	2.00	0.019	رفض H_0	2.07	0.014	رفض H_0
إجراء فحص واختبار دوري لخطة التغلب على آثار الكارثة للتأكد من إمكانية تنفيذها في الواقع العملي.	1.73	0.001	رفض H_0	1.27	0.000	رفض H_0
توافر بوليصة تامين شاملة تغطي تكاليف أجهزة ومعدات الحاسب الآلي بالإضافة إلي تكاليف انقطاع الإعمال الذي قد ينتج من حدوث كوارث بالحاسب الآلي.	1.67	0.001	رفض H_0	1.47	0.000	رفض H_0
التحديد الواضح للأشخاص المسئولين عند تنفيذ خطة التغلب علي آثار الكارثة مع تحديد مسؤولية كل فرد	1.60	0.000	رفض H_0	1.40	0.000	رفض H_0
التحديد الجيد لكل الأنشطة اللازمة لاستعادة الإعمال وتتابع تنفيذ تلك الأنشطة والوقت اللازم لتنفيذ كل نشاط.	1.53	0.000	رفض H_0	1.67	0.001	رفض H_0
الأماكن التي يمكن من خلالها متابعة مزاولة نشاط المصرف في حالة ما إذا كان الضرر يلحق بمباني المصرف.	1.47	0.000	رفض H_0	1.47	0.000	رفض H_0

أوضحت نتائج اختبار الفرضية الفرعية السادسة للمراجعين الداخليين رفض عدد (7) فرضيات صفرية للفرضيات الجزئية من أصل (9) فرضيات صفرية، أما نتائج اختبار مشرفي المنظومة فتم رفض عدد (8) فرضية صفرية من أصل (9) فرضيات صفرية للفرضيات الجزئية، مما يعني رفض الفرضية الصفرية (H0) للفرضية الفرعية السادسة، وقبول الفرضية البديلة (H1) لها، أي أن المراجعين الداخليين ومشرفي المنظومة تؤكد إجابتهم علي أن المصارف المشاركة في الدراسة بها نظام رقابة يمكن من خلاله التغلب علي آثار الكارثة لتحقيق نظام فعال وضمان توافر التطبيقات والبرامج والأجهزة الضرورية للحفاظ علي تشغيل المصرف في الحالات الطارئة بالإضافة إلي تحديد الوقت اللازم لاستعادة الإعمال عند المستوى الطبيعي لها مما يدل علي فعالية آليات الرقابة في التغلب علي آثار الكارثة.

7) نتائج اختبار الفرضية الفرعية السابعة

يوضح هذا الجدول نتائج اختبار الفرضية الفرعية السابعة عند مستوى معنوية (0.05).

جدول 7 نتائج اختبار الفرضية الفرعية السابعة

الأسئلة المتعلقة بالفرضية	المراجعين الداخليين			مشرفي المنظومة		
	المتوسط الحسابي	الدلالة الإحصائية	القرار الإحصائي	المتوسط الحسابي	الدلالة الإحصائية	القرار الإحصائي
يتم وقف التعامل علي أي حساب غير مستخدم لمدة (6) شهور.	4.93	0.000	رفض H_0	4.93	0.000	رفض H_0
وضع برامج الحماية ضد الفيروسات بما فيها البرامج الخاصة بفحص رسائل البريد الالكتروني الواردة، بالإضافة إلي التحديث المستمر لتلك البرامج.	4.80	0.000	رفض H_0	4.93	0.000	رفض H_0
تنشيط الحسابات الالكترونية يتم بعد التسجيل علي الموقع ويستطيع المستخدم الخروج بالخاصية الملائمة (Sign out) أو بعد مرور وقت قصير جداً من التوقف عن الاستخدام.	4.67	0.000	رفض H_0	4.80	0.000	رفض H_0
منع الدخول علي الحساب بعد ثلاث محاولات غير ناجحة لإدخال الهوية مع تسجيل تلك المحاولات حتى يتم متابعتها.	4.40	0.000	رفض H_0	4.87	0.000	رفض H_0
توفير بطاقتي هوية (ID) لكل مستخدم لعمليات المصرف الالكترونية الأولي تستخدم في الاستعلامات العامة والثانية تستخدم في إجراء التحويلات والصفقات النقدية.	3.93	0.001	رفض H_0	3.73	0.010	رفض H_0
استخدام التشفير للمعلومات السرية والخاصة وهويات المستخدمين وكلمات المرور.	3.73	0.016	رفض H_0	4.20	0.000	رفض H_0
حصر التحويلات النقدية علي الحسابات في نفس المصرف (المرسل والمرسل إليه في نفس المصرف).	3.47	0.131	قبول H_0	3.60	0.023	رفض H_0
وضع حد للصفقات النقدية الالكترونية التي تتم في اليوم الواحد علي نفس الحساب.	3.13	0.670	قبول H_0	3.20	0.384	قبول H_0
استخدام حوائط النار (أجهزة - برامج) لرقابة وحماية الاتصالات بين الشبكة الداخلية والشبكات الخارجية مثل الانترنت.	2.93	0.843	قبول H_0	3.07	0.827	قبول H_0

بينت نتائج اختبار الفرضية الفرعية السابعة للمراجعين الداخليين رفض عدد (6) فرضيات صفرية للفرضيات الجزئية من أصل (9) فرضيات صفرية، أما فيما يخص نتائج اختبار مشرفي المنظومة فتم رفض عدد (7) فرضيات صفرية من أصل (9) فرضيات صفرية للفرضيات الجزئية، مما يعني رفض الفرضية الصفرية (H0) للفرضية الفرعية السابعة، وقبول الفرضية

البديلة (H1) لها، أي أن المراجعين الداخليين ومشرفي المنظومة أشاروا إلي أن المصارف المشاركة في الدراسة بها نظام رقابة يمكن من خلاله التقليل من الاختراقات الأمنية في عمليات الاتصالات والانترنت والمصارف الالكترونية، مما يدعم فعالية آليات الرقابة للمنظومة المصرفية الموحدة.

8) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثامنة

يوضح هذا الجدول نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثامنة عند مستوى معنوية (0.05).

جدول 8 نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثامنة

الأسئلة المتعلقة بالفرضية	المراجعين الداخليين			مشرفي المنظومة		
	المتوسط الحسابي	الدلالة الإحصائية	القرار الإحصائي	المتوسط الحسابي	الدلالة الإحصائية	القرار الإحصائي
كل مخرجات أنظمة المعلومات الهامة يتم الاحتفاظ بها في حجرات مقفلة.	4.60	0.000	رفض H_0	4.47	0.000	رفض H_0
الدخول المصرح به للمعلومات الهامة يجب أن يتم مراقبته وتحديده للمستخدمين المصرح لهم خلال فترة التصريح.	4.47	0.000	رفض H_0	4.40	0.000	رفض H_0
استخدام الآلات المخصصة للتخلص من ا الأوراق التي تم الانتهاء منها.	3.93	0.017	رفض H_0	4.40	0.000	رفض H_0
طباعة وتوزيع النسخ الورقية لمخرجات المنظومة يتم ختمها بالوقت والتاريخ في ظل إشراف ملائم.	3.80	0.041	رفض H_0	4.13	0.002	رفض H_0
إجراء مراجعة عشوائية للمدخلات والمخرجات للتحقق من التشغيل الصحيح.	2.33	0.086	قبول H_0	2.20	0.028	رفض H_0

وأضحت نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثامنة للمراجعين الداخليين رفض عدد (4) فرضيات صفرية للفرضيات الجزئية من أصل (5) فرضيات صفرية، أما نتائج اختبار مشرفي المنظومة فتم رفض جميع الفرضيات الصفرية الجزئية، مما يعني رفض الفرضية الصفرية (H0) للفرضية الفرعية الثامنة، وقبول الفرضية البديلة (H1) لها، أي أن المراجعين الداخليين ومشرفي المنظومة متفقون على أن المصارف المشاركة في الدراسة بها نظام رقابة يمكن خلاله تحسين أمن النتائج لحماية كافة مخرجات المنظومة الموحدة من الوصول غير المصرح به وهذا يدل علي فعالية آليات الرقابة في تحسين أمن النتائج.

9) نتائج اختبار الفرضية الفرعية التاسعة

يوضح هذا الجدول نتائج اختبار الفرضية الفرعية التاسعة عند مستوى معنوية (0.05).

جدول 9 نتائج اختبار الفرضية الفرعية التاسعة

الأسئلة المتعلقة بالفرضية	المراجعين الداخليين			مشرفي المنظومة		
	المتوسط الحسابي	الدلالة الإحصائية	القرار الإحصائي	المتوسط الحسابي	الدلالة الإحصائية	القرار الإحصائي
وجود تحديد واضح لمسؤوليات والتزامات كلا الطرفين في تعاقدات خدمات التعهيد،	2.80	0.531	قبول H_0	2.67	0.265	قبول H_0
توثيق متطلبات الرقابة المستهدفة من قبل المصرف والتي يجب أن يلتزم بها موفر خدمات التعهيد.	2.73	0.452	قبول H_0	2.47	0.135	قبول H_0
توفير التصريحات اللازمة لمقدم خدمات التعهيد حتى يتمكن من أداء الإعمال المكلف بها.	2.73	0.469	قبول H_0	2.47	0.120	قبول H_0
تحديد مستوى الأداء الرقابي.	2.07	0.029	رفض H_0	1.53	0.000	رفض H_0
تقييم الأداء الرقابي لموفر خدمات التعهيد من قبل المصرف.	2.00	0.015	رفض H_0	1.83	0.024	رفض H_0

أظهرت نتائج اختبار الفرضية الفرعية التاسعة للمراجعين الداخليين وكذلك مشرفي المنظومة قبول عدد (3) فرضيات صفرية للفرضيات الجزئية من أصل (5) فرضيات صفرية، مما يعني قبول الفرضية الصفرية (H0) للفرضية الفرعية التاسعة، ورفض الفرضية البديلة (H1) لها، أي أن المراجعين الداخليين ومشرفي المنظومة أكدوا أن المصارف المشاركة في الدراسة بها نظام رقابة لا يمكن من خلاله تحسين أمن خدمات التعهيد ورقابة أنشطتها لضمان سرية وسلامة المنظومة الموحدة، وهذا يدل علي عدم فعالية آليات الرقابة في تحسين أمن خدمات التعهيد في المصارف المشاركة في الدراسة.

10) نتائج اختبار الفرضيات الفرعية

يوضح هذا الجدول ملخص نتائج اختبار الفرضيات الفرعية عند مستوى معنوية (0.05).

جدول 10 نتائج اختبار الفرضيات الفرعية

الفرضيات الفرعية للدراسة	المراجعين الداخليين	مشرفي المنظومة
لا تخفض آليات الرقابة من الخطأ والغش.	رفض H_0	رفض H_0
لا تخفض آليات الرقابة من الوصول المادي.	رفض H_0	رفض H_0
لا تخفض آليات الرقابة من الوصول المنطقي.	رفض H_0	رفض H_0

لا تحسن آليات الرقابة من أمن البيانات.	رفض H_0	رفض H_0
لا تحسن آليات الرقابة من تطبيق معايير التوثيق.	قبول H_0	قبول H_0
لا تمكن آليات الرقابة من التغلب علي آثار الكارثة	رفض H_0	رفض H_0
لا تخفض آليات الرقابة من الاختراقات الأمنية في عمليات التجارة الالكترونية والاتصالات والانترنت.	رفض H_0	رفض H_0
لا تحسن آليات الرقابة من أمن النتائج.	رفض H_0	رفض H_0
لا تحسن آليات الرقابة من أمن خدمات التعهيد.	قبول H_0	قبول H_0

أظهرت نتائج الاختبار للمراجعين الداخليين وكذلك لمشرفي المنظومة قبول فرضيتان صفريتان فرعيتان وهما تحديداً الفرضية الفرعية الخامسة والفرضية الفرعية التاسعة ورفض باقي الفرضيات الصفرية الفرعية السبعة أي رفض (7) من أصل (9) فرضيات فرعية صفرية، مما يعني رفض الفرضية الصفرية (H0) للفرضية الرئيسية للدراسة، وقبول الفرضية البديلة (H1) لها، أي أن المراجعين الداخليين ومشرفي المنظومة أكدوا علي أن الرقابة في المنظومة المصرفية الموحدة في المصارف الليبية فعالة.

2.8 تحليل بيانات الدراسة المجمعة بالملاحظة:

تم تحليل البيانات التي جمعت بإستخدام الملاحظة المباشرة وذلك بالاعتماد علي الأسئلة الواردة في استمارة الاستبيان كأساس لتجميع الملاحظات وذلك من خلال المشاهدة الشخصية لآليات الرقابة المطبقة في واقع العمل المصرفي، والتي احتوت علي عدد (9) آليات وذلك كما يلي:

أ- **نتائج الملاحظة حول آليات خفض الخطأ والغش (الفرضية الفرعية الأولي):** تهدف هذه الآليات إلي تخفيض فرص ارتكاب الخطأ والغش وزيادة فرص اكتشافها، وتحتوى علي عدد (5) أسئلة (للحكم على فاعلية هذه الآليات)، و أظهرت الملاحظة تحديداً فيما يتعلق بالأسئلة الثلاثة أرقام (3)، (4)، (5)، نتائج بعكس الاستبيان لكل من المراجعين الداخليين ومشرفي المنظومة، فقد تبين من خلال الملاحظة عدم وجود إشراف على الوظائف الرقابية وعدم تناوب الواجبات بفرض تقليل فرص حدوث الغش وزيادة احتمال اكتشاف الأخطاء وعدم منح إجازات إجبارية للعاملين وبذلك فان نظام رقابة بالمصارف المشاركة بالدراسة لا يمكن من خلاله تخفيض الخطأ والغش وزيادة فرص اكتشافها ويعني ذلك عدم فعالية آليات رقابة خفض الخطأ والغش.

ب- **نتائج الملاحظة حول آليات رقابة الوصول المادي(الفرضية الفرعية الثانية):** تهدف هذه الآليات إلي حماية حجرات وأجهزة وتجهيزات الحاسب الآلي من الوصول غير المصرح و تحتوى علي عدد (5) أسئلة (للحكم على فاعلية هذه الآليات)، و أظهرت الملاحظة المتعلقة بالأسئلة الأربعة من رقم (2) إلى رقم (5) نتائج معاكسة تماماً للمتحصل عليها عن طريق الاستبيان لكل من المراجعين الداخليين ومشرفي المنظومة، فقد اتضح من خلال الملاحظة المباشرة في واقع العمل عدم تركيب أجهزة إنذار على معدات أجهزة الحاسب الآلي وعدم وجود سجلات للدخول والخروج إلى ومن حجرات الحاسب الآلي فضلاً عن عدم وجود سجلات للزائرين لهذه الحجرات كما لا يوجد أي نوع تامين ضد المخاطر المحتمل وقوعها والمتعلقة بأعمال الحاسب الآلي. وبذلك نظام رقابة بالمصارف المشاركة بالدراسة لا يمكن من خلاله تخفيض الوصول المادي ومنع الوصول غير المصرح به لحجرات ومعدات المنظومة الموحدة مما يدل علي عدم فعالية آليات الرقابة في تخفيض الوصول المادي.

ت- **نتائج الملاحظة حول آليات رقابة الوصول المنطقي(الفرضية الفرعية الثالثة):** تهدف هذه الآليات إلي حماية أجهزة الحاسب الآلي من الاستخدام غير المصرح به وهي تحتوى علي عدد (17) سؤال (للحكم على فاعلية هذه الآليات)، وأظهرت نتائج الملاحظة بأن هناك اختلاف بسيط نسبياً مع نتائج المراجعين الداخليين ونتائج مشرفي المنظومة وهذا الاختلاف لا يؤثر علي القرار المتخذ للحكم علي فعالية آليات رقابة الوصول المنطقي، وذلك بالنسبة للأسئلة أرقام (10)،(15)،(17)، وبذلك فأن النتائج المتحصل عليها عم طريق الاستبيان من المراجعين الداخليين ومشرفي المنظومة دعمتها في نفس الاتجاه النتائج المتحصل عليها عن طريق الملاحظة وأكدت جميعها أن المصارف المشاركة في الدراسة يوجد لديها نظام رقابة يمكن من تخفيض الوصول المنطقي وحماية أجهزة الحاسب من الاستخدام غير المصرح به، وهذا يدل علي فعالية آليات الرقابة في تخفيض الوصول المنطقي في المصارف المشاركة في الدراسة.

ث- **نتائج الملاحظة حول آليات رقابة أمن البيانات (الفرضية الفرعية الرابعة):** تهدف هذه الآليات إلي حماية البيانات والمعلومات سواء كانت هذه البيانات موجودة علي أجهزة الحاسب الآلي أو محفوظة في صورة رقمية أو صورة ورقية وهي تحتوي

علي عدد (11) سؤال (للحكم على فاعلية هذه الآليات)، واتفقت نتائج الملاحظة مع النتائج المتحصل عليها من الاستبيان من كل من المراجعين الداخليين ومشرفي المنظومة مع وجود اختلاف بسيط نسبياً لا يؤثر في الحكم حول فعالية آليات رقابة أمن البيانات وهما السؤالين أرقام (7)،(8)، وأشارت جميع هذه النتائج أن المصارف المشاركة في الدراسة لديها نظام رقابة يمكن من خلاله تحسين أمن البيانات وحمايتها سواء كانت هذه البيانات موجودة علي أجهزة الحاسب الآلي أو محفوظة في صورة رقمية أو ورقية، مما يدل علي فعالية آليات الرقابة في تحسين أمن البيانات.

ج- **نتائج الملاحظة حول آليات رقابة تطبيق معايير التوثيق(الفرضية الفرعية الخامسة):** تهتم هذه الآليات بتحسين معايير التوثيق في المصارف الليبية التي تعمل وفقاً للمنظومة المصرفية الموحدة وهي تحتوى علي (3) أسئلة (للحكم على فاعلية هذه الآليات)، وأظهرت نتائج الملاحظة إهمال معظم المصارف المشاركة في الدراسة تطبيق آليات رقابة معايير التوثيق، وذلك يشير إلى أن المصارف المشاركة في الدراسة لديها نظام رقابة لا يمكن من خلاله تحقيق نظام رقابي فعال يتضمن الإجراءات الرقابية الملائمة لبيئة النظام وتطبيقاته، ولا يعمل وفقاً لمواصفات التشغيل المعيارية، مما يدل علي عدم فعالية آليات الرقابة في تحسين تطبيق معايير التوثيق، وهذا ما أكدته أيضاً نتائج المراجعين الداخليين ونتائج مشرفي المنظومة أيضاً.

ح- **نتائج الملاحظة حول آليات خطة التغلب علي آثار الكارثة (الفرضية الفرعية السادسة):** تهدف هذه الآليات إلي التحقق من مدى وجود خطة شاملة للتغلب علي آثار أي الكارثة محتملة الحدوث وتتضمن تلك الخطة كل التطبيقات والبرامج والأجهزة الضرورية للحفاظ علي تشغيل المصرف في الحالات الطارئة، وهي تحتوي علي عدد (9) أسئلة (للحكم على فاعلية هذه الآليات).

ومن خلال الملاحظة تبين، أن نتيجة السؤال رقم (3) فقط جاءت في نفس سياق نتائج الاستبيان المتحصل عليها من كل من المراجعين الداخليين ومشرفي المنظومة، أما نتائج الملاحظة فيما يخص ألثمان أسئلة الأخرى فجات معاكسة تماماً للنتائج التي سبق الوصول إليها عن طريق الاستبيان لكل من المراجعين الداخليين ومشرفي المنظومة ويبين ذلك أن المصارف المشاركة في الدراسة لديها نظام رقابة لا يمكن من خلاله

التغلب علي آثار الكارثة لتحقيق نظام فعال وضمان توافر التطبيقات والبرامج والأجهزة الضرورية للحفاظ علي تشغيل المصرف في الحالات الطارئة وتحديد مسؤولية كل فرد بالإضافة إلي تحديد الوقت اللازم لاستعادة الإعمال عند المستوى الطبيعي لها مما يدل علي عدم فعالية آليات الرقابة في التغلب علي آثار الكارثة.

خ- **نتائج الملاحظة حول آليات الرقابة الخاصة بالانترنت والاتصالات والمصارف الالكترونية (الفرضية الفرعية السابعة):** تهدف هذه الآليات إلى الحد من الاختراقات الأمنية في عمليات الاتصالات والإنترنت في المصارف الليبية التي تعمل وفقاً للمنظومة المصرفية الموحدة وهي تحتوى علي عدد (9) أسئلة (للحكم على فاعلية هذه الآليات)، وأظهرت نتائج الملاحظة بأن هناك خلاف مع نتائج المراجعين الداخليين ونتائج مشرفي المنظومة بالنسبة للأسئلة أرقام (5)، (6)، (7)، و يمكن القول أن المصارف المشاركة في الدراسة بها نظام رقابة لا يمكن من خلاله تقليل الاختراقات الأمنية في عمليات الاتصالات والانترنت والمصارف الالكترونية مما يدل علي عدم فعاليتها، وهذا خلاف ما توصلت إليه نتائج المراجعين الداخليين ونتائج مشرفي المنظومة.

د- **نتائج الملاحظة حول آليات رقابة أمن النتائج (الفرضية الفرعية الثامنة):** تهدف هذه الآليات إلي حماية مخرجات الحاسب الآلي من الوصول غير المصرح به وهي تحتوى علي عدد (5) أسئلة (للحكم على فاعلية هذه الآليات)، ومن خلال الملاحظة تبين أن نتيجة السؤال رقم (1) فقط، جاءت في نفس سيق نتائج الاستبيان المتحصل عليه من كل من المراجعين الداخليين ومشرفي المنظومة.

أما نتائج الملاحظة فيما يخص أربع الأسئلة الأخرى فجاءت معاكسة تماماً للنتائج التي سبق الوصول إليها عن طريق الاستبيان لكل من المراجعين الداخليين ومشرفي المنظومة، ويبين ذلك أن المصارف المشاركة في الدراسة بها نظام رقابة لا يمكن من خلاله تحسين أمن النتائج لحماية كافة مخرجات المنظومة الموحدة من الوصول غير المصرح به وهذا يدل علي عدم فعالية آليات الرقابة في تحسين أمن النتائج.

ذ- **الملاحظة حول آليات رقابة أمن خدمات التعهيد (الفرضية الفرعية التاسعة):** تهدف هذه الآليات إلي رقابة الخدمات التي يتم تعهيدها ورقابة أنشطة موفر خدمات التعهيد لضمان سرية وسلامة نظم المعلومات وهي تحتوى علي عدد (5) أسئلة (للحكم على

فاعلية هذه الآليات)، وتبين من خلال الملاحظة بأن هناك اتفاق في نتائج المتحصل عليها عن طريق الاستبيان لكل من المراجعين الداخليين ومشرفي المنظومة باستثناء السؤال رقم (4) فقد كان هناك اختلاف بسيط نسبياً لا يؤثر في الحكم على فعاليه تلك الآليات، وتبين أن المصارف المشاركة في الدراسة بها نظام رقابة لا يمكن من خلاله تحسين أمن خدمات التعهيد ورقابة أنشطتها لضمان سرية وسلامة المنظومة الموحدة، وهذا يدل علي عدم فعالية آليات الرقابة في تحسين أمن خدمات التعهيد في المصارف المشاركة في الدراسة.

ر- **ملخص نتائج الملاحظة حول فعالية الرقابة للمنظومة المصرفية الموحدة في ليبيا:**

يوضح الجدول رقم (11) ملخص نتائج الملاحظة حول آليات الرقابة بالمنظومة المصرفية الموحدة بالمصارف في ليبيا، ويبين الجدول(11)، أنه باستثناء فاعلية الآليات رقمي (3) و(4) فانه السبع الآليات الأخرى ثبت عدم فاعليتها، وبذلك فأن نتائج الملاحظة تدل على عدم فاعلية آليات الرقابة في المنظومة المصرفية الموحدة بالمصارف الليبية المشاركة بالدراسة، وهذه النتيجة معاكسة تماماً للنتيجة التي تم توصل إليها عن طريق الاستبيان.

جدول 11 ملخص نتائج الملاحظة

م	آليات الرقابة للمنظومة المصرفية الموحدة	التعليق
1	آليات رقابة خفض الخطأ والغش.	ليست فعالة
2	آليات رقابة خفض الوصول المادي.	ليست فعالة
3	آليات رقابة خفض الوصول المنطقي.	فعالة
4	آليات الرقابة أمن البيانات.	فعالة
5	آليات رقابة معايير التوثيق.	ليست فعالة
6	آليات خطة التغلب علي آثار الكارثة	ليست فعالة
7	آليات رقابة الاختراقات الأمنية في عمليات التجارة الالكترونية والاتصالات والانترنت.	ليست فعالة
8	آليات رقابة أمن النتائج.	ليست فعالة
9	آليات رقابة أمن خدمات التعهيد.	ليست فعالة

9. الخـلاصــة

الجدول رقم (12) يلخص النتائج التي تم التوصل إليها عن طريق الاستبيان والملاحظة وتبين من خلال ما يظهره الجدول (12) أن هناك اتفاق في النتائج المتحصل عليها من

الاستبيان لكل من المراجعين الداخليين ومشرفي المنظومة والملاحظة وذلك فيما يخص ثبوت فاعلية عدد آليتان للرقابة هما تحديداً الآليات المرتبطتان بالفرضيات الفرعية الثالثة والرابعة والمتعلقتان بخفض الوصول المنطقي وامن البيانات على التوالي، بالإضافة. بالإضافة إلى الاتفاق فيما يخص ثبوت عدم فاعلية عدد آليتان للرقابة هي تحديداً الآليتان المرتبطتان بالفرضيتين الخامسة والتاسعة والمتعلقتان برقابة معايير التوثيق ورقابة امن خدمات التعهيد على التوالي. وفيما عدا هذا الاتفاق في النتائج المتحصل عليها من الاستبيان والملاحظة في الأربع فرضيات المذكورة أوضحت نتائج الملاحظة المرتبطة بالخمس فرضيات الأخرى عدم فاعليتها في حين أظهرت نتائج الاستبيان لكل من المراجعين الداخليين ومشرفي المنظومة فاعليتها، وبذلك فأنه وفقاً لنتائج الاستبيان فأن الرقابة بالمنظومة المصرفية الموحدة في ليبيا فعالة، بينما وفقاً للنتائج المتحصل عليها من الملاحظة فأن الرقابة بالمنظومة المصرفية الموحدة في ليبيا غير فعالة.

وكون النتائج المتحصل عليها عن طريق الملاحظة هي أكثر موضوعية عن مثيلتها بالاستبيان، وان الحقائق المرتبطة بأسئلة الفرضيات تم مشاهدتها كما هي على ارض الواقع وكون جميع هذه الأسئلة مرتبطة بحقائق لها وجود مادي وليست وجهات نظر أو أفكار. يشير ذلك إلى أن الإجابات التي تم الحصول عليها جانبت الحقائق الموجودة فعلياً وقد يكون من أسباب ذلك أنهم أجابوا وفقاً لما يجب أن يكون وليس ما هو موجود فعلياً حرصاً منهم على سمعه وكفاءة مصارفهم، بالإضافة إلى اعتقادهم بأن مثل هذه المعلومات لها حساسية وسرية خاصة قد تؤثر في أعمالهم، فضلاً عن أن إحتمال الحصول على إجابات مضللة هي من أهم عيوب الاستبيان.

وفي ضوء ما سبق فأن هذه الدراسة أظهرت عدم موضوعية النتائج المتحصل عليها عن طريق الاستبيان من المصارف الليبية، ووفرت دليل علمي على ضعف وعدم فاعلية الرقابة بالمنظومة المصرفية الموحدة في المصارف الليبية.

جدول 12 ملخص نتائج استمارة الاستبيان عند مستوى معنوية (0.05) مقارنة مع نتائج الملاحظة عند مستوى (0.7).

آليات الرقابة للمنظومة المصرفية الموحدة	استمارة الاستبيان		الملاحظة
	المراجعين الداخليين	مشرفي المنظومة	
آليات رقابة خفض الخطأ والغش.	فعالة	فعالة	ليست فعالة
آليات رقابة خفض الوصول المادي.	فعالة	فعالة	ليست فعالة
آليات رقابة خفض الوصول المنطقي.	فعالة	فعالة	فعالة
آليات الرقابة أمن البيانات.	فعالة	فعالة	فعالة
آليات رقابة معايير التوثيق.	ليست فعالة	ليست فعالة	ليست فعالة
آليات خطة التغلب علي آثار الكارثة	فعالة	فعالة	ليست فعالة
آليات رقابة الاختراقات الأمنية في عمليات التجارة الالكترونية والاتصالات والانترنت.	فعالة	فعالة	ليست فعالة
آليات رقابة أمن النتائج.	فعالة	فعالة	ليست فعالة
آليات رقابة أمن خدمات التعهيد.	ليست فعالة	ليست فعالة	ليست فعالة

10. توصيـات الدراســة

في ضوء أهدافها وبناءً علي النتائج التي تم التوصل إليها أوصت الدراسة بالتالي:

1. أن تقوم المصارف بتخصيص اهتمام كبير بموضوع الرقابة في المنظومة المصرفية الموحدة وتلافي نقاط الضعف فيها.
2. توعية المراجعين الداخليين ومشرفي المنظومة المصرفية الموحدة العاملين في المصارف الليبية بالدور المنتظر منهم في تقييم نظم الرقابة للمنظومة المصرفية الموحدة، وتحديد الإخطار التي تهددها. والمشاركة في اختيار الضوابط الرقابية الملائمة لمواجهة هذه الإخطار، والمشاركة في إعداد برامج لتوعية إدارات المصارف الليبية والعاملين بها بأهمية أمن المعلومات المحاسبية.
3. ضرورة اهتمام مصرف ليبيا المركزي والجامعات والمراكز البحثية المختصة في ليبيا بصقل القدرات العلمية للمحاسبين والمراجعين وأخصائيين تقنية المعلومات في مجال الرقابة في نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية.
4. توفير برامج تدريب مهني متخصص للمراجعين الداخليين وأخصائي تقنية المعلومات في مجال رقابة المعلومات المحاسبية الالكترونية، بهدف إعداد كوادر قادرين علي القيام بالدور المطلوب منهم في مجال رقابة نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية.

5. يجب توجيه مزيد من البحث الأكاديمي نحو البحوث التي تعالج الموضوعات الحديثة في مجال الرقابة في نظم المعلومات المحاسبية وأثرها علي الإحكام المهنية عند تقييم نظام الرقابة الداخلية.
6. تبني كليات الاقتصاد بمختلف الجامعات الليبية وخاصة أقسام المحاسبة بالتعاون مع مصرف ليبيا المركزي بإقامة الندوات والمؤتمرات العلمية التي تناقش التهديدات الرقابية لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، وسبل واستراتيجيات التعامل معها وإدارتها.
7. تجنب تجميع البيانات عن طريق الاستبيان في الدراسات المرتبطة بالمصارف الليبية بشكل خاص وفي البيئة الليبية بشكل عام، وذلك قدر الإمكان طالما توافرت وسائل تجميع بيانات أخرى أفضل من الاستبيان أو استخدام وسيلة أخرى إلي جانب الاستبيان.
8. أجراء المزيد من البحوث في هذا المجال باستخدام منهجيات أخرى قد تساهم في زيادة المعرفة حول موضوع الدراسة.

11. المراجـــع

الجبالى، م. 2002. الاتجاهات الحديثة فئ ظل المتغيرات التكنولوجية في نظم المعلومات المحاسبية: مجلة العلمية للاقتصاد والتجارة العدد الأول كلية التجارة جامعة عين شمس.

الحكيم، س. 2010. امكانية الرقابة علي نظم المعلومات المحاسبية ذات الطابع الاقتصادي: مجلة جامعة دمشق الاقتصادية، المجلد 26، العدد الاول.

السقا، أ. 1997. المراجعة الداخلية – الجوانب المالية والتشغيلية: الجمعية السعودية للمحاسبين، السعودية.

الالوسي، ح. 1984. المعايير الدولية للمراجعة أهميتها: وكيفية التعامل معها عربياً: مجلة أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، العدد السابع، الصفحات 244- 267.

الدرسي، م. 2008. مدى إدراك إدارات المصارف التجارية الليبية لمخاطر التشغيل المصرفي: رسالة ماجستير غير منشورة أكاديمية الدراسات العليا بنغازي.

الشريف، إ. 2006. متطلبات تطوير مهنة المحاسبة في ليبيا، المؤتمر الوطني الأول حول المحاسبة: غرفة التجارة والصناعة، الصفحات 6 – 8، طرابلس – ليبيا.

الشريف، إ. 2012. نظام هارفارد للمراجع، حلقة نقاش، أكاديمية الدراسات العليا بنغازي.

الشريف، ح. 2006. مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية: رسالة ماجستير كلية التجارة الجامعة الإسلامية غزة.

الفرطاس، أ. 2002. مدى توفير إجراءات الرقابة الداخلية الحاسبية في الأنظمة الإلية المستخدمة في فروع المصارف التجارية الليبية العامة بمدينة بنغازي: رسالة ماجستير غير منشورة أكاديمية الدراسات العليا بنغازي – ليبيا.

الفيتوري، غ. 2007. مدى توافر مقومات تطبيق مدخل التكلفة علي أساس النشاط في المصارف التجارية الليبية: رسالة ماجستير غير منشورة كلية الاقتصاد جامعة قاريونس، بنغازي – ليبيا.

بلقاسم، م. 2006. أثر تكنولوجيا المعلومات علي أداء المراجع: المؤتمر الوطني الأول حول المحاسبة– غرفة التجارة والصناعة، طرابلس– ليبيا.

بوحوش، ع. 1995. مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث: ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر.

جل، أ. 2010. مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية العراقية الأهلية من وجهة نظر الإدارة: رسالة ماجستير كلية الإعمال جامعة الشرق الأوسط.

حمادة، ر. 2010. أثر الضوابط الرقابية العامة لنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية: مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد الأول، دمشق – سوريا.

حمني، ح. 2006. آليات رقابة البنك المركزي علي البنوك التجارية وفعاليتها: رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية قسنطينة – الجزائر.

حسين، أ. 2005. نظم المعلومات المحاسبية الإطار الفكري والنظم التطبيقية: كلية التجارة، جامعة الإسكندرية – مصر.

رسلان، م . الشيشني، ح. 2005. مبادئ المراجعة مدخل معاصر: كلية التجارة جامعة طنطا – مصر.

صندوق النقد الدولي. 1994. متطلبات الرقابة الداخلية في المصارف: الاجتماع الرابع، الصفحات 8–10، www.amf.org [2015/12/07].

راضى، م . السقا، أ. 2005. الاتجاهات الحديثة في المراجعة المالية: كلية التجارة، جامعة طنطا – مصر.

طلبه، م. 2004. الحاسب ونظم المعلومات الإدارية: مجموعة كتب الدلتا، صمر.

عبد المجيد، م. 1999. مسؤولية مراقب الحسابات عن اكتشاف الأخطاء والغش فى ظل النظم الالكتروني.

قطناني، خ. 2007. البيئة المصرفية وأثرها علي كفاءة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية دراسة تحليلية علي المصارف التجارية في الأردن: مجلة الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، المجلد العاشر، العدد الأول، الاردن.

لمين، ع. 2008. مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة الوطنية للتجهيزات الصناعية: رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر– الجزائر.

مبارك، ب. وبوشوشة، هـ. 2009. دور جودة أمن المعلومات المحاسبية في إدارة الأزمة المالية العالمية: المؤتمر العلمي الدولي السابع، جامعة الزرقاء – الأردن.

محمود، أ. 2006. مراجعة الحسابات في ظل بيئة التجارة الالكترونية والتقرير المالي الالكتروني: مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية العدد الخامس جامعة طرابلس – ليبيا.

مؤمن، س. 2007. الإحصاء ألاستنتاجي: الطبعة الثانية، دار الكتب الوطنية بنغازي ليبيا.

ميلاد الساحلي، أ. 2010. رئيس اللجنة التسييرية المؤقتة لمصرف شمال إفريقيا، في زيارة لمدينة بنغازى، 5 مارس مقابلة.

Crott, M., 1998. The Fondations of Social Research, London, Sage.

Grotty, J. and Johnson, P. 1997. Research Methods for Managers, London, Paul Chapman.

Hennessry . Johan I., 1991. Recording of Lease Obligation and Related Property Rights, the Journal of Accountancy

Hopper, T. and Powell, A. 1985. Making Sense of Research into the Organizational and Social Aspects of Management Accounting: A review of Underlying Assumptions, Journal of Management Studies, 22 (5), PP. 429-56.

Hussey, J. Hssey, R. 1997. Business Research, UK, Antony Rowe.

Fredrik. B. 2001. Implementing Information Security Management Systems, An Empirical Study of Critical Success Factors.

ISO/IEC, 27002. 2005. Information Technology Security Techniques, Code of Practice for Information Security Management, www.iso27001security.com access time [15/05/2012].

ISO/IEC, 27000. 2009. Information Technology, Security Techniques, Information Security Management Systems, Overview and Vocabulary, First Edition, Reference number ISO/IEC2700:2009(E), www.iso.com access time [15/05/2012].

Jacobs, J. Weiner, S. 1997. The CPA, s Role in Disaster Recovery Planning, The CPA Journal, www.nysscpa.org access time [17/08/2012].

Ko, S. Geuk, L. Yun, J. 2005. Development of an Intelligent Security Evaluation Indices System for an Enterprise Organization, Computer Science, LNAI.3682, PP.1029-1035, www.springerlink.com access time [08/08/2012].

United States General Accounting Office, (GAO). 2003. Information Security Computer Control over Key Treasury Internet Payment System, www.gao.gov access time [22/07/2012].

Wakefiled, R. 2000. IT Security Issues, the CPA Journal, www.nysscpa.org access time [04/07/2012].

Wayne, A. 2002. Barnett's Independent Bank and Trust Blue Water, Texas Information Security Policy.

Luehlfing, S. 2000. Defending the Security of the Accounting System, The CPA Journal, www.nysscpa.org access time [12/05/2012].

Chapin, A. Steven, A. 2005. How Can Security Be Measured? Information Systems Control Journal, www.isaca.com access time [25/07/2012].

Cerullo, M. 2005. Threat Assessment and Security Measures Justification for Advanced IT Networks, www.isaca.com access time [22/07/2013].

National Institute of Stander and Technology. 2008. Guide for Assessing the Security Controls in Federal Information Systems, U.S. Department of Commerce Special Publication, Washington DC: Government Printing Office.

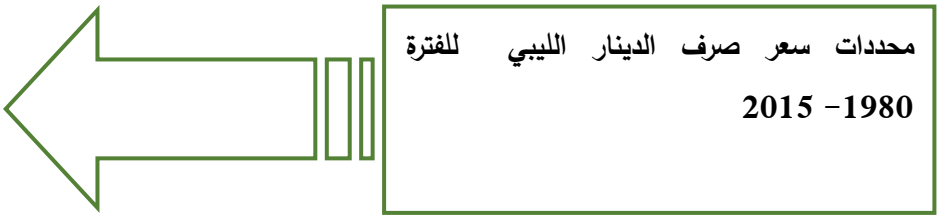

محددات سعر صرف الدينار الليبي للفترة 1980- 2015

د. سامي عمر ساسي[1]
د. يوسف يخلف مسعود[2]

المُلخص

تهدف هذه الدراسة إلى قياس وتحليل العوامل المؤثرة في سعر الصرف الاسمي للدينار الليبي وتحديد اتجاهها ومعرفة أيهما أكثر تأثيراً، ولتحقيق ذلك تم فحص وقياس العلاقة بين هذه المتغيرات في الآجلين الطويل والقصير بالاعتماد على أساليب التحليل الكمي القياسي المتمثلة في اختبارات جذر الوحدة ومنهجية التكامل المشترك، بالإضافة إلى اختبارات السببية لجرانجر ونموذج تصحيح الخطأ. وقد أظهرت النتائج وجود علاقة طردية في الأجل الطويل بين سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي وسعر الفائدة المحلي، بينما يرتبط سعر الصرف بعلاقة عكسية مع معدل التضخم المحلي وعرض النقود بمفهومه الواسع وحجم احتياطي الصرف الأجنبي وحساب الميزان التجاري والانكشاف الاقتصادي، كما أظهرت نتائج اختبار السببية وجود علاقة أحادية الاتجاه تتجه من معدل التضخم إلى سعر الصرف وعلاقة ذات اتجاه واحد تتجه من سعر الصرف إلى باقية المتغيرات التفسيرية، كذلك خلُصت نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ إلى وجود تأثير إيجابي لمعدل التضخم المحلي للعام السابق لكنه محدود على سعر الصرف الاسمي للدينار الليبي للعام الحالي في الأجل القصير.

الكلمات المفتاحية: إحتياطي الصرف الأجنبي، الانكشاف الاقتصادي، حساب الميزان التجاري، سعر صرف العملة المحلية، سعر الفائدة، معدل التضخم.

1. د. سامي عمر ساسي، محاضر، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – الجامعة المفتوحة، Salahsasi67@yahoo.com
2. د. يوسف يخلف مسعود، محاضر، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – الجامعة المفتوحة، dr.yusef@yahoo.com

1. المقدمة

ظل الاقتصاد الليبي لمدة من الزمن يعاني من اضطرابات هيكلية في ميزان المدفوعات، مما أدى إلى تعدد أسعار الصرف، وتدهور قيمة الدينار الليبي مقابل العملات الأجنبية الأخرى، وانعكس ذلك سلباً على مجمل الأداء الاقتصادي في البلاد. الأمر الذي أدى إلى تقلبات سعر صرف الدينار الليبي في المدى القصير، ودفع بالسلطات النقدية المتمثلة في المصرف المركزي إلى بذل الجهود والبحث عن آليات تُعين على استقرار سعر صرف الدينار الليبي في المدى الطويل. وعليه تطرح الدراسة التسؤلات التالية: ما هي العوامل الأكثر تأثيراً في سعر صرف الدينار الليبي؟ وما طبيعة اتجاهاتها؟ للإجابة على تساؤلات الدراسة تنطلق الدراسة من فرضية فحواها: أن سعر صرف الدينار الليبي يرتبط طردياً بحجم الناتج المحلي الإجمالي، وموقف حساب الميزان التجاري، واحتياطي النقد الأجنبي. وعكسياً بسعر الفائدة المحلي، وعرض النقود، ومعدلات التضخم والانفتاح الاقتصادي. وتعد معدلات التضخم أكثر المحددات تأثيراً على سعر الصرف في الأمد القصير، وحجم احتياطي الصرف الأجنبي في المدى الطويل.

تأتي أهمية الدراسة من كونها محاولة لتحديد أهم المحددات المؤثرة في سعر صرف الدينار الليبي، وقياس مدى هذا التأثير واتجاهاته، الأمر الذي قد يُعين متخذي وصناع القرار في الاقتصاد الليبي على رسم خطط وسياسات مستقبلية من شأنها أن تعمل على تلافي الآثار السلبية وتدعيم الآثار الإيجابية. ولقصد تحليل وتفسير أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في سعر صرف الدينار الليبي، وتحديد اتجاهات هذا التأثير، سيتم الاعتماد على استخدام الأساليب الكمية القياسية، المتمثلة في اختبارات السلاسل الزمنية، ومنهج التكامل المشترك. بالإضافة إلى اختبار السببية لجرانجر، فضلاً عن تقدير العلاقة باستخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM) في الأجلين القصير والطويل.

2. الإطار النظري: محددات سعر الصرف

تنطلق فكرة عملات الصرف من عدم وجود عملة دولية موحدة، يمكن أن تتخذها كافة الدول كوحدة لحساب والتبادل لتسوية وإتمام صفقات التبادل التي تتم فيما بينها.

خاصة وأن الذهب كعملة فقد تلك الصفة، مما تتطلب التأسيس لوجود عملات مختلفة يتم تحديد نسبها وفق سعر الصرف. لذلك يُعدُّ سعر صرف العملة أو القيمة الخارجية لعملة أي بلد من الأسعار المهمة، حيث تلعب سياسات تسعير العملة دورا أساسياً في حجم التجارة الخارجية، وتنعكس آثارها على النمو الاقتصادي، والتنمية الاقتصادية في جميع البلدان (بوزعكوك، 1993). ويتحدد سعر الصرف في سوق الصرف تبعاً لظروف العرض والطلب على العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية، وهذا حسب نظام الصرف المتبع وتدخلات السلطات النقدية.

لذلك تعددت النظريات والأفكار الاقتصادية التي حاولت تفسير التغيرات التي تطرأ على سعر صرف العملة المحلية وتحديد العوامل المسببة لتلك التغيرات. فأدرجت العديد من المتغيرات التفسيرية كمعدل التضخم، وسعر الفائدة، والناتج المحلي الإجمالي، موقف ميزان المدفوعات ومؤشر الإنفتاح الاقتصادي، وعرض النقود وغيرها من المتغيرات الأخرى، التي يعتقد أنها قد تفسر سلوك سعر صرف العملة المحلية.

1.2 أثر معدل النمو الاقتصادي

إذ يرى البعض أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي يُعَدُّ أحد العوامل الرئيسة التي ترتبط مع سعر الصرف للعملة المحلية بعلاقة إيجابية، مما يعني أنه كلما تحسن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ازدادت القيمة الحقيقية للعملة المحلية مقابل العملات الأخرى (Chowdhury، et. al.، 2014، Oriavwote، et. al.، 2012، Ahmed، 2014 ، سعيد، 2010، حسين وآخرون، 2005، الطاهر، 2013).

كما أكدت نتائج التحليل الإحصائية في الدراسة التي أجراها (Mirchandani،2013) على محددات سعر صرف العملة المحلية في الهند وجود علاقة إيجابية بين الناتج المحلي الإجمالي وسعر صرف العملة المحلية في الهند، إلا أن أثر هذه العلاقة معتدل في المدى الطويل وضئيل جدا في المدى القصير. وأكدت دراسة أُخرى على أن استجابة سعر الصرف الحقيقي للعملة المحلية للتغيرات التي تحدث في معامل معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي محدودة جدا ولكنها موجبة التأثير (Parveen،et. al.، 2012 ، بابكر، 2014).

بينما أظهرت النتائج على وجود ارتباط عكسي التأثير وذو أهمية من الناحية الإحصائية لمعامل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في سعر الصرف الحقيقي للعملة المحلية بالدراسة التي اجراها كل من: (أبكر، 2012، Khattak، et. al.، 2012). أمّا (Saeed ، et. al.،2012) فقد أثبتت نتائج دراسته أن استجابة سعر صرف العملة المحلية للتغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ضعيفة لكنها سالبة الأثر. في حين أفصحت نتائج دراسة أخرى (Udousung، et. al.، 2012) عن عدم أهمية متغير معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في تحديد سعر صرف العملة المحلية لاسيما في الأمد القصير.

مما سبق يتضح بأن العديد الدراسات السابقة أجمعت على وجود علاقة موجبة التأثير بين معامل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وسعر صرف العملة المحلية، إلا أنها إختلفت حول قدرة هذه العلاقة على تفسير التغيرات التي تحصل في سلوك سعر صرف العملة المحلية، حيث أشار البعض منها إلى قوة هذه العلاقة في شرح التغيرات التي تحدث في سعر صرف العملة المحلية، بينما أشار بعضها الأخر إلى محدودية هذه العلاقة في شرح وتفسير التغيرات التي تحصل في سعر صرف العملة المحلية. في حين يؤكد بعضها الأخر على وجود ارتباط عكسي التأثير لمتغير معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مع سعر صرف العملة المحلية وملموس من حيث قدرته على شرح التغيرات التي تحدث في سعر صرف العملة المحلية. كما أشارت دراسات أخرى إلى عدم أهمية متغير معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في تفسير التحركات التي تحدث في سعر صرف العملة المحلية.

2.2 أثر معدل التضخم

أما بخصوص معدل التضخم، وقدرته على تفسير التغيرات التي تحدث في سعر صرف العملة المحلية. فتشير بعض الدراسات على أن معدل التضخم يعد من ضمن العوامل الرئيسة في التأثير على سعر صرف العملة المحلية، حيث أكدت نتائج العديد من الدراسات على وجود أثر طردي بالغ الأهمية لمعدلات التضخم على سعر صرف العملة المحلية، من بين هذه الدراسات، دراسة (Parveen، et. al.، Khattak، 2012، et. al.، 2012) التي أظهرت نتائجهما أن الزيادة في معدلات التضخم أدت إلى المغالاة في سعر صرف "الروبية" عملة باكستان المحلية مقابل الدولار الأمريكي.

وخلصت أيضا الدراسة التي أجراها (Chowdhury، 2014)، et. al. خلال الفترة 1990-2012 في بنغلاديش إلى النتيجة ذاتها، حيث وجد أن لمعدلات التضخم أثر إيجابي وذو أهمية في التأثير على سعر صرف العملة المحلية. كما بينت النتائج التي توصلت إليها كل من (الناقة 2005، مصطفي وآخرون، 2014) أن المستوى العام للأسعار هو المتغير الأساسي الذي يفسر ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل العملة المحلية. وأن سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملة المحلية يتغير في نفس اتجاه المستوى العام للأسعار المحلية. وأيدت النتائج التي توصل إليها (Khan،2014) هذه النتيجة، حيث يرى بأن زيادة المعروض النقدي في باكستان خلال فترة الدراسة أدى إلى زيادة معدلات التضخم، الأمر الذي ترتب عنه تراجع في قيمة العملة المحلية في باكستان "الروبية" مقابل العملات الأجنبية. أمّا (Bashir، et. al. ، 2014) فقد أكد على وجود تأثير طردي لمعدل التضخم على سعر صرف العملة المحلية، إلا أن هذا التأثير يختفي في المدى القصير.

ومن جانب أخر نجد نتائج دراسات أخرى، برهنت على أن التغيرات في معدل التضخم لها أثار عكسية على معدلات سعر الصرف العملة المحلية، حيث تعتقد بعض الدراسات أن زيادة معدلات التضخم في البلاد ستدفع بمستثمري القطاعين الخاص والعام (المحليين والمقيمين) نحو سحب استثماراتهم وهذا سيخلق فائض في الطلب على العملات الأجنبية جراء ضغوط البيع بالعملة المحلية، مما يدفع بقيمة العملة المحلية نحو الانخفاض (أبكر، 2012، et. al.،Oriavwote،2012، Ahmed، 2014 ،).

وفي السياق ذاته، أكد (الطاهر، 2013) في دراسته على النتائج نفسها، حيث أكدت نتائج الدراسة على تأثر سعر صرف العملة المحلية عكسيا بالتغيرات التي تحدث في المستوى العام للأسعار المحلية. وأيد (محمد، 2004) على هذه النتيجة، حيث كشفت نتائج دراسته عن تأثر سعر صرف العملة المحلية بمعدلات التضخم. فارتفاع معدلات التضخم ستدفع بقيمة العملة المحلية نحو الانخفاض. وتبعا لذلك يتغير سعر الصرف. وتطابقت النتائج التي توصل لها (بتال وآخرون،2012، حسين وآخرون، 2005،Mirchandani،2013) مع هذه النتيجة، التي أكدت أيضا على وجود علاقة عكسية بين معدل التضخم المحلي وسعر الصرف، حيث إن ارتفاع معدلات التضخم ستؤدي إلى انخفاض القيمة الخارجية للعملة المحلية.

أمّا دراسة (سعيد، 2010، سلامي،2015) فقد أظهرت نتائجهما التقديرية غياب العلاقة في الأجلين الطويل والقصير لمعدل التضخم على سعر صرف العملة المحلية في الجزائر.

نَخْلُص مما تتقدم إلى أن بعض الدراسات التطبيقية ترى أن المستوى العام للأسعار هو المتغير الأساسي الذي يفسر التغيرات في سعر صرف العملة المحلية وإن الزيادة في المستوى العام للأسعار سيترتب عنها زيادة في القيمة التبادلية للعملة المحلية، إلا أن بعض الدراسات الأخرى أكدت على تأثر سعر صرف العملة المحلية عكسياً بالمستوى العام للأسعار المحلية. بينما أشارت دراسات أخرى لعدم وجود علاقة بين معدل التضخم وسعر صرف العملة المحلية.

3.2 أثر أسعار الفائدة

وحول أهمية أسعار الفائدة كمحدد لسعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، أجمعت العديد من الدراسات على هذه الأهمية، حيث توصلت دراسة (محمد، 2004) إلى وجود علاقة سالبة ومهمة التأثير على سعر صرف العملة المحلية. كما خلص Ahmed،2014 ، Mayowa، et. al.، 2013 Khan، 2014 Khatta، et. al.، 2012) إلى النتيجة ذاتها حيث وجدوا أن انخفاض أسعار الفائدة المحلية من شأنه أن يشجع المستثمرين ورجال الأعمال المحليين على الاقتراض والاستثمار، مما ينعكس على مضاعفة الاستثمار ومن ثم تتحسن القيمة الخارجية للعملة المحلية. وفي الاتجاه نفسه كشفت دراسة عن وجود ارتباط بين سعر الفائدة وسعر صرف العملة المحلية بعلاقة سالبة لكنها محدودة التأثير (Saeed، et. al.، 2012) .

في حين تشير النتائج التقديرية التي توصل إليها (منصوري، 2016) إلى أن سعر الفائدة يعد المتغير الأكثر تفسيرا للتغيرات التي تحصل في سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة 1975-2013، وإن هذا المتغير يرتبط طردياً بسعر صرف الدينار الجزائري، حيث يرى بأن الزيادة في أسعار الفائدة المحلية نسبة إلى أسعار الفائدة العالمية من شأنها أن تؤدي إلى جذب الاستثمار الأجنبي للبلاد والتي سوف تساعد في نهاية المطاف على تحسن سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية الأخرى. واتفقت جزئياً النتائج التي توصل إليها سعيد مع هذه النتيجة، حيث أكد على وجود أثر طردي لسعر الفائدة على سعر صرف الدينار الجزائري في المدى الطويل إلا أن هذا الأثر غير موجود على المدى القصير(سعيد، 2010).

نلاحظ أن نتائج الدراسات السابقة كانت متباينة حول العلاقة بين سعر الفائدة وأهمية دوره في تحديد سعر الصرف. ففي الوقت الذي أكدت فيه بعض الدراسات على وجود ارتباط سالب وقوي التأثير بين سعر الفائدة وسعر صرف العملة المحلية، أكد بعضها الآخر على محدودية هذا الأثر، بينما أظهرت دراسات أخرى وجود علاقة إيجابية التأثير بين سعر الفائدة سعر صرف العملة المحلية، بينما أكدت غيرها على محدودية هذا التأثير الإيجابي. في حين أشارت دراسات أخرى إلى عدم وجود أي دور لمتغير سعر الفائدة كمتغير تفسيري في شرح التغيرات التي تحدث في سعر صرف العملة الوطنية.

4.2 أثر إحتياطي الصرف الأجنبي

كما أشارت بعض الدراسات إلى وجود أثر طردي بين معامل احتياطي الصرف الأجنبي وسعر صرف العملة المحلية، حيث توصلت دراسة كل من: (Uddini، et. al.، 2013 ، والطاهر، 2013) إلى أن زيادة احتياطي الصرف الأجنبي سيساعد على تحسين القيمة التبادلية للعملة المحلية مع العملات الأجنبية الأخرى، وتتفق النتائج التي توصل إليه (حسين وآخرون، 2005) في دراسته مع هذه النتيجة، حيث أظهرت نتائج دراسته وجود علاقة طردية بين حجم احتياطي الصرف الأجنبي وسعر الصرف، أي أن وجود احتياطيات كبيرة من النقد الأجنبي سيعمل على استقرار سعر الصرف أمّا (Khattak، et. al.، 2012) فقد توصل إلى عدم وجود أي أثر بين معامل احتياطي الصرف الأجنبي وسعر صرف العملة المحلية.

مما سبق نلاحظ بأن نتائج بعض الدراسات التطبيقية، كشفت عن وجود علاقة طردية بين احتياطي الصرف الأجنبي وسعر صرف العملة المحلية، إلا أن بعض الدراسات الأخرى كشفت عن عدم وجود أي نوع من العلاقة بين احتياطي الصرف الأجنبي وسعر صرف العملة المحلية.

وفيما يتعلق بتأثير درجة الانكشاف الاقتصادي على سعر صرف العملة المحلية، فقد أسفرت نتائج بعض الدراسات عن وجود تأثير لدرجة الانكشاف الاقتصادي، حيث بينت نتائج دراسة (Oriavwote، et. al.، 2012) وجود أثر سلبي قوى في المدى الطويل لدرجة الانكشاف الاقتصادي على سعر صرف العملة المحلية في الاقتصاد النيجيري خلال الفترة 1970 – 2008، مما يعني أنه كلما زادت درجة انكشاف الاقتصاد انخفضت القيمة الخارجية للعملة المحلية والعكس بالعكس، ويعزو ذلك للاعتماد المفرط على إيرادات النفط، إلا أن هذا الأثر

ضئيل جدا على المدى القصير. وتدعم نتائج الدراسة التي أجراها أيضا (Mayowa et. al.، 2013) هذه النتيجة، حيث أكدت على وجود علاقة ارتباط سالب وقوي التأثير على المدى الطويل ومحدود على المدى القصير بين درجة الانكشاف الاقتصادي وسعر صرف العملة المحلية في الاقتصاد النيجيري. كما خلص (حسين، 2005) أيضا إلى أن الانكشاف الاقتصادي ساهم في تخفيض سعر صرف الجنيه السوداني أمام العملات الأجنبية الأخرى، بينما أظهرت النتائج التي توصلت إليها نتائج الدراسة التي أعدها (Udousung et. al.، 2012) على الاقتصاد النيجيري خلال الفترة 1971-2000، حول محددات سعر الصرف الحقيقي وجود علاقة إيجابية الأثر لدرجة الانكشاف الاقتصادي على سعر الصرف الحقيقي للعملة المحلية.

يتضح مما تقدم بأن بعض الدراسات اتفقت على تأثر سعر صرف العملة المحلية عكسياً بدرجة الانفتاح الاقتصادي. في الوقت التي أشارت فيه بعض الدراسات الأخرى إلى وجود أثر طردي لدرجة الانكشاف الاقتصادي على سعر صرف العملة المحلية، بينما أكدت دراسات أخرى على فشل متغير درجة الانكشاف الاقتصادي في تفسير التغير الذي يحدث في سعر صرف العملة المحلية.

5.2 أثر حساب الميزان التجاري

أمّا بالنسبة لأثر حساب الميزان التجاري على سعر صرف العملة المحلية. فترى معظم الدراسات أن موقف حساب الميزان التجاري، يُعدُّ من أهم محددات سعر صرف العملة المحلية التي لها أثر هام على القيمة الخارجية للعملة المحلية. حيث بينت النتائج أنه مع تحسن حساب الميزان التجاري للبلاد فإن الطلب على صادراتها سيزداد، مما يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على عملتها، وسيفضي في النهاية إلى ارتفاع قيمة العملة على المدى الطويل، كما بينت الدراسة أيضا وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين سعر الصرف وحساب الميزان التجاري (Khattak et. al.، 2012) . وفي نفس الاتجاه كشف (الطاهر، 2013) عن تأثير الفرق بين قيمة حجم الصادرات وحجم الواردات سلباً على سعر الصرف إذا كان حجم الواردات أكبر من حجم الصادرات، وكلما زادت قيمة الصادرات عن الواردات من السلع والخدمات ارتفعت قيمة العملة المحلية كذلك أكدا كل من (ناشر، 2009، Ahmed) و Chowdhury، et. al.، 2014 ،

2014، أن ارتفاع فائض الحساب الميزان التجاري كان له أثر ايجابي وملموس على سعر صرف العملة المحلية.

نلاحظ أن الدراسات السابقة أجمعت على قدرة معامل حساب الميزان التجاري في التأثير على سلوك سعر صرف العملة المحلية وأنهم أكدوا على وجود علاقة ايجابية التأثير في حالة تحسن حساب الميزان التجاري على سعر صرف العملة المحلية.

6.2 أثر عرض النقود

هذا وقد أدرجت بعض الدراسات متغير عرض النقود الحقيقي كمحدد لسعر صرف العملة المحلية، من هذه الدراسات كانت دراسة "Khattak" والتي وجدت أثر طردي موجب وقوي لمتغير عرض النقود الحقيقي على سعر صرف العملة المحلية في الأجلين الطويل والقصير(Khattak، et. al.، 2012) . كما أفصحت أيضا نتائج دراسة أعدها "شيباني"على سعر الصرف ومحدداته في الجزائر خلال الفترة 1992-2006 عن ارتباط عرض النقود بعلاقة طردية مع سعر صرف الدينار الجزائري، وإن زيادة في الكتلة النقدية بوحدة واحدة سيترتب عنها زيادة في سعر صرف الدينار الجزائري بقيمة 5.84 وحدة (سليمان شيباني،2009). في حين أكدت دراسة أجرها "نور الدين" حول العلاقة السببية بين عرض النقد وسعر الصرف في ليبيا، على وجود علاقة سببية في اتجاهين بين عرض النقود وسعر صرف الدينار الليبي خلال الفترة 1970-2010 (نور الدين،2013). أمّا "Mayowa" فقد أشار إلى غياب أي أثر لمتغير عرض النقود الحقيقي على سعر صرف العملة المحلية في الأجل القصير (Mayowa، et. al.، 2013) .

واتفقت هذه النتيجة مع النتائج التي توصل إليها (Lnsah، et، al، 2013) . في دراسة أجراها للتحقق من مصادر تقلبات أسعار الصرف الحقيقية في غانا خلال الفترة 1980-2012، حيث خلص إلى عدم أهمية متغير عرض النقود الحقيقي كمتغير تفسيري في شرح سلوك سعر صرف العملة المحلية خلال فترة الدراسة. وتنسجم النتائج التي توصل إليها (بابكر، 2014) في دراسته مع هذه النتيجة، حيث أثبتت نتائج دراسته عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عرض النقود وسعر صرف العملة المحلية.

مما سبق يتضح بأنه في الوقت الذي أشارت فيه بعض الدراسات السابقة لوجود أثر طردي لعرض النقود الحقيقي على سعر صرف العملة المحلية، نجد بعض الدراسات الأخرى أشارت إلى وجود علاقة سببية تبادلية الاتجاه بين عرض النقود وسعر صرف العملة المحلية، بينما أكدت دراسات أخرى على عدم وجود أي علاقة بين عرض النقود الحقيقي وسعر صرف العملة المحلية.

7.2 أثر الأستقرار السياسي

ركزت بعض الدراسات السابقة على معامل الاستقرار السياسي وأثره على سعر صرف العملة المحلية، حيث أشار (Saeed، et. al.، & Uddin، 2012; 2013) إلى أن عدم الاستقرار السياسي يؤثر سلباً وبشكل كبير على قيمة العملة المحلية. كما بينت دراسات أخرى على الدين المحلي والدين الخارجي كمحددات لسعر صرف العملة المحلية، حيث وجد (Lnsah، et. al.، 2013) أن للدين المحلي والخارجي أثار عكسية وهامة على تقلبات سعر الصرف الحقيقي. وتطابقت نتائج هذه الدراسة مع النتائج التي توصل إليها (Saeed، et. al.، 2013) في دراسته، حيث خلص أيضا إلى أن زيادة اقتراض الحكومة من مصادر محلية وأجنبية تعد واحدة من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى انخفاض قيمة "الروبية" الباكستانية مقابل الدولار الأمريكي.

وبهذا يمكن أن نستخلص إلى أن كل الدراسات السابقة التي تم عرضها أجمعت على وجود علاقة توازنية طويلة الأمد بين سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه. ويتضح من الدراسات التي تم عرضها بأن موضوع سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه أو المحددة له، لا يزال محل جدل في الفكر الاقتصادي، حيث نلاحظ أن نتائج الدراسات السابقة التي تم عرضها لم تكن مجمعة على أهمية متغيرات معينة كمحددات رئيسة لسعر صرف العملة المحلية، حيث كان بعض هذه المتغيرات معنوية في بعض الدراسات وغير معنوية في بعضها الأخر. وقد يعود السبب في ذلك إلى إختلاف نظام الصرف المتبع بين الدول، وكذلك طبيعة الظروف الاقتصادية والمناخ السياسي للدولة التي تشملها الدراسة، بالإضافة إلى ذلك، عندما تكون الدراسة تستخدم بيانات السلاسل الزمنية لفترة قصيرة بالنسبة لدولة معينة، أو عندما يكون هناك قصوراً ناتجاً من صغر حجم العينة، إذا كانت الدراسة تستخدم بيانات مقطعية.

علاوة على ذلك قد تكون المتغيرات المستخدمة وكيفية تحويلها من سلسلة زمنية سنوية إلى سلسلة زمنية ربع سنوية أو شهرية، واختلاف النماذج القياسية المستخدمة في التحليل، وكذلك اختلاف كيفية التعامل مع عدم استقرار السلاسل الزمنية. كما قد تكون لاختلاف الفترة الزمنية التي غطت كل دراسة من الدراسات السابقة دور كبير في النتائج التي تباينت في تلك الدراسات.

3. وصف النموذج القياسي

وفقاً للنظرية الاقتصادية والدراسات السابقة التي تناولت العوامل الاقتصادية المؤثرة في سعر الصرف وتم الاطلاع عليها والتطرق لها في هذه الدراسة، لوحظ أنها تضمنت العديد من المتغيرات الاقتصادية التي تم استخدامها في الدراسات التطبيقية كمحددات لسعر الصرف. وإن هذه المحددات قد اختلفت من دراسة إلى أخرى وذلك حسب منهجية الدراسة المتبعة، وطبيعة الاقتصاد، والظروف السياسية في الدول موضع الدراسة. وعلى هذا الأساس تم حصر مجموعة من المتغيرات الاقتصادية التي يعتقد أنها تؤثر في سعر صرف الدينار الليبي، وتم صياغة النموذج القياسي الخاص بمشكلة الدراسة وفقًا للآتي:

$$EXR = F(GDP, INF, INT, CAB, MS_2, OPN, FR) \quad (1)$$

$$\sum EXR = \beta_0 + \beta_1 \sum GDP + \beta_2 \sum INF + \beta_3 \sum INT + \beta_4 \sum CAB + \beta_5 \sum MS_2 + \beta_6 \sum OPN + \beta_7 \sum FR + U_T \quad (2)$$

حيث إن:

Exr: سعر الصرف الاسمي للدينار الليبي، GDP: الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، INF: معدلات التضخم، INT: سعر الفائدة الاسمي، CAB: حساب الميزان التجاري، MS_2: عرض النقود الاسمي بمفهومه الواسع، OPN: درجة الانكشاف الاقتصادي، FR: حجم احتياطي الصرف الأجنبي، β_0: حد ثابت، β_1، β_2، β_3، β_4، β_5، β_6، β_7: معلمات النموذج، U_T: حد الخطأ.

4. تقدير النموذج القياسي

1.4 اختبارات جذر الوحدة

لبيان ما إذا كانت السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة مستقرة أم لا، سيتم اختبارها. وفي هذا الصدد تم الاستعانة باختبارين من اختبارات جذور الوحدة هما: اختبار ديكي فلر المعدل (ADF) واختبار فيليبس وبيرون (PP–T). ومن خلال هذين الاختبارين تم الحصول على النتائج الموضحة بالجدولين التاليين (1) و(2).

جدول 1 نتائج إختبار ديكي فلر المعد ل (ADF)

Variables	Level		1st difference	
	Constant	Trend and constant	Constant	Trend and constant
Exr	-0.355718$^{0.9060}$	-1.738137$^{0.7126}$	-4.584174$^{0.0008}$	-4.513252$^{0.0053}$
Inf	-3.131087$^{0.0333}$	-3.043475$^{0.1354}$	-6.245669$^{0.0000}$	-6.134424$^{0.0001}$
Int	-1.287735$^{0.6243}$	-2.394735$^{0.3758}$	-6.478909$^{0.0000}$	-6.478907$^{0.0000}$
Cab	-0.636582$^{0.8472}$	-2.221953$^{0.4606}$	-3.058651$^{0.0412}$	-3.426831$^{0.0004}$
Ms_2	4.256776$^{1.0000}$	3.714711$^{1.0000}$	-2.835267$^{0.0040}$	-3.837065$^{0.0293}$
Opn	1.975901$^{0.9997}$	-2.176625$^{0.4872}$	-7.921743$^{0.0000}$	-2.044467$^{0.0036}$
Fr	-2.971067$^{0.0476}$	-5.150957$^{0.0010}$	-	-
Gdp	-3.936091$^{0.0057}$	-3.902890$^{0.0260}$	-	-

أظهرت النتائج التي تم التوصل إليها عن طريق اختبار ديكي فلر المعدل (ADF) أن سلسلة البيانات الأصلية لجميع المتغيرات محل الدراسة تعاني من مشكلة عدم السكون عند مستوياتها الأصلية، باستثناء متغيري حجم احتياطي الصرف الأجنبي(Fr) والناتج المحلي الإجمالي (Gdp)، اللذان استقرا في المستوى، أمّا باقي المتغيرات، فقد استقرت عند الفرق الأول.

جدول 2 نتائج إختبار فيلبس بيرون (PP-T)

Variables	Level		1st difference	
	Constant	Trend and constant	Constant	Trend and constant
EXR	-0.529923$^{0.8733}$	-1.963685$^{0.6002}$	-4.567814$^{0.0009}$	-4.496449$^{0.0055}$
INF	-3.176338$^{0.0300}$	-3.113541$^{0.1190}$	-6.245669$^{0.0000}$	-6.134424$^{0.0001}$
INT	-1.287735$^{0.6243}$	-2.388411$^{0.3788}$	-6.606390$^{0.0000}$	-7.277518$^{0.0000}$
CAB	-2.777355$^{0.0718}$	-3.546906$^{0.0497}$	-8.800062$^{0.0000}$	-8.678147$^{0.0000}$
MS_2	1.536674$^{0.9991}$	-0.637502$^{0.9701}$	-2.795900$^{0.0094}$	-3.109158$^{0.0204}$
OPN	-0.688101$^{0.8369}$	-1.950392$^{0.6071}$	-7.996248$^{0.0000}$	-9.696514$^{0.0000}$
FR	-2.895521$^{0.0560}$	-5.154705$^{0.0010}$	-26.61766$^{0.0001}$	-31.39849$^{0.0000}$
GDP	-1.458435$^{0.5425}$	-3.770779$^{0.0304}$	-11.36734$^{0.0000}$	-11.17012$^{0.0000}$

وقصد التحقق من صحة النتائج التي تم التوصل إليها عن طريق اختبار ديكي فلر المعدل(ADF)، تم إجراء اختبار فيليبس وبيرون (PP)، التي بيَّنت نتائجه، أن جميع متغيرات الدراسة لم تكن ساكنة في المستوى، لكنها استقرت عند الفرق الأول.

2.4 اختبار التكامل المشترك

نتيجة عدم استقرار جميع متغيرات الدراسة في المستوى، واستقرارها في الفرق الأول. ولغرض التحقق من مدى وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين المتغيرات قيد الدراسة من عدمها، تم إجراء اختبار (Johansen) للتكامل المشترك. والجدول رقم (3) يُظهر نتائج التقدير:

جدول 3 نتائج إختبار جوهانسن للتكامل المشترك بين المتغيرات

Hypothesized No. of CE(s)	Eigen value	Trace Statistic	Critical Value at 5%	Prob
None **	0.999919	887.4045	159.5297	0.0001
At most 1 *	0.998685	576.4747	125.6154	0.0001
At most 2 *	0.977706	357.5644	95.75366	0.0000
At most 3 *	0.941032	232.0510	69.81889	0.0000
At most 4 *	0.868639	138.6360	47.85613	0.0000
At most 5 *	0.729414	71.65250	29.79707	0.0000
At most 6 *	0.578172	28.51602	15.49471	0.0003
Trace test indicates 7 co-integrating eqn(s) at the 0.05 level *denotes rejection of the hypothesis at the0.05 level **MacKinnon- Haug-Michelis(1999) p-values				
Hypothesized No. of CE(s)	**Eigen value**	**Max-Eigen Statistic**	**Critical Value at 5%**	**Prob**
None **	0.999919	310.9298	52.36261	0.0001
At most 1 *	0.998685	218.9102	46.23142	0.0000
At most 2 *	0.977706	125.5135	40.07757	0.0000
At most 3 *	0.941032	93.41496	33.87687	0.0000
At most 4 *	0.868639	66.98350	27.58434	0.0000
At most 5 *	0.729414	43.13647	21.13162	0.0000
At most 6 *	0.578172	28.48419	14.26460	0.0002
Max-eigenvalue test indicates 7 co-integrating eqn(s) at the 0.05 level *denotes rejection of the hypothesis at the0.05 level **MacKinnon- Haug-Michelis(1999) p-values				

كشفت نتائج التقدير الموضحة بالجدول السابق، حسب إحصائية اختبار الأثر (Trace Statistic) عن وجود سبعة علاقات توازنية في الأجل الطويل بين متغيرات الدراسة،

كما أظهرت أيضًا إحصائية اختبار القيم العظمى (Max– Eigen) وجود سبعة علاقات توازنية بين المتغيرات محل الدراسة. وبالتالي يمكننا الجزم بوجود علاقة توازنية بين سعر صرف الدينار الليبي ومحدداته المتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات التضخم المحلي، وسعر الفائدة المحلي وعرض النقود بمعناها الواسع، وحساب الميزان التجاري والانكشاف الاقتصادي، واحتياطي الصرف الأجنبي. وبتقدير هذه العلاقة تم الحصول على النتائج المبينة بالمعادلة التالية:

$$\sum EXR = 0.000008.47 \sum GDP - 0.004703 \sum INF + 0.173561 \sum INT - 0.000111 \sum CAB - 0.00000366 \sum MS_2 - 0.002059 \sum OPN - 0.000000253 \sum FR \quad (3)$$

تشير نتائج هذه المعادلة إلى أن سعر صرف الدينار الليبي يرتبط طرديا بحجم الناتج المحلي الإجمالي، وسعر الفائدة المحلي من جهة، وعكسيا مع معدل التضخم، وعرض النقود بمعناه الواسع وحساب الميزان التجاري، واحتياطي النقد الأجنبي والانفتاح الاقتصادي من جهة أخرى. وتعد معدلات أسعار الفائدة المحلية ومعدل التضخم المحلي، والانكشاف الاقتصادي، أهم العوامل المحددة لسعر صرف الدينار الليبي على المدى الطويل.

5. اختبار العلاقة السببية لمتغيرات الدراسة

أسفرت نتائج اختبار السببية Granger Causality Tests الواردة بالجدول (4) عن وجود علاقة سببية باتجاه واحد، تتجه من سعر الصرف إلى الناتج المحلي الإجمالي، أي أن سعر الصرف يؤثر في الناتج المحلي الإجمالي، كما أشارات نتائج الاختبار أيضًا إلى وجود علاقة سببية باتجاه واحد تتجه من معدل التضخم نحو سعر الصرف، أي أن معدل التضخم يؤثر في سعر الصرف، كذلك وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد تتجه من سعر الصرف إلى سعر الفائدة وحساب الميزان التجاري، وعرض النقود بمعناه الواسع، وحجم احتياطي الصرف الأجنبي.

جدول 4 إختبار العلاقة السببية لمتغيرات الدراسة

Null Hypothesis:	Obs.	F-Statistic	Probability
Gdp does not Granger Cause Exr	34	0.01840	0.9818
Exr does not Granger Cause Gdp		10.1488	0.0005
Inf does not Granger Cause Exr	34	4.27741	0.0236
Exr does not Granger Cause Inf		0.01901	0.9812
Int does not Granger Cause Exr	34	0.43269	0.6529
Exr does not Granger Cause Int		4.42569	0.0210
Cab does not Granger Cause Exr	34	0.09035	0.9139
Exr does not Granger Cause Cab		3.75276	0.0355
MS_2 does not Granger Cause EXR	34	0.00786	0.9922
EXR does not Granger Cause MS_2		6.16657	0.0059
OPN does not Granger Cause EXR	34	1.19725	0.3165
EXR does not Granger Cause OPN		2.08881	0.1421
FR does not Granger Cause EXR	34	0.99913	0.3805
EXR does not Granger Cause FR		31.5466	5.E-08

6. تقدير العلاقة باستخدام نموذج تصحيح الخطأ

تأسيساً على النتائج السابقة تم تقدير العلاقة بإستخدام نموذج VEC Model في المدى القصير بين سعر الصرف والتصخم، وتم التوصل إلى النتائج الموضحة بالمعادلة التالية:

$$D\sum EXR_{-2} \quad (-1.219976_{0.0456} \quad D\sum EXR_{-1} + 0.008217 \quad D\sum INF_{-1} + \quad (4)$$
$$= \quad 0.009630) \quad + \quad 0.062011_{0.8588} \quad D\sum EXR_{-3} \quad +$$
$$0.006059_{0.0447} \; D\sum INF_{-3} - 0.013568_{0.4598}$$
$$R^2 = 0.730003;\& \quad F = 5.407485_{0.038429}$$

على ضوء نتائج تقدير المعادلة السابقة، نلاحظ أن معامل تصحيح الخطأ ذات إشارة سالبة، وذات معنوية إحصائية، مما يعني أنه بالإمكان التعويل عليه في تصحيح الانحرافات التي تحدث في المتغيرات في الأجل الطويل، كما يرتبط معدل التضخم مع سعر الصرف الاسمي للدينار الليبي بعلاقة طردية التأثير وذات أهمية من الناحية الإحصائية عند مستوى 5%، هذا يعني أن الزيادة في معدلات التضخم التي حصلت خلال العام الماضي Inf_{-1} بنسبة 1%، ترتب عنها ارتفاع في سعر صرف الدينار الليبي (تدهور في قيمة الدينار الليبي) مقابل الدولار الأمريكي بنسبة 0.6 % خلال العام الحالي.

ولكي يتم الاعتماد على نتائج التقدير في تفسير نموذج المدى القصير، ينبغي إجراء بعض الاختبارات التشخيصية، المتمثلة في اختبار دايربون ووتسون(D.W) والتي أظهرت قيمته تساوي

"D.W Test= 1.55". مما يعني أن النموذج المقدر خالٍ من مشكلة الارتباط الذاتي، واختبار "Breusch-Godfrey Serial Correlation LM" التي بينت نتائجه أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي مابين البواقي، حيث كانت قيمة "$Obs.R^2$=7.949307" بمستوى دلالة محسوب "P-Value= 0.2418" . وكذلك النموذج المقدر خالٍ من تباين حد الخطأ، واختبار "Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey" التي بينت نتائجه أن النموذج لا يعاني من مشكلة تباين حد الخطأ مابين البواقي، حيث كانت قيمة "$Obs.R^2$= 0.193050" بمستوى دلالة محسوب "P-Value= 0.6604". كذلك أثبتت نتائج اختبار (Jarque- Bera) أن حدود الخطأ تتبع التوزيع الطبيعي، أي أن النموذج لا يعاني من هذه المشكلة أيضًا، حيث بلغت قيمة الاختبار "J = 1.72310" بمستوى دلالة محسوب "P-Value = 0.556463". ويعرض الجدول رقم (5) نتائج هذه الاختبارات.

جدول 5 تشخيص بواقي نموذج تصحيح الخطأ

Residual Diagnostic Tests	$Obs.R^2$	Chi-Square	Result
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM	7.949307	0.2418	No
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey	0.193050	0.6604	No
Normality test	**Jarque-Bera**	0.556463	No
	1.72310		

كما أشارت نتائج اختبار الاستقرارية "Stability Test" إلى أن المعاملات المقدرة مستقرة هيكليا عبر الزمن محل الدراسة. ويعرض الشكل رقم (1) نتائج هذا الاختبار.

الشكل رقم (1) يوضح اختبار لاستقرار"Stability" للدالة في المدى القصير

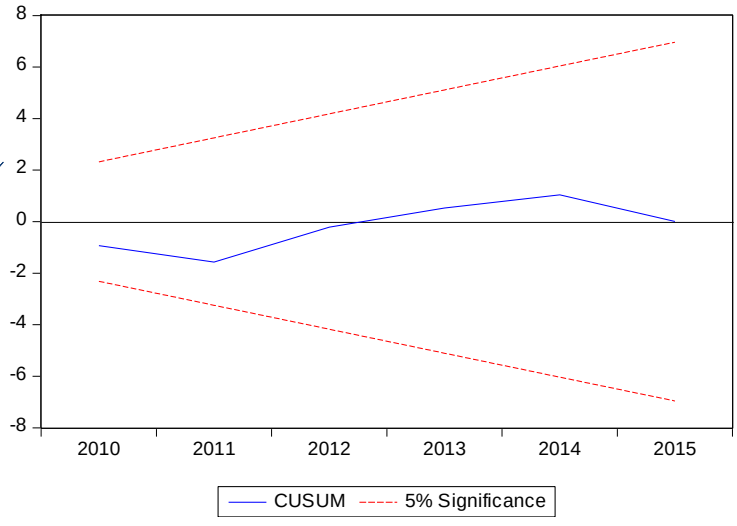

7. النتائج

1. أوضحت اختبارات جذر الوحدة أن جميع متغيرات الدراسة لم تكن ساكنة في المستوى، ولكنها استقرت عند الفروق الأولى؛
2. كشف نتائج التقدير في المدى الطويل عن وجود علاقة توازنية بين سعر الصرف ومحدداته؛
3. أفادت نتائج تقدير العلاقة في المدى الطويل أن سعر صرف الدينار الليبي يرتبط طرديا بحجم الناتج المحلي الإجمالي، وسعر الفائدة المحلي من جهة، وعكسيا مع معدل التضخم، وعرض النقود بمعناه الواسع وحساب الميزان التجاري، واحتياطي النقد الأجنبي والانفتاح الاقتصادي من جهة أخرى؛
4. كما أشارت نتائج تقدير العلاقة في المدى الطويل أن سعر الفائدة المحلية ومعدل التضخم المحلي، والانكشاف الاقتصادي، هي العوامل الأكثر أهمية في التأثير على سعر صرف الدينار الليبي على المدى الطويل؛
5. أسفرت نتائج اختبار العلاقة السببية، عن وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد بين سعر الصرف ومعدل التضخم.وأن هذه العلاقة تتجه من معدل التضخم المحلي إلى سعر الصرف، كما أظهرت أيضا النتائج وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد بين سعر الصرف وباقي المحددات الأخرى.

   إلا أن هذه العلاقة تتجه من سعر الصرف باتجاه باقي المحددات الأخرى،
6. أظهرت نتائج التحليل قصير الأمد، أن التضخم المحلي هو العامل الوحيد المؤثر على سعر صرف الدينار الليبي. كما أفصحت عن وجود أثر إيجابي وإن كان محدود لمعدل التضخم المحلي للعام السابق على سعر الصرف الدينار الاسمي للدينار الليبي للعام الحالي، حيث لم يتجاوز هذا التأثير 0.6%.

8. التوصيات

1. رسم سياسات نقدية ومالية متناسقة بشكل يمكن من خلالها السيطرة على معدلات التضخم وتحقيق الاستقرار في الأسعار.

2. العمل على دعم وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة المتخصصة في إنتاج الصناعات غير النفطية (الزراعية والصناعية)، وتشجيع الاستثمار المحلي فيها لتطوير هذه القطاعات، ومن ثم سد حاجة السوق المحلي والتقليل من الاعتماد على الواردات.
3. تدعيم هذه الدراسة بإجراء المزيد من الدراسات والبحوث المستقبلية حول موضوع الدراسة من خلال عدة مواضيع تستكمل جوانب هذا الموضوع كدراسة كل محدد من المحددات وعلاقته بسعر صرف العملة المحلية على حده.

9. المراجع

أحمد حسنين بتال وآخرون. 2012. العلاقة الديناميكية بين سعر الصرف والتضخم في العراق للمدة 1980-2010، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الثاني،الانبار- العراق، الصفحات 37-62.

أحمد سلامي. 2015. اختبار علاقة التكامل المشترك بين سعر الصرف ومعدلات التضخم في الجزائر- دراسة تطبيقية للفترة (1970-2014)، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية- العدد7.، الجزائر، الصفحات 27-42.

أحمد أبو الفتوح علي الناقة. 2005. قياس أثر المستوى العام للأسعار والأرصدة الحقيقية على سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي، ورقة بحثية قدمت في المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية،الصفحات 5-75.

إيمان عبد الغفار الطاهر. 2013. أهم العوامل المؤثرة في تحديد سعر الصرف-حالة السودان خلال الفترة (1990-2011)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات التجارية، رسالة ماجستير غير منشورة، الخرطوم-السودان، الصفحات 1-183.

حاكم محسن محمد. 2004. أثر التضخم وأسعار الفائدة في أسعار الصرف، مجلة جامعة أهل البيت عليهم السلام، العدد (1)، كربلاء - العراق، الصفحات 170-183.

حيدر عباس حسين وآخرون. 2005. محددات سعر الصرف في السودان خلال الفترة (1982-2004)، بنك السودان المركزي، سلسلة بحثية تصدرها الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، الإصدار رقم (7)، الخرطوم-السودان، الصفحات 5-31.

سامية المنصوري. 2015. دراسة قياسية لبعض محددات سعر الصرف في الجزائر للفترة (1973-2013)، جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، قسم علوم التسيير، رسالة ماجستير غير منشورة، ورقلة - الجزائر، الصفحات 1-67.

سهاد أحمد دفع الله بابكر. 2014. محددات سعر الصرف في السودان باستخدام نموذجي التكامل المشترك وتصحيح الخطأ(1978-2010)"، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير غير منشورة، الخرطوم- السودان،ص-ص1-87.

سليمان شيباني. 2009. سعر الصرف ومحدداته في الجزائر(1963-2006)"، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،قسم العلوم الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر- الجزائر، ص- ص1-121.

صحراوي سعيد. 2010. محددات سعر الصرف: دراسة قياسية لنظرية تعادل القوة الشرائية والنموذج النقدي في الجزائر"،جامعة أبي بكر بلقايد،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، قسم التسيير، رسالة ماجستير غير منشورة، تلمسان- الجزائر،ص- ص1-194.

عبد اللطيف مصيطفي وآخرون. 2014. قياس أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي 1974-2012"، مجلة الباحث، العدد14، ص- ص57-69.

عبد الله إبراهيم نور الدين. 2013. العلاقة السببية بين عرض النقد وسعر الصرف في ليبيا، Alex. j. Agric Res،No.2، Vol.52، PP. 149- 160.

محمد رمضان بوزعكوك. 1993. محددات سعر الصرف مع الإشارة إلى سعر صرف الدينار الليبي، ورقة بحثية قدمت في وقائع ندوة عقدت بمدينة بنغازي في الفترة30 -31 /1993/4، منشورات جمعية الاقتصاديين الليبيين، بنغازي- ليبيا، الصفحات 3-53.

مصرف ليبيا المركزي، الإحصاءات النقدية والمصرفية خلال الفترة 1966-2000، إدارة البحوث والإحصاء، طرابلس- ليبيا.

مصرف ليبيا المركزي، الإحصاءات النقدية والمالية (2000-2010)، إدارة البحوث والإحصاء، طرابلس- ليبيا.

مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد متنوعة، إدارة البحوث والإحصاء، طرابلس- ليبيا.

مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي، سنوات متفرقة، طرابلس- ليبيا.

مركز بحوث العلوم الاقتصادية. 2010. البيانات الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا عن الفترة (1962-2006)، بنغازي- ليبيا.

هيثم ضيف الله أبكر. 2012. نموذج قياسي لمحددات سعر الصرف في السودان (1980-2011)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات التجارية، الخرطوم- السودان، الصفحات 1-77.

وديع عبد الرزاق ناشر. 2009. محددات سعر الصرف ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في اليمن، جامعة صنعاء، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم الاقتصاد، رسالة ماجستير غير منشورة،صنعاء- اليمن، الصفحات 1-157.

Ahmed Saeed and Rehmat Ullah Awan and Maqbool H.Sial and Falak Sher.2012. An Econometric Analysis of Determinants of Exchange Rate in Pakistan، International Journal of Business and Social Science، Vol.3، No.6، PP.184-196.

Anita Mirchandani. 2013. Analysis of Macroeconomic Determinants of Exchange Rate Volatility in India، International Journal of Economics and Financial Issues، Vol. 3، No.1، PP.172-179.

Ajao، Mayowa G. and Igbekoyi،Olushola E. 2013. The Determinants of Real Exchange Rate Volatility in Nigeria، Academic Journal of Interdisciplinary Studies Published by MCSER-CEMAS-Sapienza University of Rome،Vol.2، No.1، PP.459-471.

Baba Insah and Anthony Chiaraah. 2013. Sources of Real Exchange Rate Volatility In The Ghanaian Economy، Journal of Economics and International Finance، Vol.5، No. 6، PP.232-238.

Furrukh Bashir and Adeel Luqman. 2014. Long run Determinants of Real Exchange Rate: An Econometric Analysis from Pakistan، Pakistan Journal of Commerce and Social Sciences، Vol. 8، No. 2، PP. 471- 484.

Kazi Kamal Uddin، Azmal Quaosar and Dulal Nandi. 2013. Factors Affecting the Fluctuation in Exchange Rate of the Bangladesh: A co-Integration Approach، The International Journal of Social Sciences، Vol.18، No.1، PP.1-12.

Mohammad Chowdhury and Tanjil Hossain. 2014. Determinants of Exchange Rate in Bangladesh: A Case Study، Journal of Economics and Sustainable Development، Vol.5، No.1، PP.78-81.

Naeem Ur Rehman Khattak، Muhammad Tariq and Jangraiz Khan. 2012، Factors Affecting the Nominal Exchange Rate of Pakistan: An Econometric Investigation (1982-2008)، Asian Economic and Financial Review، Vol. 2، No. 2، PP. 421-428.

Raja Sher Ali Khan. 2014. Analysis if The Factors Affecting Exchange Rate Variability In Pakistan، IOSR Journal of Business and Management، Vol. 16، Issue 6، Version. II، PP. 115-121.

Shabana Parveen، Abdul Qayyum Khan and Muhammad Ismail. 2012. Analysis If The Factors Affecting Exchange Rate Variability In Pakistan، Academic Research International، Vol. 2، No.3، PP.670-674.

Udousungm، John، D.E and Umoh. 2012. Real Exchange Rate Determinants in Nigeria (1970-2000)، Global Journal of Management and Business Research، Vol.12، Issue 20، Version.1، PP.21-26.

Victor E. Oriavwote and Dickson O. Oyovwi. 2012. The Determinants of Real Exchange Rate in Nigeria، International Journal of Economics Finance، Vol.4، No.8، PP.150-160.

Zain Ahmed. 2004. Factors Affecting Exchange Rate Fluctuation in Pakistan، International Journal of Social Sciences and Management Studies، Vol. 1، No. 2، PP.80-88.

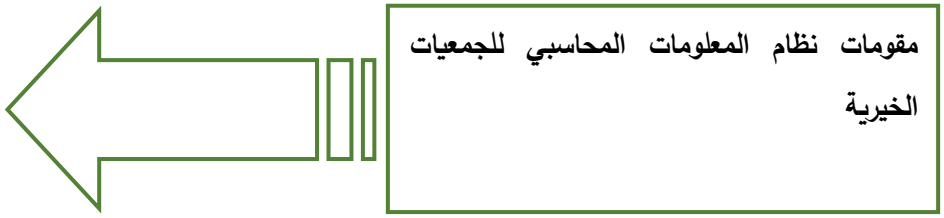

مقومات نظام المعلومات المحاسبي للجمعيات الخيرية

د. فاطمة محمد ابوخريص[1]

المُلخص

تناول البحث مدى توفر مقومات نظام المعلومات المحاسبية للجمعيات الخيرية، وذلك من خلال تجميع الحقائق والمعلومات، والآراء المطروحة من الدراسات السابقة العربية والأجنبية والأبحاث والرسائل العلمية والتوصيات والاصدرات الدولية والمهنية التي لها علاقة بموضوع البحث، وتم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها: تؤثر طبيعة وخصائص الجمعيات الخيرية في شكل ومضمون مقومات نظام المعلومات المحاسبية، مع عدم إصدار معايير محاسبية للجمعيات الخيرية من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، يسترشد بها في تشغيل وضبط نظام المعلومات المحاسبي للجمعيات الخيرية، وذلك من خلال أتباع المنهج النظري والنقدي، وتم التوصل إلى مجموعة من التوصيات أهمها: ضرورة تبنى الهيئات العلمية والعلماء والباحثين في مجال محاسبة الوحدات غير الهادفة للربح وضع معايير دولية لترشيد الممارسات المحاسبية لضبط نظم المعلومات المحاسبية للجمعيات الخيرية، كذلك تطوير معايير المحاسبة الدولية الحالية بما يتناسب وطبيعة الجمعيات الخيرية، مع ضرورة توفر مقومات نظم معلومات محاسبية تتناسب مع طبيعة الجمعيات الخيرية، وتوفر مخرجات ملائمة لمستخدمي تقاريرها المالية لمساعدتهم في اتخاذ القرارات.

الكلمات المفتاحية: المجموعة المستندية، المجموعة الدفترية، التقارير المالية، حساب الإيرادات والمصروفات، دليل الحسابات.

1. د. فاطمة محمد ابوخريص، استاذ مساعد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة طرابلس– ليبيا.

1. مقدمة

تعتبر الجمعيات الخيرية من المظاهر الحضارية في أي مجتمع، لأنها تدل على مدى الرقي الذي وصل إليه أفراد هذا المجتمع من اجل إنشاء مثل هذه الجمعيات للقيام بنشاطات مختلفة، سواء كانت اجتماعية، او اقتصادية، او سياسية. والهدف الأساسي من وراء هذه الجمعيات هو تقديم أكبر قدر ممكن من الخدمات للمجتمع، وحجر الأساس في هذه الجمعيات هو منفعة المجتمع ورقيه، لا تكديس اكبر قدر ممكن من الأموال، بعكس باقي الوحدات التي تنشأ بين أفراد المجتمع، فتنطلق هذه الجمعيات لخدمة المجتمع في جميع نواحي الحياة، فنلاحظ جمعيات تركز جهودها على الخدمات الصحية، وثانية على الخدمات التعليمية، وثالثة على خدمات البيئة، ورابعة على خدمات لا يستطيع أفراد المجتمع بمفردهم تقديم هذه الخدمات.

ونظراً لأهمية النشاط الذي تقوم به الجمعيات الخيرية وانعكاسات ذلك على نواحي الحياة الاجتماعية والثقافية، فقد قنن المشرع الإجراءات الخاصة بتكوينها وإدارتها والرقابة عليها وحلها او تصفيتها، وذلك بما يضمن للدولة الرقابة على نشاطها وضمان تأديتها للغرض الذي أنشئت من أجله. وتعد هذه الدراسة دراسة نظرية تدرس مقومات نظم المعلومات المحاسبية في الجمعيات الخيرية ودور المعايير في ضبط وتشغيل النظام، وذلك للوصول إلى تقارير مالية تساعد مستخدميها في اتخاذ قراراتهم.

اذ تواجه الجمعيات الخيرية النقد عن حالة تقاريرها المالية والتي تمثل مخرجات نظام المعلومات المحاسبية، لعدم توفر معايير محاسبية تعتمد عليها في ضبط وتشغيل نظام المعلومات المحاسبي بما يتلاءم ويناسب طبيعة نشاطها، ويستند إليها المراجع القانوني في التقرير عن مدى سلامة عملياتها وتقاريرها المالية؛ لمساعدة مستخدمي هذه التقارير في اتخاذ قراراتهم، وذلك لأن الأنظمة واللوائح والمعايير الدولية ذات العلاقة بمهنة المحاسبة تركز على الوحدات الهادفة للربح فقط، فيما تخلو من المعالجة المحاسبية الخاصة بالوحدات غير الهادفة للربح – والتي من ضمنها الجمعيات الخيرية، رغم كبر حجم هذا القطاع والتأثير الاجتماعي الملحوظ لوحداته، ورغم الاختلاف عنها من حيث طبيعتها وأنشطتها ومصادر تمويلها واستخدامات لهذه الأموال وعليه فإن البحث يحاول الإجابة على التساؤلات التالية:

هل يمكن توفير مقومات نظام المعلومات المحاسبي الذي يتناسب مع طبيعة تشاط الجمعيات الخيرية، ويساهم في الوصول إلى التقارير المالية المناسبة لاتخاذ القرارات لمستخدميها؟ وهل توجد معايير محاسبية دولية تضبط تشغيل نظام المعلومات المحاسبي للجمعيات الخيرية؟

تكمن أهمية البحث في دراسة مقومات نظام المعلومات المحاسبي للجمعيات الخيرية، فمعرفة هذه المقومات ومدى تأثيرها في تعزيز نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف في نظام المعلومات المحاسبي وضبطه وتشغيله، يساهم في توفير المعلومات الكافية والصحيحة والملائمة والمناسبة، لغرض اتخاذ القرارات من قبل مستخدمي التقارير المالية للجمعيات الخيرية.

يعتمد البحث على المنهج النظري والنقدي، لدراسة مقومات نظام المعلومات للجمعيات الخيرية وضبطه وتشغيله، الذي يعتمد على تجميع الحقائق والمعلومات، والآراء المطروحة في الدراسات السابقة، والأبحاث، والرسائل العلمية، وكذلك التوصيات والإصدارات الدولية والمهنية المختلفة في هذا الشأن، ومحاولة تنظيم وطرح أفكار هذا الموضوع وتحليلها والتدقيق بها.

2. الإطار النظري

1.2 تعريف الجمعيات الخيرية وخصائصها

تقوم الجمعيات الخيرية بواسطة مجموعة من الأفرادأو المؤسسات الذين يتفقون فيما بينهم بتقديم خدمات مختلفة بهدف مساعدة المجتمع والعمل على رقيه وتقدمه، دون الالتفات إلى العائد المادي أو الربح من وراء تقديم هذه المساعدة أو الخدمة، وقد تم تعريف الجمعية الخيرية بأنها: كل مجموعة من الأعضاء (طبيعيين أو معنويين) يدخلون نظاماً يحكم طريقة ونظم لتحقيق الهدف الذي أنشئت من أجله (الإمام، 2006: ص12) كما أن الجمعيات الخيرية متعددة الأنشطة، وكذلك متعددة المسميات التي تطلق عليها، ومنها: الهيئات الأهلية، أو الهيئات غير الحكومية، أو مؤسسات العمل الأهلي، أو منظمات المجتمع المدني، وهناك بعض السمات والخصائص المميزة للجمعيات الخيرية، من أهمها ما يلي (راضي،2007: ص12):

1. تقوم بتقديم خدمة عامة للمجتمع ككل بدون مقابل؛
2. لا تسعى لتحقيق الربح، إنما تسعى إلى تحقيق أهداف أخرى اجتماعية أو ثقافية أو تعليمية، وهو الأمر الذي حدا بالمشرع إلى إعفاءها من الضرائب؛

3. في حالة تحقيق ربح نتيجة لمزاولة أحد الأنشطة فلا يوزع هذا الربح، بل يعد مورداً إضافياً يستخدم لتحقيق الهدف الذي تسعى الجمعية الخيرية إلى تحقيقه وتحقيق الغرض الأساسي الذي قامت من أجله؛
4. يعتمد نشاط الجمعيات الخيرية وإدارتها وتمويلها على جهود مجموعة من الأعضاء الذين ينتمون إليها ويشتركون في عضويتها؛
5. عند انسحاب العضو من الجمعية الخيرية، أو انتهاء عضويته لأي سبب من الأسباب، لا يحق له أن يسترد ما دفعه من اشتراكات أو مبالغ عند التأسيس كالتبرعات أو الإعانات أو غير ذلك؛
6. لا يتم قياس نجاح الجمعيات الخيرية بمقدار ما حققته من أرباح أو فائض وإنما يقاس النجاح بكمية وقيمة عطاء الجمعية الخيرية، متمثلاً في الخدمات والأنشطة التي تقوم بها، ولذلك لا يهم أن يكون لديها فائض محقق أو احتياطيات لتدعيم مركزها المالي، بقدر أهمية النجاح في تحقيق الغرض الذي أنشئت من أجله.

2.2 أهداف التقارير المالية في الجمعيات الخيرية

تكمن أهداف التقارير المالية بالجمعيات الخيرية فيما يلي: (جربوع، 2001: ص98)

1. توفير المعلومات التي تفيد مديري الموارد المالية الحاليين والمرتقبين وذلك في مجال ترشيد قراراتهم المتعلقة بتخصيص تلك الموارد؛
2. توفير المعلومات التي تفيد مديري الموارد المالية الحاليين والمرتقبين وأي مستخدمين آخرين وذلك في مجال تقييم الخدمات التي تقدمها الجمعية وتحديد مدى قدرتها في المستقبل على الاستمرار في تقديم هذه الخدمات؛
3. توفير المعلومات التي تفيد مديري الموارد المالية وذلك لتحديد مدى مقابلة الإدارة لمسؤولياتها وتقييم أدائها مع التركيز على مدى التقيد بالقيود المفروضة على استخدام الموار ؛
4. توفير المعلومات عن الموارد الاقتصادية المتاحة وعن الالتزامات القائمة على هذه الموارد وعن صافي الموارد القائمة لدى الجمعية وأخيرا عن التغيرات التي طرأت على عناصر المجموعات الثلاث السابقة.

5. توفير المعلومات التي تفيد في تقييم الأداء الفوري للوحدة المحاسبية ويعتبر أساس الاستحقاق أساسا ملائما بقياس التغيرات في موارد الجمعية؛
6. توفير المعلومات التي تفيد في التعرف على مصادر الحصول على النقدية وغيرها من الموارد وكذلك أوجه استخدام هذه الموارد؛
7. توفير المعلومات التي تتعلق بإيضاحات أو ملاحظات ترى إدارة الجمعية أنها تساعد المستخدمين في اتخاذ قراراتهم.

3.2 نظام المعلومات المحاسبي للجمعيات الخيرية

النظام المحاسبي هو إطار عام يتضمن مجموعة من المكونات المربوطة مع بعضها البعض والتي تتفاعل وتعمل سويا طبقا لمجموعة من الأسس والمعايير والطرق المحاسبية وطيقا لسلسلة من العمليات المحاسبية وباستخدام مجموعة من الأساليب والأدوات والطرق لأجل إنتاج المعلومات المقيدة، وإيصال هذه المعلومات إلى المستخدمين بالشكل الملائم، والوقت المناسب، من أجل مساعدتهم في أداء الوظائف الموكلة إليهم.(قاسم، 2003: ص56)

وعليه ترى الدراسة توضيح أهم معالم نظام المعلومات المحاسبي التي سيتم سردها في هذا البحث بما يتلاءم ويناسب نشاط الجمعيات الخيرية، وهذه المعالم تتمثل في الآتي:

1. يتكون نظام المعلومات المحاسبي من مجموعة من المقومات والتي يطلق عليها مقومات نظام المعلومات المحاسبي، على أن تكون هذه المقومات مترابطة داخل إطار محدد؛
2. يضبط تشغيل نظام المعلومات المحاسبي، مجموعة من الأسس والمعايير المحاسبية والتي تعتبر كمرشد للمحاسبين ولا يجب مخالفتها؛
3. يعمل نظام المعلومات المحاسبي وفق سلسلة من الإجراءات المتتالية والتي يطلق عليها العمليات المحاسبية: الإثبات والقياس والعرض والإفصاح؛
4. يهدف نظام المعلومات المحاسبي إلى إخراج معلومات عادلة وصادقة وموضوعية ومحايدة تساعد الإدارة ومستخدمي المعلومات المحاسبية في اتخاذ قراراتهم.

4.2 عناصر نظام المعلومات المحاسبي للجمعيات الخيرية

لا تختلف عناصر نظام المعلومات المحاسبي للجمعيات الخيرية عن عناصر أي نظام معلومات محاسبي آخر، ويمكن حصرها في سبعة عناصر هي: (ميده، 2009، ص534)

1. الأهداف والخطط: يطمح نظام المعلومات المحاسبي إلى تحقيق أهداف عديدة تعكس القوة المحركة وراء النظام وأغراضه؛
2. قاعدة البيانات: عادة يتم الاحتفاظ بقاعدة نظام المعلومات المحاسبي لغرض استرجاعها لاستخدامها فيما بعد، وهنا تستخدم وسائل التخزين المختلفة مثل الوثائق والسجلات والأقراص المرنة أو المدمجة، وتجدر الإشارة أن الهدف من عملية خزن البيانات هو ليس وفرة البيانات الراكدة بكميات كبيرة، وإنما وجوب تحديث البيانات المخزنة بشكل متكرر للمحافظة على حداثتها؛
3. المدخلات: وهي عبارة عن البيانات التي يتم جمعها من المصادر الداخلية والخارجية والتي تتعلق بأنشطة الوحدة ذات العلاقة ويتم إدخالها للنظام لغاية معالجتها؛
4. العمليات: وهي عبارة عن تحويل البيانات عن طريق تسجيلها وتبويبها وترتيبها وإجراء العمليات الحسابية عليها ثم عرضها بشكل معلومات تتفق مع الموقف أو القرار المراد اتخاذه. وتجدر الإشارة هنا أنه يمكن أن يكون نظام المعلومات المحاسبي نظاماً يدوياً بسيطا يعتمد بشكل أساسي على الورقة والقلم، أو نظاماً معقداً جداً يستخدم المبتكرات في مجال الحاسبات الالكترونية وتقنيات المعلومات، أو في مكان وسط بين هذين الموقفين، وفي كل الأحوال فإن نظام المعلومات لا يستطيع معالجة البيانات لإنتاج المعلومات إلا استناداً إلى الأهداف والفروض والمبادئ والمعايير والقواعد المحاسبية؛
5. المخرجات: من الواضح أن نظام المعلومات المحاسبي الموجه للقرارات ينبغي أن ينتج معلومات تقابل احتياجات مستخدميه. وإن أكثر مخرجات نظام المعلومات المحاسبي شيوعاً هي التقارير المالية مثل قائمة الدخل، وقائمة المركز المالي، وقائمة التدفقات النقدية، كما أن نظام المعلومات المحاسبي ينتج أيضا مخرجات غير تقليدية مثل إعداد الرسوم والأشرطة البيانية لتحليل الإيرادات، ومستويات الإنتاج الفعلي، فضلاً عن العديد من التقارير والإحصاءات بطرق بيانية مفهومة؛
6. التغذية العكسية: وهي عبارة عن مخرجات النظام أو المعلومات التي يعاد إدخالها مرة ثانية في دورة جديدة إلى النظام لاستخدامها كمدخلات من أجل تحسين مسار النظام وتطويره وضمان تكيفه مع بيئته لتحقيق الأهداف المرسومة؛

7. المستخدمون: يطلق على الناس الذين يتعاملون مع النظام ويستخدمون المعلومات التي ينتجها تسمية (المستخدمون)، وقد يكون هؤلاء من داخل الوحدة أو خارجها.

5.2 مقومات نظام المعلومات المحاسبي للجمعيات الخيرية

كذلك لا تختلف مقومات نظام المعلومات المحاسبية للجمعيات الخيرية عن مقومات أي نظام معلومات محاسبي آخر، حيث لا يوجد اختلاف في المسائل التجريدية المهنية ولكن الاختلاف ينصب على مضمونها ومحتواها وهذه المقومات هي:

أولاً: المجموعة المستندية وهي تمثل المصدر الأساسي الذي يعتمد عليه المحاسب في قياس قيم العمليات المالية وتسجيلها؛

ثانيا: المجموعة الدفترية وهي تمثل الدفاتر والسجلات التي تستخدم في تسجيل وتبويب العمليات المالية، وترتبط الدفاتر ببعضها البعض إعتماداً على الطريقة المحاسبية المتبعة وتنقسم الدفاتر إلى مجموعتين هما:

1.5.2. المجموعة الأولى: الدفاتر والسجلات التنظيمية

تتمثل الدفاتر والسجلات التنظيمية في مجموعة الدفاتر التي يثبت فيها البيانات الإحصائية والبيانية الخاصة بأوجه النشاط المتعددة التي تقوم بها الهيئة وكذلك بيانات الأعضاء المشتركين، وتساعد هذه المجموعة الدفاتر في تنظيم إعمال الهيئة وإعداد الإحصائيات التي تتطلبها إدارة الهيئة لتتمكن من حسن إدارتها، ومن أمثلة هذه الدفاتر والسجلات ما يلي (إبراهيم، وآخرون، 2015: ص333):

أ- السجلات (الدفاتر البيانية): تتطلب طبيعة نشاط الجمعيات الخيرية استخدام عدد من الدفاتر البيانية التي تخصص للبيانات التي لا يمكن إدخالها في النظام المحاسبي. هذا ويختلف نوع وعدد وطريقة وتصميم هذه الدفاتر باختلاف إمكانيات وحجم نشاط وظروف كل جمعية خيرية على حدة؛

ب-سجل الأعضاء: ويخصص لإثبات كافة بيانات الأعضاء كالاسم والعنوان واللقب والسن والجنسية والمهنة وجهة العمل ومحل الإقامة وتاريخ الانضمام ونوع العضوية ورقمها والأعضاء التابعين؛

ت-سجل حركة عضوية مجلس الإدارة للجمعية الخيرية موضحاً به تاريخ بداية العضوية لكل عضو وتاريخ وطريقة اكتسابها بالانتخاب أو التزكية، ومؤشر فيه بتاريخ زوال الصفة وسبب ذلك؛

ث-سجل محاضر جلسات مجلس الإدارة للجمعية والقرارات الصادرة عن المجلس؛

ج-سجل محاضر جلسات الجمعية العمومية للجمعية وقراراتها؛

ح-ملف صور المراسلات الصادرة: ويحتفظ في هذا الملف بصور المراسلات الصادرة من الجمعية الخيرية وذلك حتى يتسنى الرجوع إليها عند الحاجة؛

خ-ملف المراسلات الواردة: ويمثل هذا الملف سجلا مسلسلا لجميع المراسلات الواردة إلى للجمعية الخيرية؛

د- سجل رسوم العضوية والاشتراكات الدورية: ويثبت فيه كافة البيانات التي تساعد الجمعية الخيرية على حصر الإيرادات المحصلة من رسوم العضوية والاشتراكات السنوية وتحديد قيمة الاشتراكات المحصلة مقدماً وتلك التي مازالت لم تحصل بعد؛

ذ- سجل موضح به كافة ممتلكات الجمعية سواء عقارية أو منقولة أو غير ذلك.

2.5.2. المجموعة الثانية: الدفاتر المحاسبية

تمسك الجمعيات الخيرية دفاتر محاسبية لتسجيل عملياتها تختلف من حيث نوعها وطريقة تصميمها وكيفية الإثبات فيها والترحيل منها وفقاً لحجم وطبيعة النشاط لكل جمعية خيرية، إلا إن الدفاتر المحاسبية الأساسية التي يمكن أن تستخدمها الجمعيات الخيرية تتمثل في (إبراهيم، وآخرون، 2015: ص336):

أ- دفتر النقدية التحليلية: ويتم فيه قيد كافة المعاملات النقدية الخاصة بالمقبوضات والمدفوعات النقدية أو بشيكات بنكية بغض النظر عن أنواع تلك المقبوضات أو المدفوعات سواء كانت إيراديه أو رأسمالية،

وتتمثل مصادر المقبوضات في الجمعية الخيرية في الاشتراكات والتبرعات والإعانات ورسم العضوية وإيرادات الاستثمارات والمتحصل من بيع الأصول الثابتة، فضلاً عن إيرادات الأنشطة المختلفة كالحفلات والرحلات والمطعم والكافيتريا وغرف الألعاب، كما تتمثل أوجه المدفوعات في المصروفات الخاصة بأنواع الأنشطة

المختلفة السابق ذكرها فضلاً عن المصروفات الإدارية والعمومية للجمعية الخيرية، والمبالغ المدفوعة في شراء الأصول الثابتة والمهمات الأخرى اللازمة لتسيير أمور الجمعية الخيرية؛

ب-دفتر صندوق المصروفات النثرية: ويسجل فيه جميع المدفوعات النثرية التي تتم يومياً أو أسبوعياً من مشتريات أو خدمات ولو أنها قد تتكرر إلا أن مبالغها الفردية بسيطة لا يبررها بأي حال سداد قيمتها بشيكات على مصرف الجمعية الخيرية، حيث يجري العمل في الجمعيات الخيرية بنظام السلفة المستديمة والذي يقضي بتخصيص مبلغ يعتبر بمثابة سلفة يتم تسليمه لموظف مختص يتم الصرف منه على هذه النوعية من المصروفات وعندما يوشك المبلغ على النفاد يتم إستعاضة السلفة إلى ما كانت عليه؛

ت-دفتر اليومية العامة: يخصص هذا الدفتر لإجراء القيود الإجمالية الخاصة باليوميات المساعدة أو التحليلية مثل دفتر يومية النقدية وغيره من اليوميات التي يمكن أن تمسكها الجمعيات الخيرية حسب طبيعة وحجم أنشطتها، كما يسجل بها العمليات الأخرى خلافاً للعمليات النقدية أو التي لم يخصص لها يومية مساعدة مثل العمليات الآجلة وقيود تصحيح الأخطاء وقيود التسويات الجردية وكذلك قيود إعداد نتائج الأعمال، ويتم ترحيل العمليات المثبتة في اليومية العامة إلى الحسابات المختصة في دفتر الاستاذ العام؛

ث-دفتر استاذ مساعد الأعضاء: يخصص في هذا الدفتر حساب شخصي لكل عضو مشترك من أعضاء الجمعية الخيرية يقيد فيه الاشتراكات المسددة مقدما وتلك المستحقة على العضو في تاريخ معين؛

ج-دفتر استاذ المخازن: يضم حسابات الأصناف المختلفة المملوكة للجمعية الخيرية أو المودعة بالمخازن بصفة أمانه ويسجل به حركة الوارد والمنصرف (كمية وقيمة) لكل منهما والرصيد، ويتم مطابقة أرصدة حسابات الأصناف المختلفة مع رصيد الحساب الإجمالي لدفتر الاستاذ العام؛

ح- دفتر الاستاذ العام: يتم في نهاية فترة زمنية معينة ترحيل القيود الإجمالية من دفتر اليومية العام إلى دفتر الاستاذ العام حيث يتم إعداد ميزان المراجعة تمهيدا لإعداد الحساب الختامي وتصوير الميزانية للجمعية الخيرية في نهاية الفترة المحاسبية.

وترى الدراسة ضرورة إضافة دفتر الإيصالات من ضمن الدفاتر المحاسبية للجمعية الخيرية، بالرغم من عدم إعتباره دفتر من دفاتر القيد المحاسبي، وإنما هو دفتر مستندات يؤيد القيود والعمليات السابق إدراجها في الدفاتر المختلفة والتي لم ترد لها مستندات خارجية، وخاصة القيود المتعلقة بالتبرعات والاشتراكات ورسم الدخول، ونظراً لأهمية هذا الدفتر، يجب أن تكون صفحاته مرقمة بأرقام مسلسلة ومختومة بختم الجمعية الخيرية، إضافة إلى ضرورة أن يكون لكل إيصال كعب يحمل نفس الرقم المسلسل أو صورة يكتب عليها بالكربون ذو الوجهين. وينبغي أن يعهد بهذا الدفتر إلى موظف مسئول لكي يعطي إيصالاً موقعاً منه عن كل مبلغ يحصله أو يرد إلى الجمعية الخيرية.

3.5.2. دليل الحسابات

يتضح من العرض السابق إن المعاملات المالية للجمعيات الخيرية يتم تسجيلها في مجموعة من الدفاتر الإحصائية والمحاسبية وتنتهي بتصنيفها في حسابات محددة، وعليه فإن تصنيف المعاملات المالية في حسابات مرتبة ومحددة هي الخطوة الأولى في نظام المعلومات المحاسبي في أي تنظيم ويحكم عملية تصنيف الحسابات أو (المعاملات المالية) مخرجات التنظيم المحاسبي أي مجموعة التقارير والقوائم المالية التي يقوم نظام المعلومات المحاسبي بإعدادها وتصويرها. حيث يوفر دليل الحسابات الإطار العام أو هيكل المعلومات المحاسبية، ويعتبر أداة مهمة في توجيه العمل المحاسبي من خلال تحديد الحسابات التي يمكن أن تتأثر بها العمليات التي تقوم بها الوحدة (الجمعية الخيرية)،

وكما أنه أداة مساعدة يمكن أن تساهم في تسهيل العمل المحاسبي من خلال التصنيفات والتبويبات والترقيمات التي يمكن أن تعطي للحسابات المختلفة إضافة لما يمكن أن يتضمنه الدليل من توضيح لبعض المفاهيم والمصطلحات المحاسبية المستخدمة وكيفية معالجتها (يحي، وآخرون،2003: 20).

4.5.2. التقرير

إن الهدف من أي نظام هو توفير مجموعة من المخرجات وتساعد في تحقيق أهداف النظام المحاسبي في الجمعيات هو توفير وإمداد المهتمين ومستخدمي مخرجات النظام المحاسبي بالمعلومات المالية والمحاسبية التي تساعدهم في اتخاذ قرارات رشيدة، وهناك نوعان من التقارير (إبراهيم، وآخرون،2015: ص352):

1. التقارير اليومية: وتحتوى هذه التقارير على معلومات تتعلق باليوم وظروف التشغيل غير العادية والتي كان لها الأثر على التشغيل في ذلك اليوم من الأسبوع، كذلك تحتوي هذه التقارير اليومية على ملخص نتائج التشغيل من إيرادات مقسمة حسب طبيعتها على سبيل المثال إيرادات حفلات وإيرادات مطعم ومشروبات، وما إلى ذلك.
2. التقارير الدورية: وتتضمن التقارير الدورية القوائم المالية للجمعيات الخيرية والتي تتكون من حساب ختامي يطلق عليه حساب الإيرادات والمصروفات (يسبقه إعداد حساب المقبوضات والمدفوعات) والميزانية في تاريخ محدد، وهي كالأتي:

أ- حساب الإيرادات والمصروفات: وهو المرادف لحساب الأرباح والخسائر بالوحدات الهادفة للربح ويجعل هذا الحساب مديناً بالمصروفات والخسائر المتعلقة بالفترة المحاسبية ودائناً بالإيرادات والأرباح بعد تسوية المقبوضات والمدفوعات المستحقة والمقدمة، وعلى ذلك يتبع عند إعداد حساب الإيرادات والمصروفات مبدأ الاستحقاق حيث يجعل الحساب مديناً بكافة المصروفات المتعلقة بالفترة محل القياس كما يحصل دائناً بالإيرادات التي تخص تلك الفترة المحصلة منها والمستحق في نهاية الفترة المالية محل الفحص. ويمثل رصيد حساب الإيرادات والمصروفات الدائن في زيادة الإيرادات عن المصروفات (فائض الإيرادات) أو يمثل الرصيد المدين للحساب في عجز الإيرادات عن المصروفات خلال الفترة المحاسبية؛

ب- حساب المقبوضات والمدفوعات: يقوم أمين الصندوق في نهاية كل فترة مالية بتقديم ملخصاً بالعمليات النقدية التي حدثت خلال الفترة تمهيداً لإعداد حساب الإيرادات والمصروفات وذلك على شكل حساب يطلق عليه أسم حساب المقبوضات والمدفوعات، وهذا الحساب ما هو إلا ملخص للحركة النقدية خلال فترة معينة، أي إجمالي المقبوضات وإجمالي المدفوعات ولا يمكن أن يعتبر رصيد ناتج عن ربح للجمعية

الخيرية فهو يعتبر رصيد النقدية المتبقية في الخزينة والبنك في نهاية الفترة، ولذلك فهو لا يخرج عن كونه ملخصا لدفتر النقدية التحليلي؛

ت-الميزانية: تقوم الجمعيات الخيرية في نهاية الفترة المحاسبية المحددة في النظام الأساس لها والمتخذة أساساً لقياس نتيجة أعمالها بإعداد ميزانية بالأشكال المتعارف عليها في شكل حسابي أو في شكل تقرير ويتبع في إعدادها نفس الأسلوب المتبع في إعداد الميزانية بالوحدات الهادفة للربح مع اختلاف رئيسي وهو استبدال حساب الفائض الجمع أو حساب احتياطي رأس المال الذي يمثل صافى أصول الهيئة ليحل محل حساب رأس المال في جانب الخصوم بالميزانية. وتقوم عناصر الأصول بالميزانية بنفس طريقة التبويب المتبعة في الوحدات الهادفة إلي الربح.

ومن العرض السابق للتقارير تشير الدراسة إلى أن الجمعيات الخيرية لا تقوم بتحديد نتيجة نشاطها من ربح او خسارة ولكن تقوم بقياس نتيجة النشاط لتحديد إيراداتها خلال فترة زمنية معينة ومدى تغطية هذه الإيرادات لمصروفاتها خلال نفس الفترة.

3. المعايير المحاسبية للجمعيات الخيرية

بالرغم من إن المعايير المحاسبية تعتبر دستوراً ومرشداً يضبط النظام المحاسبي، الا انه لا توجد في الوقت الحالي إرشادات محاسبية معتمدة صادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) للوحدات غير الهادفة للربح، والتي من ضمنها الجمعيات الخيرية، ونظراً لكثرة هذه الوحدات، وتنوع مستويات الأنشطة فيها وحاجة المجتمع إلى استمراريتها في القيام بمهامها في المجتمع، وحاجتها إلى معايير تساعدها في ضبط أمورها المالية، وزيادة الثقة بها من خلال الإفصاح المناسب لأنشطتها ونتائج أعمالها السنوية،

والخدمات التي تقدمها ومعرفة طبيعة أعمالها مما يسهم في توفير السيولة اللازمة لاستمرارها وزيادة تمويلها من قبل الممولين لها، الذين يطلبون معلومات ذات مصداقية من خلال قوائم مالية معدة بناءً على معايير محاسبية مقبولة، فهناك جهود مبذولة من قبل بعض الجهات المصدرة للمعايير المحاسبية منها (SOCPA، 2016):

1. مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB): لا يوجد حالياً معايير محاسبة للوحدات غير الهادفة للربح، صادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية(IASB)

2. مجلس معايير المحاسبة الأمريكي (FASB): قام بإصدار عدة معايير محاسبة للوحدات غير الهادفة للربح كان أهمها: المعيار رقم 116 عام 1993 بعنوان (المحاسبة عن التبرعات المستلمة والمقدمة)، والمعيار رقم117 عام 1993 بعنوان (القوائم المالية للوحدات غير الهادفة للربح)؛
3. المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) قام بنشر الدليل الرئيسي لمبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً للوحدات غير الهادفة للربح، وقد تضمن دليلاً توضيحياً لكيفية تطبيق المعيار رقم 116 والمعيار رقم 117 السابقي الذكر؛
4. المكتب الفيدرالي للإدارة والميزانية بالولايات المتحدة (OMB): أصدر تعاميم وتعليمات محاسبية، خاصة بالوحدات غير الهادفة للربح والتي تتلقى دعماً فيدرالياً على وجه التحديد؛
5. المملكة المتحدة البريطانية: أصدرت لجنة الأعمال في إنجلترا وويلز بالمملكة المتحدة نشرة تتضمن بعض التعليمات والمعايير المحاسبية، التي تنضم أعمال الجهات الخيرية والوحدات غير الهادفة للربح، ويسري تطبيق هذه التعليمات المحاسبية منذ عام 2005؛
6. منظمة الائتلاف الخيري والأسيوي والمحيط الهادي (APPC): قدمت طلب لمجلس معايير المحاسبة الدولية وذلك لإمكانية تطوير معايير محاسبة دولية للوحدات غير الهادفة للربح، بالرغم من عدم وجود معايير صادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، حيث قامت بدراسة بالعمليات الأساسية للوحدات غير هادفة للربح، ونتج عن هذه الدراسة إصدار الدليل المحاسبي للوحدات غير هادفة للربح في سنة 2006؛
7. اتحاد جنوب آسيا للمحاسبين (SAFA): قام الاتحاد بإصدار معايير وتوجيهات محاسبية للوحدات غير هادفة إلى الربح؛
8. الصين: أصدرت وزارة المالية بالصين في سنة 2004 نظاماً محاسبياً لتنظيم العمل في الوحدات غير هادفة للربح، ويعد هذا النظام بمثابة معايير وإرشادات محاسبية للوحدات غير هادفة للربح؛
9. نيوزيلندا: قام المعهد النيوزيلندي للمحاسبين القانونيين بنشر دليل لمساعدة الأعضاء في المعهد في إعداد البيانات المالية للوحدات غير الهادفة للربح، وتقديم الإرشاد والمشورة لهذه الوحدات فيما يتعلق بالتقارير المالية وعملية المراجعة لها؛

10. المعهد الكندي للمحاسبيين القانونيين (CICA): قام بتطوير معايير محاسبة الوحدات غير الهادفة للربح التي تعمل في كندا، وهي تتفق مع المعايير والمتطلبات القانونية للتقارير والإفصاح في الوحدات غير الهادفة للربح، وقد تم نشرها في كتيب (handbook4) الخاص بمعايير المحاسبة والتوجيهات الذي يصدره المعهد في الأبواب من (4400 – 4460)، حيث اختص بمعالجة بعض البنود الخاصة بالوحدات غير الهادفة للربح، بالإضافة إلى إتباع المعايير الدولية المعدلة في كندا؛
11. المؤسسة السويسرية للمحاسبة (FER): قامت بإصدار توصيات ومعايير للمحاسبة عن الوحدات غير هادفة للربح في عام 1997، كما قامت بإصدار المعيار(FER 21) وهو المعيار المحاسبي الجمعيات الخيرية والوحدات الاجتماعية غير الهادفة للربح، بغض النظر عن شكلها القانوني؛
12. مجلس معايير المحاسبة في استراليا (AASB): أصدر المجلس معايير محاسبية للوحدات الهادفة إلى الربح، مع تحديد الفقرات الخاصة بالتطبيق في الوحدات غير الهادفة إلى الربح، والإشارة اليها في المعايير التي لها علاقة بالمعاملات التي يمكن حصولها في الوحدات غير الهادفة إلى الربح، وكما أصدر المعيار (AASB1004) الخاص بالمحاسبة عن التبرعات وقد بدأ في تطبيقه سنة 2005.

وتوضح الدراسة إنه رغم الجهود المبذولة من بعض الدول والجهات والهيئات المحاسبية لإيجاد مرشد للمعالجات المحاسبية في الجمعيات الخيرية ومحاولة تقديم طلبات ودراسات لمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، إلا أنه لم يقم بإصدار معايير محاسبة دولية للجمعيات الخيرية، وعليه فإن عدم توفر معايير دولية ودليل إرشادي لمحاسبة الجمعيات الخيرية يؤثر سلباً على مقومات نظام المعلومات المحاسبي ومخرجاته بما يناسب طبيعة ونشاط الجمعيات الخيرية.

4. النتائج

فيما يلي أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

1. اجتهدت منظمات ومجالس وجمعيات وهيئات المحاسبة في العالم في وضع إطار عام يتضمن أسس ومعايير لضبط تشغيل نظام المعلومات المحاسبي للجمعيات الخيرية؛

2. لم يتم إصدار معايير محاسبية للجمعيات الخيرية من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، تعتبر مرشداً في الممارسات المحاسبية، تضبط نظام المعلومات المحاسبي للجمعيات الخيرية؛
3. تؤثر طبيعة وخصائص الجمعيات الخيرية في شكل ومضمون مقومات نظام المعلومات المحاسبية؛
4. لا يتم قياس نجاح الجمعيات بمقدار ما حققته من أرباح، وإنما يقاس بكمية وقيمة عطائها؛
5. توجد مجموعة من التقارير المالية يمكن توفيرها على فترات دورية، كمخرجات لنظام المعلومات المحاسبي بصفة عامة في ظل المقومات المتوفرة.

5. التوصيات

على ضوء النتائج التي توصلت إليها الباحثة توصي بما يلي:

1. ضرورة تبنى الهيئات العلمية والعلماء والباحثين في مجال محاسبة الوحدات غير الهادفة للربح لمعايير دولية لترشيد وضبط الممارسات المحاسبية لمحاسبة الجمعيات الخيرية؛
2. تطوير معايير المحاسبة الدولية الحالية بما يتناسب وطبيعة الجمعيات الخيرية؛
3. ضرورة توفر مقومات نظم معلومات محاسبية تتناسب مع طبيعة الجمعيات الخيرية، وتوفر مخرجات ملائمة لمستخدمي التقارير المالية للجمعيات الخيرية ومساعدتهم في اتخاذ قراراتهم؛
4. ضرورة توفر نظم معلومات محاسبية للجمعيات الخيرية بشكل يتماشى مع التطورات والتكنولوجية بشكل عام؛
5. حث الجهات الأكاديمية بأجراء المزيد من البحوث التي تخص محاسبة الجمعيات الخيرية لما لها من دور فاعل في المجتمع.

6. المراجع

إبراهيم، طه الطاهر، وآخرون. 2015. تصميم النظم المحاسبية، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، مصر.

أمجد جميل صبحي الإمام..2006. الجمعيات الخيرية والتهرب الضريبي في الضفة الغربية في عهد السلطة الفلسطينية، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، الضفة الغربية.

الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين SOCPA. 2016. المعايير المحاسبية للمنشات غير الهادفة للربح الرياض – السعودية.

جربوع يوسف. 2001. نظرية المحاسبة: الفروض– المفاهيم– المبادئ– المعايير، مؤسسة الوراق، الأردن.

راضي محمد سامي راضي. 2007. المحاسبة عن المستشفيات والوحدات العلاجية، الدار الجامعية، الابراهيمية – مصر.

قاسم عبد الرزاق محمد. 2003. نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة، الدار العلمية الدولية للنشروالتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان – الأردن.

محمد بهاء الدين القاضي. 2001. دراسة تحليلية لمناهج ومداخل تطوير نظم المعلومات المحاسبية، مجلة الفكر المحاسبي، العدد 2. كلية التجارة، جامعة عين شمس – مصر.

محمد والسعيدي دباغية وإبراهيم خليل. 2001. أثر العوامل البيئية على كفاءة وفاعلية نظم المعلومات المحاسبية في شركات التأمين: دراسة تحليلية في شركات التأمين الأردنية، مجلة الإدارة والاقتصاد، السنة الرابعة والثلاثون، العدد التسعون، العراق.

ميده إبراهيم. 2009. العوامل المؤثرة في نظام المعلومات المحاسبي ودوره في اتخاذ القرارات الإستراتيجية: (دراسة ميدانية) الشركات الصناعية الأردنية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد الأول، دمشق – سوريا.

يحي زياد هاشم قاسم محسن الحبيطي. 2003. نظام المعلومات المحاسبية، وحدة الحدباء للطباعة والنشر، جامعة الموصل– العراق.

Kaur، Bikram Pal and Aggrawal، Himanshu. 2013. Exploration of Success Factors of Information System، International Journal of Computer Science، Vol.10. PP. 1-18.

نظرة حول الحقوق الاقتصادية للمواطن في الدستور المرتقب

د. ناصر ساسي طويري[1]

المُلخص

تعني حقوق الإنسان تلك الحقوق التي يمتلكها الفرد ببساطة لأنه إنسان أو تلك التي تؤول إلى الفرد لأنة بشر. ويفرق البعض بين مصطلح حقوق الإنسان ومفهوم الحريات العامة فيرون أن حقوق الإنسان هي مجموعة الحقوق الطبيعية التي يمتلكها الإنسان واللصيقة بطبيعته كبشر، بينما الحريات العامة مجموعة محددة من الحريات المنصوص عليها في القانون. تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على أهم الحقوق الاقتصادية للمواطن والتي يفترض أن يتضمنها الدستور المرتقب في ليبيا، وذلك من خلال ربطها بعناصر ومقومات التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الراهنة بليبيا، مع التأكيد على إمكانية تحقيق هدف الرفاه الاقتصادي للمواطن في ليبيا. توصلت الدراسة إلى وضع إقتراحات لبعض الحقوق الاقتصادية التي يفضل تضمينها في الدستور المرتقب في ليبيا.

الكلمات المفتاحية: الحقوق الإقتصادية، العدالة الإجتماعية، الموارد البشرية، الملكية الخاصة.

1. د. ناصر ساسي طويري، استاذ مساعد، كلية الاقتصاد والتجارة – جامعة المرقب – ليبيا

1. المقدمة

تمثل حقوق الإنسان المعايير التي تمكن الناس من العيش بكرامة، وهي أساس الحرية والعدالة والسلام، والتي من شأنها أن تتيح أمكانية تنمية الفرد والمجتمع تنمية متكاملة، وقد ذكرت حقوق الإنسان في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ويحدد المعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ما ينبغي على الحكومات أن تفعله، وأن لا تفعله لاحترام حقوق المواطنين (Winter & Prost, 2013).

جاء الإسلام بعدة مبادئ تعمل على تحرير الإنسان من محيطه الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في ذلك الوقت، وكذلك فيما يخص حق الحياة وحق الحرية والعدالة، وحق المشاركة في الحياة السياسية. أما في العصر الحديث، فإن بريطانيا هم من الأوائل الذين نادوا بإعلان الحقوق الدستورية منذ القرن الثالث عشر، خصوصاً فيما يخص تحديد السلطات وبعض الشؤون الأخرى. وفي أمريكا ظهرت الحقوق كنتيجة لمطالبة المستعمرات باستقلالها عن طريق تبني مبادئ ضد الوضعية التي كانت سائدة في تلك المستعمرات، والتي أصبحت كأساس للحكم فيما بعد. وجاءت الثورة الفرنسية آنذاك من أجل إرساء نظام ديمقراطي والاعتراف بحقوق المواطنين وحرياتهم، وتطورت هذه الحقوق بشكل واضح فيما بعد الحرب العالمية الثانية التي أدت إلى إهانة كرامة الإنسان وتدهور العلاقات بين الأفراد والدولة، وأدى ذلك إلى التفكير في وضع أسس وآليات لحماية وتنمية حقوق الإنسان في العالم، وتوجت هذه المحاولات بوضع ميثاق الأمم المتحدة في سنة 1945 الذي يؤكد على ضرورة احترام وتشجيع حقوق الإنسان، وفيما بعد عملت الجمعية على إعداد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 1948، والعهدين المكلمين له سنة 1966 والمصادقة عليها.

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تتضمن الحقوق في الغذاء الكافي، وفي السكن اللائق، وفي التعليم، وفي الصحة، وفي الضمان الاجتماعي، وفي المشاركة في الحياة الثقافية، وفي الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي، وفي العمل. هذه الحقوق تشمل حق الإنسان في العمل وفي اختيار الوظيفة والتمتع بالحماية من البطالة، كما ينبغي أن يحصل كل إنسان على نفس الأجر الذي يتقاضاه إنسان آخر إذا كانا يؤديان نفس العمل،

وأن يكون هناك تكافؤ في الفرص ويكون لكل إنسان الحق في الحصول على الراحة والترفيه والتمتع بمستوى معيشة لائق يشمل الطعام والشراب والملبس والمسكن والخدمات الطبية والاجتماعية والأمن الاجتماعي، والحق في التمتع بالتعليم وحق المشاركة الحرة في الحياة الثقافية للمجتمع (قطران، 2004).

الحقوق الاقتصادية يمكن أن تشمل حقوق الحصول على الموارد مثل الأرض، والعمل، المواد، ورأس المال، وهذه الحقوق تتطلب على الأقل ثلاثة شروط، حيث أنها تتطلب معرفة الاحتياجات الاقتصادية الأساسية للإنسان، وأنها تتطلب معرفة خصائصها القانونية، وأنها يجب أن تكون منسجمة تماما مع نظرية العدالة. إذن هذه الحقوق يمكن التعبير عنها في الحق في الحصول على الأراضي والموارد الطبيعية واستغلالها، والحق في الحصول على الائتمان الوطني، والحق في امتلاك الإنتاج والتصرف فيه، وكذلك الحق في حماية ثروة الفرد.

2. الحقوق الاقتصادية والتنمية الاقتصادية

قد يقودنا الحديث عن الحقوق الاقتصادية للفرد في المجتمعات المختلفة إلى ربط هذا الموضوع بأهداف تلك المجتمعات الاقتصادية والتي يسعى إليها كل مجتمع من أجل الوصول إلى مستويات متقدمة من الرفاه الاقتصادي للأفراد. فالرفاه الاقتصادي يُعنى بالبحث عن الحالة الاقتصادية الاجتماعية المثلى وذلك بإدخال القيم الأخلاقية والمفاهيم الإنسانية في عمليات التحليل الاقتصادي (Barr, 1984; Boadway & Bruce, 2012).

الرفاه الاقتصادي الذي هو مطلب مكمل للحقوق الاقتصادية يتطلب وجود مستويات جيدة من التنمية الاقتصادية، حيث هذه التنمية لها أهداف اقتصادية يجب الوصول إليها كي نصل للتنمية الاقتصادية المرجوة. وفيما يلي نتطرق لأهم هذه الأهداف والتي سنرى بأنها ترتبط بالحقوق الاقتصادية للأفراد في المجتمعات المختلفة.

1.2 أهداف التنمية الاقتصادية

أ- زيادة الدخل القومي

من أهم أهداف التنمية الاقتصادية هو زيادة الدخل القومي من اجل القضاء على الفقر وانخفاض مستوى المعيشة،

الدخل القومي المقصود به هنا هو الدخل القومي الحقيقي وليس النقدي أي السلع والخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية المختلفة خلال فترة زمنية معينة، حيث إن زيادة الدخل القومي تحكمه عوامل معينة كمعدل الزيادة السكانية وإمكانيات الدول المادية والفنية.

ب- رفع مستوى المعيشة

التنمية الاقتصادية تسعى لرفع مستوى المعيشة للسكان سواء من نواحي المأكل أو الملبس أو المسكن، واقرب مقياس للدلالة على مستوى معيشة الفرد هو متوسط دخل الفرد، فكلما كان المتوسط مرتفع كلما دل ذلك على ارتفاع مستوى المعيشة والعكس صحيح. تحقيق رفع مستوى المعيشة لا يرتبط بزيادة الدخل القومي فقط وإنما يجب أن يرتبط أيضا بعوامل أخرى كتنظيم الزيادة السكانية وطريقة توزيع الدخل القومي.

ج- تقليل التفاوت في الدخل والثروة

إن التفاوت في توزيع الدخل والثروة يخلق عدم شعور الناس بالعدالة الاجتماعية، وهذا التفاوت يميل إلى وضع الأفراد في طبقات مختلفة. هذا يؤدي إلى وجود تفاوت كبير في توزيع الدخل إذ تستحوذ فئة صغيرة على جزء كبير من الثروة ونصيب من الدخل القومي بينما لا تمتلك الغالبية إلا نسبة ضئيلة من الثروة وتحصل على نصيب متواضع من الدخل القومي. لذلك تسعى التنمية الاقتصادية إلى تقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروة.

د- بناء الأساس المادي للتقدم

التنمية الاقتصادية لا تقتصر على مجرد زيادة الدخل القومي وزيادة متوسط دخل الفرد وإنما لابد من التوسع في بعض القطاعات من النواحي الاقتصادية والفنية، حيث يجب أن تقترن هذه التنمية ببناء الأساس المادي للتقدم والمتمثل في قاعدة واسعة للهيكل الإنتاجي وذلك ببناء الصناعات والأنشطة التي تمد الاقتصاد القومي باحتياجاته اللازمة لعملية إعادة الإنتاج.

هـ- تحقيق الرفاه الاقتصادي

الهدف النهائي للتنمية الاقتصادية يتمثل في تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي، إلا أن ذلك يخضع للتأثر بعوامل من أهمها نمط توزيع الدخل، تركيب الإنتاج، ظروف العمل، الأذواق والتكلفة الاجتماعية. أن التنمية كما يعكسها معدل نمو الناتج القومي ومتوسط الدخل الفردي لا تعكس بالضرورة الحالة العامة لرفاهية الأفراد ومستوى معيشتهم، لذلك ينبغي أن يتم العمل من اجل تحقيق التنمية وتحقيق عدالة توزيع الدخل.

أما من ناحية تركيب الإنتاج، فأنه من الضروري أن يؤخذ في الاعتبار تركيب الإنتاج وخاصة في المجالات التي تتعلق بتحقيق إشباع احتياجات الأفراد المختلفة وبما يتضمن تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لهم. عامل آخر مهم ألا وهو ظروف العمل، فالتنمية لاتعبر عن حالة متقدمة من الرفاه إلا إذا أخذت في الاعتبار تحديد ساعات مقبولة من العمل وتوفير مجالات راحة وترفيه أكثر للعاملين مع تحسين شروط وظروف العمل ومتطلبات الرعاية والسلامة الصحية وغيرها(Pigou, 2013). أيضا يفترض أن تكون التنمية معبرة عن حالة متطورة من الرفاه الاقتصادي والاجتماعي والشعور بالرضا إذا كانت السلع والخدمات المنتجة ملبية للأذواق ومعبرة عنها. أيضا فمن الضروري أن يؤخذ عامل التكلفة في الاعتبار عند العمل من اجل تحقيق التنمية بحيث أن لا تؤدي التنمية إلى إحداث اضطراب اجتماعي وإفساد للقيم والمعايير الأخلاقية والاجتماعية المرغوبة.

2.2 مستلزمات التنمية الاقتصادية

للوصول إلى مستويات مطلوبة من التنمية الاقتصادية، فلابد من توفر متطلبات لهذه التنمية، وهذا يقودنا للتعريج على مفهوم التنمية مرة أخرى، فكما سبق الإشارة إليه هو تعبير معنوي يدل على عملية مكونة من سلسلة من التغيرات الوظيفية والبنائية اللازمة لبقاء الكائن الحي ونموه في بيئته، وهنا يمكن تفسير مصطلح التنمية كمدلول لإحداث سلسلة التغيرات الوظيفية والبنائية لنمو المجتمع وذلك بزيادة قدرة أفراده على استغلال الطاقات المتاحة للمجتمع إلى أقصى حد ممكن وبطريقة تحقق له أهدافه (Ray, 1998). هناك متطلبات لهذه التنمية لعل من أهمها ما يلي:

أ- تجميع رأس المال

هذه العملية تتطلب توفر حجم مناسب من الادخار الحقيقي الذي يستخدم لإغراض الاستثمار بدلا من الاستهلاك، فالحاجة لتكوين رأس المال يجري تقديرها على أساس تقدير معدل نمو السكان وتحديد معدل النمو في الدخل القومي المستهدف وكذلك تقدير نسبة رأس المال إلى الإنتاج.

ب-الموارد الطبيعية

على الرغم من أهمية الموارد الطبيعية في التنمية الاقتصادية إلا أن الدول المتقدمة لديها القدرة على تعويض نقص هذه الموارد مقارنة بالدول النامية، حيث تستطيع الدول المتقدمة تعويض نقص الموارد الطبيعية بفعل التقدم التكنولوجي الذي يمكنها من تطبيق الإحلال أو المبادلة بين عناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية. أما في الدول النامية الوضع مختلف ولا يمكن تطبيق عملية الإحلال بسهولة بسبب نقص رأس المال في معظم الأحيان وتأخر التقنية وانخفاض كفاءة العنصر البشري وضعف القدرة التصديرية. أما الموارد الطبيعية فهي عادة ما تتوفر في الدول النامية إلا إن التعامل معها يكون بكفاءة منخفضة أو إنها غير مستغلة بالشكل الأمثل.

ج- الموارد البشرية

الموارد البشرية تلعب دوراً هاماً في عملية التنمية حيث أن الإنسان غاية التنمية ووسيلتها، والموارد البشرية تعني القدرات والمواهب والمهارات والمعرفة لدى الأفراد القابلة للاستخدام في إنتاج السلع أو أداء الخدمات. المورد البشري يعتبر عنصر فعال في عملية التنمية حيث يعمل على تراكم رأس المال ويستغل الموارد الطبيعية ويبني السياسة الاقتصادية ويعمل باتجاه تحقيق التنمية القومية (Beckett & Taylor, 2010). هنالك علاقة كبيرة بين التخلف والتنمية، وان التنمية والتخلف تقفان على طرف النقيض وهو ما يعني الحاجة الماسة إلى التغلب على أسباب التخلف، وبعد معالجة مشاكل التخلف يمكن الانطلاق في برامج التنمية، وإن فشل برامج التنمية يكون بسبب إهمال تنمية الموارد البشرية حيث إن رأس المال والموارد الطبيعية تلعب دورا هاما في النمو الاقتصادي ولكن تنمية الموارد البشرية تفوقها أهمية (Seligson & Pass-Smith, 2008).

د- التكنولوجيا

تعرف التكنولوجيا بأنها الجهد المنظم الرامي لاستخدام نتائج البحث العلمي في تطوير أساليب أداء العمليات الإنتاجية بهدف التوصل إلى أساليب جديدة تكون أجدى للمجتمع (Acemoglu، 2009)، وتعتمد التنمية والنمو الاقتصادي بشكل كبير على معدل التطور التكنولوجي. إلا إن عملية التنمية في البلدان النامية والأقل نموا تعاني عدداً كبيراً من العوائق أو العقبات بسبب فقرها و تخلفها الاقتصادي، سواء تلك العوائق المتعلقة بالتكنولوجيا محلية أو مستوردة، أو العوائق المرتبطة بالبحث والتطوير، لكن العلم والتكنولوجيا وحدهما لا يقومان بمساهمة بسيطة إذ لم تتوفر إرادة التقدم الاقتصادية وتهيئ الفرصة والتنظيم اللازمين للإفادة منهما. فالبلدان النامية لا تعاني من قلة عمليات نقل التكنولوجيا، وإنما من عمليات النقل العشوائية التي تتم في غياب أي سياسة محلية سليمة لخلق قاعدة محلية مستقلة في مختلف ميادين التكنولوجيا، إذ أن معظم المؤسسات البيروقراطية المسؤولة عن السياسات الائتمانية في أقل البلدان نمواً، لم تتمكن إلى الآن من إدراك الجوهر الحقيقي لنقل التكنولوجيا، وطالما أن التركيز ينصب عشوائيا على استيراد التكنولوجيا الجاهزة من البلدان الصناعية، وطالما لا يتم تشجيع المنابع المحلية للتنمية التكنولوجية و حمايتها من المنافسة الأجنبية، فإن توسيع للآليات الحالية لنقل التكنولوجيا ستؤدي إلى مزيد من التبعية التكنولوجية.

3. التوصيات: مطالب وحقوق اقتصادية مقترحة في الدستور القادم

أدّت سنوات عديدة من هيمنة الاقتصاد السياسي السائد في ليبيا إلى فشل القطاع العام في إنشاء أنظمة خدمية متطورة وفعالة، والدليل أن النفقات العالية على الخدمات والأنشطة العامة لم تنعكس في منافع مكافئة للمواطنين، خصوصا الفقراء منهم. ومن ثم، لم تفلح ليبيا في ترجمة ثروتها المادية وتزايد الدخل القومي إلى تحسينات موازية في مؤشرات التنمية والنمو الاقتصادي.

وفي مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أدّت سيطرة بعض الجماعات المحسوبة على الحكومة على الأسواق إلى إقصاء العديد من الإفراد والجماعات في القطاع الخاص وحرمانهم من الفرص الاقتصادية ومزاولة بعض الأنشطة في هذا السياق. وأخيراً، إن سيطرة مجموعة صغيرة على الدولة ومواردها أدى أيضاً إلى أن النفقات التي كان من المفترض أن تذهب إلى الفقراء، والتي جلها تأتي من إيرادات النفط، كانت تذهب إلى طبقات غير محتاجة

من السكان (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2011). من هنا تأتي أهمية تحديد النظام الاقتصادي للدولة، وعدم تجاهل الفلسفة الاقتصادية للدولة ومن ثم تحديد توجهها لضمان تنامي الاقتصاد عن طريق الاستثمارات المحلية منها والأجنبية لضمان عدم هروبها وفقد الاستفادة منها.

يجري هذا السرد حول مسألة تضمين الحقوق الاقتصادية في الدستور، مستندا على ما تقدم أعلاه، وأيضاً على التجارب والأحداث الماضية التي جرت منذ الاستقلال في عام 1951 وحتى يومنا هذا، بالإضافة إلى الاستفادة من التجارب الدولية للتعرف على الآليات والأطر في جوانب الحقوق الاقتصادية التي استخدمت في مسارات دستورية نجحت بفعالية في إشراك كافة فئات المجتمع، على نحو يساهم في تفعيلها وإعمالها. وفيما يلي أهم المطالب والحقوق الاقتصادية المقترح تضمينها في الدستور المرتقب.

1.3 الملكية، رأس المال ، العمل

- الملكية ورأس المال والعمل مقومات أساسية لكيان الدولة الاجتماعي وللثروة الوطنية، وهي جميعا حقوق فردية ذات وظيفة اجتماعية ينظمها القانون.
- ينظم القانون على أسس اقتصادية مع مراعاة قواعد العدالة الاجتماعية، العلاقة بين العمال وأصحاب العمل، وعلاقة ملاك العقارات بمستأجريها.
- العمل حق لجميع المواطنين وعلى الدولة أن توفره للمواطنين بتوجيه الاقتصاد الوطني والنهوض به.
- إعطاء العامل أجرا يتناسب مع كمية عمله وكيفيته.
- تحديد ساعات العمل الأسبوعية ومنح العمال أيام راحة أسبوعية وسنوية مع الأجر.
- تقرير تعويض خاص للعمال المعيلين وفي أحوال التسريح والمرض والعجز والطوارئ الناشئة عن العمل.
- تعيين الشروط الخاصة بعمل النساء والأحداث.
- خضوع المعامل للقواعد الصحية.
- تنظيم نقابي حر ضمن حدود القوانين.
- تدفع الدولة نمو الاقتصاد القومي ، وتهديه بالتخطيط على أساس العمل والإنتاج والسوق

الحر ، منعا للاحتكار والربا والغش ، وسعيا لزيادة الإنتاج، وسعيا نحو العدل بين المحافظات والمدن والأفراد.

- للعاملين نصيب في إدارة المشروعات وفي أرباحها، ويلتزمون بتنمية الإنتاج وتنفيذ الخطة في وحداتهم الإنتاجية وفقا للقانون والمحافظة على أدوات الإنتاج واجب وطني.
- ينظم الاقتصاد القومي وفقا لخطة تنمية شاملة تكفل زيادة الدخل القومي، وعدالة التوزيع، والقضاء على البطالة، وزيادة فرص العمل، وربط الأجر بالإنتاج، وضمان حد أدنى للأجور، وفرض حد أعلى يكفل تقريب الفروق بين الدخول.
- الوظائف العامة خدمة وطنية تناط بالقائمين بها، ويستهدف موظفو الدولة في أداء وظائفهم المصلحة العامة ولا يولي الأجانب الوظائف إلا في الأحوال التي يبينها القانون.

2.3 الأموال العامة والثروات الطبيعية

- للأموال العامة حرمة وحمايتها واجب على كل مواطن.
- الثروات الطبيعية جميعها ومواردها كافة ملك الدولة تقوم على حفظها وحسن استغلالها بمراعاة مقتضيات أمن الدولة واقتصادها الوطني.
- كل امتياز يعطى لمنح أي حق يتعلق باستثمار المناجم أو المعادن أو المرافق العامة يجب أن يصدق عليه بقانون.
- الثروات الطبيعية في باطن الأرض وعلى ظهرها وفي المياه الإقليمية ملك عام، ينظمه القانون، وتهيئ الدولة الخطط والظروف المناسبة لتطوير الموارد المالية والبشرية اللازمة لاستغلال تلك الثروات.
- الزكاة فريضة مالية، تجيبها الدولة وينظم القانون كيفية جبايتها وصرفها وإدارتها. والأوقاف والصدقات والعون الذاتي موارد طوعية تشجعها الدولة، وينظمها القانون، كما ينظم الضرائب والرسوم المالية والمفروضات الأخرى بطريقة عادلة .
- المحافظة على المال العام والممتلكات والمرافق العامة ودرء الفساد والتخريب.
- لا يجوز عقد قرض عمومي ولا تعهد يترتب عليه إنفاق من مال الخزانة إلا بموجب قانون.

- لا يجوز منح أي التزام أو امتياز لاستغلال مورد من موارد ثروة البلد الطبيعية أو مصلحة ذات منفعة عامة أو أي احتكار إلا بموجب قانون والى زمن محدود.

3.3 العدالة الإجتماعية، الضرائب

- العدالة الاجتماعية أساس الضرائب والتكاليف العامة.
- لا تفرض ضريبة أو رسم إلا بقانون ولا تدخل في بابهما أنواع الأجور التي تتقاضاها الخزانة المالية مقابل ما تقوم به.
- دوائر الحكومة من الخدمات للأفراد أو مقابل انتفاعهم بأملاك الدولة وعلى الحكومة أن تأخذ في فرض الضرائب بمبدأ التكليف التصاعدي مع تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية وأن لا تتجاوز مقدرة المكلفين على الأداء وحاجة الدولة إلى المال.
- جميع ما يقبض من الضرائب وغيرها من واردات الدولة يجب أن يؤدي إلى الخزانة المالية وأن يدخل ضمن موازنة الدولة ما لم ينص القانون على خلاف ذلك ولا يخصص أي جزء من أموال الخزانة العامة ولا ينفق لأي غرض مهما كان نوعه إلا بقانون.
- تفرض الضرائب العمومية ولا يجوز إحداث ضريبة ما وجبايتها في الدولة إلا بموجب قانون شامل تطبق أحكامه على جميع الأراضي الليبية دون استثناء.

4.3 المصادرة العامة والملكية الخاصة

- الملكية الخاصة مصونة فلا يمنع أحد من التصرف في ملكه إلا في حدود القانون، ولا ينزع أحد من ملكه إلا بسبب المنفعة العامة في الأحوال المعينة في القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه ويشترط تعويضه عنه تعويضا عادلا والميراث حق تحكمه الشريعة الإسلامية.
- المصادرة العامة للأموال محظورة، ولا يجوز المصادرة الخاصة إلا بحكم قضائي.
- لكل شخص حقه في الكسب من المال والفكر ، وله خصوصية التملك لما كسب ، ولا تجوز المصادرة لكسبه من رزق أو مال أو أرض ، أو اختراع أو إنتاج عملي أو علمي

أو أدبي أو فني ، إلا بقانون يكفله ضريبة الإسهام للحاجات العامة ، أو لصالح عام مقابل تعويض عادل.

5.3 التكافل الاجتماعي

- تشجع الدولة التعاون والادخار وتشرف على تنظيم الائتمان.
- تكفل الدولة تضامن المجتمع في تحمل الأعباء الناجمة عن الثورات والمحن العامة وتعويض المصابين بأضرار الحرب أو بسبب تأدية واجباتهم العسكرية.
- تراعي الدولة العدالة والمكافلة الاجتماعية لبناء مقومات المجتمع الأساسية، توفيرا لأبلغ مستوى العيش الكريم لكل مواطن، وتوزيعا للدخل القومي عدلا بما يمنع التباين الفاحش في الدخول، والفتن، والاستغلال للمستضعفين، وبما يرعى المسنين والمعاقين.

6.3 الموازنة العامة

- تقدم الجهة التنفيذية إلي الجهة التشريعية، قبل أول السنة المالية مشروع الموازنة العامة للدولة ، مشتملا على تقويم عام للموقف الاقتصادي والمالي للبلاد ، وتقديرات مفصلة للإيرادات والمصارف المقترحة للسنة القادمة مقارنة إلي واقع السنة المنصرمة ، وبيان لكيفية الموازنة العامة ، ولأي أموال احتياطية أو أي تحويلات إليها أو تخصيصات منها، وإيضاحات لما يتصل بالموازنة العامة من موازنات خاصة أو بيانات مالية أو سياسات أو تدابير ستتخذها الدولة في شئونها المالية والاقتصادية.
- يوضع قانون خاص لتشكيل ديوان المحاسبة وطبيعة عمله واختصاصاته.

4. المراجع

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. 2011. تقرير تحديات التنمية العربية 2011: نحو دولة تنموية في المنطقة العربية.

عبد القادر علي. 2004. أهداف التنمية الدولية وصياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

قطران حاتم. 2004. دليل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

Barr، N. 2012. Economics of the Welfare State, 5th Edition. Oxford University Press, Oxford.

Beard، C. 2004. An Economic Interpretation of the Constitution of the United States, Dover Publications. New York.

Beckett، C. & Taylor، H. 2010. Human Growth and Development, 1st Edition, Sage Publication Ltd, London.

Boadway، R. & Bruce، N. 1984. Welfare Economics, Basil Blackwell Published Limited. Oxford.

OHCHR. 2016. Economic، Social، and Cultural Rights، Human Rights, Fact Sheet No. 33, Office of the United Nations ،High Commissioner for Human Rights, http://www.ohchr.org/Documents/ {Access Time May 2016}.

Pigou، A. 2013. The Economics of Welfare, 4th Edition, Palgrave Macmillan, London.

Ray، D. 1998. Development Economics. Princeton University Press. Princeton. NJ.

René Cassin. 2013. from the Great War to the Universal Declaration, Winter; J، Prost، I, Cambridge university press. Cambridge.

Seligson، M. & Pass-Smith، J.2008. Development and Underdevelopment، the Political Economy of Global Inequality, 4th Edition, Lynne Rienner Publishers, Boulder.

د. علي المهدي ناصف[1]

The Impact of Oil Revenues on the Libyan Economy

المُلخص

لقد شهدت الفترة ما بعد الاستقلال تزايد دور الدولة في النشاط الاقتصادي وبرزت هذه المشاركة بوضوح خلال فترة السبعينيات بتزايد الصادرات النفطية وسيطرت الدولة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية. ويعتبر الاقتصاد الليبي من بين أقل الاقتصاديات تنوعاً في العالم، فهو يعتمد على النفط والغاز بشكل أساسي، فالموارد من النفط والغاز تساهم في 98 بالمائة من إيرادات الدولة، وهي تشكل أيضاً 96 بالمائة من الصادرات ونحو65 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي. إلا أن هذا القطاع تأثر بشكل كلي بالأحداث التي دارت في البلاد وخاصة في السنوات القليلة الماضية من اضطرابات أمنية وانخفاض أسعار النفط عالميا مما انعكس سلبا على الاقتصاد بشكل عام.

وتناولت هذه الدراسة أثر الانخفاض في عائدات النفط على الاقتصاد الليبي وخاصة خلال الفترة من 2011-2015. كما أوضحت النتائج أن الانخفاض في عائدات النفط كان ولازال له تأثير كبير على الاقتصاد الليبي. ويأتي ذلك نتيجة الاعتماد على مصدر واحد (أي النفط). ومؤخرا شهد قطاع النفط في ليبيا بعض الصعوبات مثل انخفاض في أسعار النفط العالمية وتراجع إنتاجه بسبب إغلاق العديد من المجالات والموانئ. وتوصي الدراسة بأن الإيرادات المكتسبة من النفط يجب أن توجه نحو النمو وتطوير قطاعات أخرى من الاقتصاد.

الكلمات المفتاحية: **Oil revenues, Government revenue distribution, Libya.**

1. د. علي المهدي ناصف، استاذ مساعد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة طرابلس–ليبيا، alimn1972@yahoo.com

1. Introduction

Libya is one of the largest oil-producing countries in North Africa. However, before 1960, Libya was typically a traditional agricultural society where little or no change had taken place for many years. The discovery of oil in 1959 has massively increased the nation's wealth and within three decades after the discovery of oil, Libya was on the road to becoming a major producer of high-quality oil.

Since 1970's the oil industry has continued to play a dominant role in the socioeconomic development of the Libyan society. Crude oil export offer the mass of government revenue and most of the foreign exchange earnings.

With a relative small population, the substantial oil revenues provided Libya relatively higher per capita GDP (about 6,700 US$ million in 2004) in Africa (Economist, 1995). From 1999 to 2003, the oil sector contributed about 50% of GDP, 97% of the exports, and 75% of government revenues (Economist, 1995), oil and gas export earnings accounted for about 98% of federal government revenue.

Although Libya considers as a rich country, but it has an economy of less economies diversified in the Maghreb region and among oil producing countries. In the early convening the seventies of the last century followed Libya system oriented economy based on state control over all investment decisions, and imposed restrictions on prices and multiple forms of support, and imposed severe restrictions on foreign trade, and not given attention to the private sector.

As a result of this constant intervention by the state, the economy has experienced a low level of performance, low economic growth rate, low standard of living, and increased exposure of the economy to external shocks. This has continued deterioration in the eighties to low oil prices and worsening in the nineties as a result of sanctions and international boycott (Abudon, 2006).

However due to the ongoing global fall in oil price, crude oil prices in the international market fell significantly from the all-time high at $141 per barrel by the end of July2008 to $45 per barrel by the end of January 2009. This will reduced government expenditure and in turn affect the provisions of goods and services in the year 2015.

Moreover, Libya experienced reduction of foreign exchange resulting from political issue after 2011 when revolution took place.

This research seeks to examine the impact of the fall in oil prices on the Libyan oil revenue. Thus, the aim of this paper is to examine the impact of fall in oil prices on the Libyan economy. The study intends to ask the following questions: What is the impact of fall in oil prices on the Libyan economy?

2. Literature Review

A great amount of literature exists on the theoretical and empirical linkages between energy and economic growth. A rapid increase in oil price and price movement that has not been experienced recently can be considered as oil price shock. A number of approaches for understanding shocks of oil price are presented by Hamilton (2003). He evaluates oil price shocks by a variable for net increase in oil price. When oil prices exceed their level over the previous three years, the variable consists of positive price increase. Otherwise, the variable is zero (EL-Sharif, 2005).

Oil is a product with particular characteristics**,** including: (1) its price instability and its causing a boom-bust cycle, (2) OPEC plays a significant role in regulating the production of oil, and 3) investment in oil needs initial high capital costs. In particular, the dramatic increases in oil price in the early 1970s had greatly affected the country both internally and internationally. Regarding the former, the growth in oil price and the oil revenue accelerated the domestic development and modernized the country in terms of its economic development and living standards.

During the1970s, the government succeeded in making major improvements in the general welfare of its citizens. By the 1980s, Libyans enjoyed much improved housing and schooling, comprehensive social welfare services, and general standards of health. Since discovering of oil, Libya has become one of the important oil-producing countries and plays a significant role in the world oil market due to its massive reserves and production capacity. Annual personal incomes increased, the standard of living improved and the Libyan economy changed from being a primitive agricultural economy into one based largely on petroleum and its derivative products (El-Sharif, 2005).

Karl (1997) argues that the negative relationship between growth and oil wealth is not attributable to the existence of the natural resource itself. Oil in itself cannot encourage or hinder growth. Instead, this relationship is less direct and, while the

weight of various specific causal mechanisms is still being discussed, it is generally attributed to some combination of the following factors:

1. Oil bonus can harm other sectors of the economy by raising the real exchange rate of a local currency and thus rendering most other exports non-competitive. The loss of competitiveness in tradable (agricultural and manufacturing exports) makes the diversification of the economy particularly hard. This in turn strengthens the dependence on oil and, over time, it can result in a permanent loss of competitiveness.
2. The long-term price reduction and price instability of the international primary commodities market interrupts economic development. This means that oil countries are more likely to face more frequent economic shocks, with their employee problems, and they are especially subject to sensitive boom-bust cycles. This oil price instability brings to bear a strong negative influence on budgetary control and the control of public finances as well as state planning, which means that economic performance deviates from planned targets by as much as thirty percent. Volatility also brings a harmful influence on investment, income distribution and shortage improvement.

Mork and Olsen (1994) also report that the state of the Norwegian economy demonstrated a significantly positive dependence on oil price increases, and an inadequately significant negative relationship with oil price decreases. The researchers argue that it is clear that a country's net export position influences the oil price - GDP relationship significantly, provided that the domestic oil sector is sufficiently large relative to the size of the economy. The results of asymmetry tests reported in the paper differ from country to country. The authors conclude that asymmetry in the effects of oil price variability is a robust trans-national empirical finding.

Lee and Ni (1995) conducted empirical study to examine the relationship between oil prices and the state of the United States macro-economy which collapsed following the boom in oil price volatility that occurred after the mid-1980s. Nonetheless, their outcomes indicate that an unexpected increase in oil price had an extremely significant and asymmetric impact on the United States macro-economy. The researchers argue that these findings are consistent with the observation that the

consequences of a change in oil price depend on whether it is an unusual event or simply an adjustment in response to changes in a previous phase.

Ferderer (1996) develops the VAR framework (for 20 years from 1970) to examine the impact of oil price movements and oil price volatility on United States economic activity and monetary policy. The findings of the study indicate that oil price changes and oil price volatility had dramatic effects on US economic activity and also a significant influence on monetary policy. The results also represent further evidence that asymmetry in the effects of oil price variability on the US economy exist; increases in oil prices are reported as having a more significant impact on changes in the Federal funds rate. He concludes that a proportion of the decrease in economic activity in the face of increase in oil price can be attributed to counter-inflationary policy responses. Wakeford (2006) pointed to the four oil shocks which he recognized in the post-war period, this taking place in 1973-74, 1979-80, 1990 and the period from 2003 to 2006.

3. Data Presentation

Libya**,** which joined the OPEC in 1962**,** holds the largest oil reserves in Africa, followed by Nigeria and Algeria (Figure 1). It was estimated that Libya had total proven oil reserves of 41.5 billion barrels as of January 2007**,** up from 39.1 billion barrels in 2005 (Claire, 2006).

Figure 1: Top 5 African Proven Oil Reserve Holders, 2007

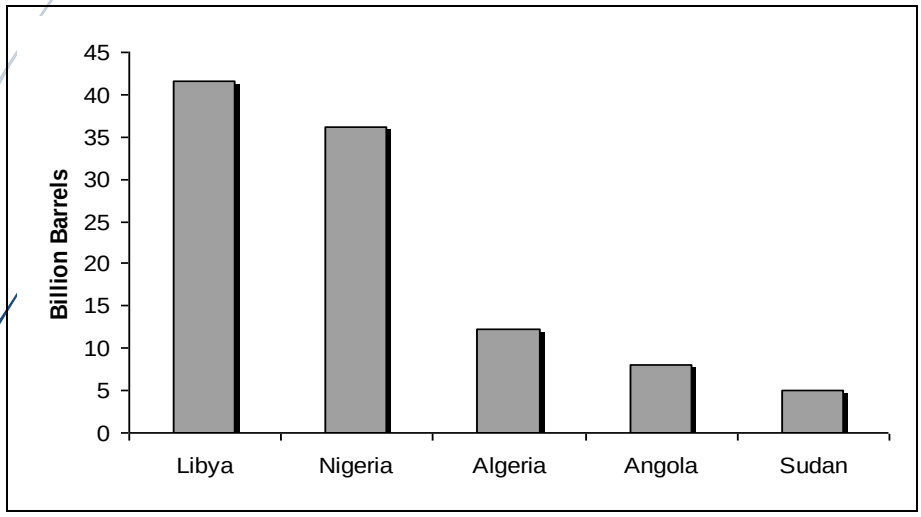

Source: Oil and Gas journal, January 2007

It possesses about 3.3 % of the world's proven reserves, with 39,1 billion barrels compared with world and OPEC reserves accounting for 1200,7 and 902,44 billion barrels respectively in 2005 (Table 1). About 80 % of Libya's proven oil reserves is located in the Sirte basin, which is responsible for 90 % of the country's oil production. Libya remains "highly unexplored" according to reports by Wood press cited in www.libyaonline.com and only around 25 % of Libya is covered by exploration agreements with oil companies. The under-exploration of Libya reflects the impact of long term economic sanctions by the USA, the UK and the UN. It was also due to the stringent fiscal terms imposed by Libya on overseas oil companies.

Table 1: OPEC Countries

Country	Oil Proven Reserves in 2005	
	In billion of barrels	In percent of world oil reserves
Saudi Arabia	264,2	22.0%
Iran	137,5	11.5%
Iraq	115,0	9.6%
U.A.E.	97,8	8.1%
Venezuela	79,7	6.6%
Libya	39,1	3.3%
Nigeria	35,9	3.0%
Qatar	15,2	1.3%
Algeria	12,2	1.0%
Angola	9,0	0.8%
Indonesia	4,3	0.4%
OPEC	902,44	75.2%
World	1200,7	100.0%

Source: Claire (2006).

In 2005, Libya's proven oil reserves were 36,126 million barrels and 1,491 billion cubic feet of natural gas, making Libya the ninth-largest source of oil and gas, which accounted for 3% of world reserves (Gill, 2003). Figure 2. illustrates the steady increase in identified oil reserves in Libya during the period 1961-2013 ,from 3000 million barrels 1961 to around 3500 million 1969 and 7 billion in 2013.

Figure 2: Libyan Crude Oil reserves -Selected Years

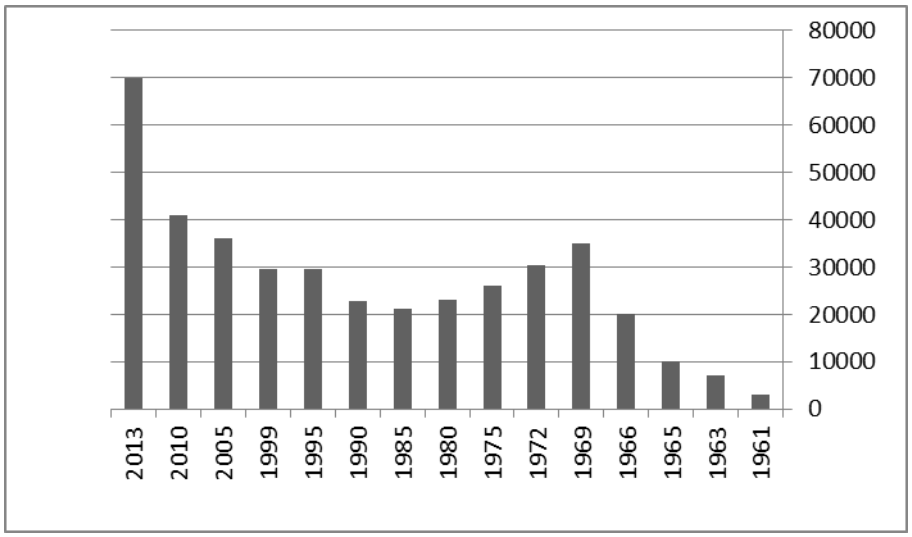

Source: Mohmud and Russel (2002), Gill, (2003), libya-al-mostakbal.org/news, (2014)

Figure 3: Oil Revenues and Other Revenues, Selected Years

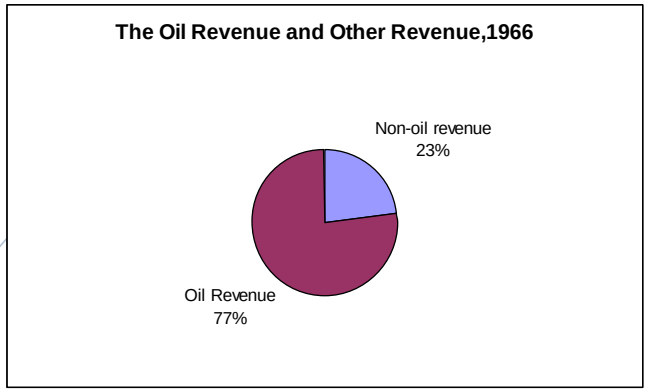

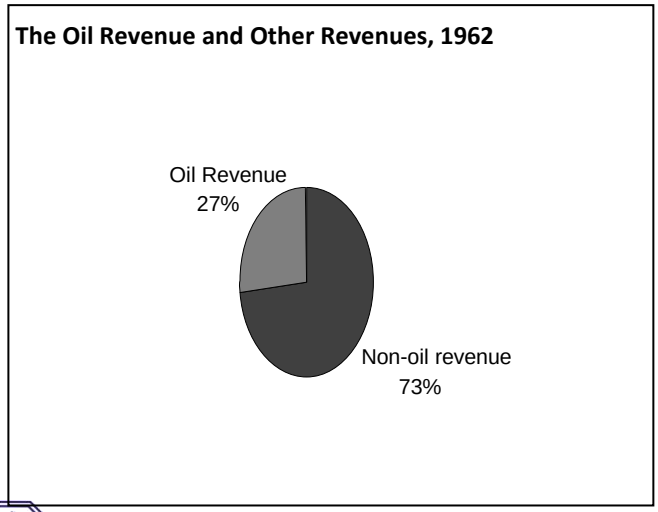

Source: Economic Bulletin (various issues).

Figure 3. above shows selected years for oil and other revenues. It can be seen that in 1962 non-oil revenues accounted for about 73 percent of the total revenue collected by the government. Only a few years later (in 1966), this had reversed. The characteristics of the Libyan government could be summarized as follows:

1. The major source of government income was obtained from oil revenues. Revenues from other sources were quite small (Figure 4);
2. The heavy dependence on oil exporting as the country's major source of income had the potential of creating instability in the domestic economy due to the fluctuation of oil price on the international market.

Figure 4: Other Revenues Contribution (%)

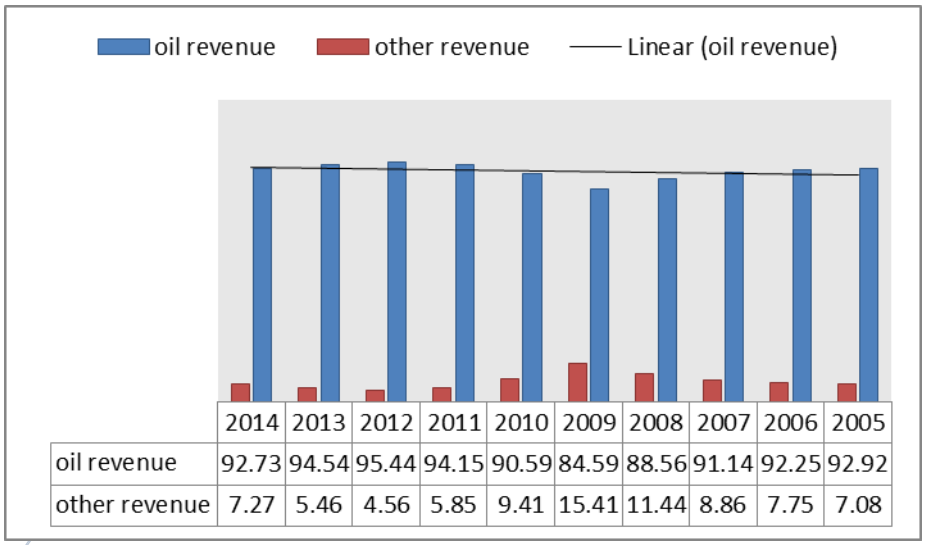

	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005
oil revenue	92.73	94.54	95.44	94.15	90.59	84.59	88.56	91.14	92.25	92.92
other revenue	7.27	5.46	4.56	5.85	9.41	15.41	11.44	8.86	7.75	7.08

Source: The researcher.

4. The Relationship between Oil Revenue and Expenditures

By 1973, Libya's growth in oil production (almost all of which was exported) had taken the country into fourth place among Middle East and North African producers. In 1970, its oil production reached about 3.3 million barrels per day (mb/d) (National Authority for Information and Documentation, 1980). In March 1983, Libya accepted its OPEC quota of 1.1 million barrels per day. Even though this figure declined during the first half of the 1970s as a result of both the OPEC and Libyan policy of cutting production to influence price, the oil revenues increased due to the rise in oil prices. During the late 1970s, the production rose slightly.

During the period 2008 - 2012 oil prices experienced stability level. More Recently in 2013, the oil price has fallen by more than 40% since June, when it was 115 $ a barrel. It is now below 70$. At a meeting in Vienna on November 27th the Organization of Petroleum Exporting Countries, which controls nearly 40% of the world market, failed to reach agreement on production curbs, sending the price tumbling. Also hard hit are oil-exporting countries such as Russia, Nigeria, Iran and Venezuela.

A substantial part of the government's revenues was from the revenue of oil and oil-related products. It can be seen that there was a positive relationship between oil prices and the actual governmental expenditure (Figure 5).

Figure 5: Total Oil Revenues and Total Expenditure

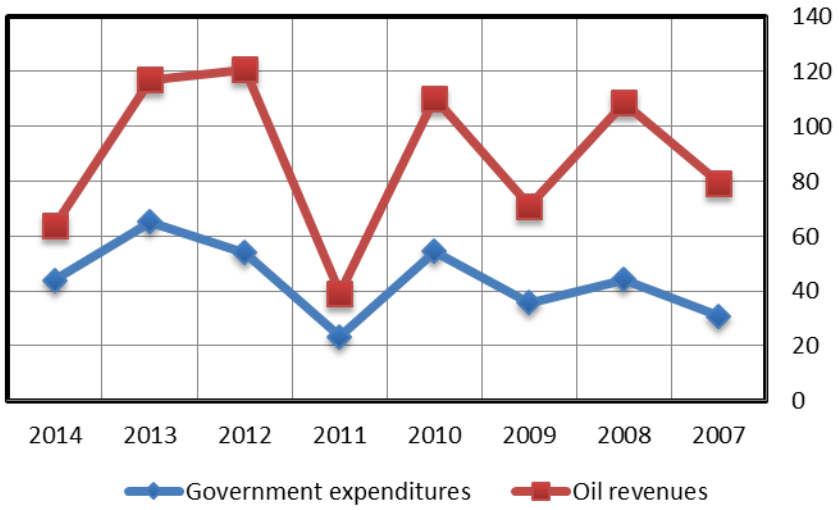

Source: Ministry of Planning, Libya (various issues); and CBL, Economic Bulletin (various issues).

5. Policy Recommendation

The Libyan government adopted a policy to deal with the increased oil revenues, by converting oil revenues into foreign assets and part of the profits was spent domestically. The Libyan government chose this for various reasons, including (1) the absorptive capacity of the economy is still small, whereas the oil returns were extremely high; (2) the economy is limited and less developed. Policy-makers may need to be aware and take into consideration the following:

To improve and diverse its economy and to catch up with the developed economies, Libya could learn from other countries' experiences.

1. Oil-exporting economies (i.e. Libya) are heavily influenced by oil revenues, which are subject to exogenous world price instability. The fluctuations in oil prices, thus its revenue, have serious impact on government budget and future plans. It may be suggested that the government budget and future plans could be made flexible to curtain extent to accommodate the sudden change of oil price and oil revenue.
2. In view of the current global fall in oil prices, it is now necessary for Libya to diversify its sources of foreign exchange revenues, so as not to remain almost dependent on crude oil for economic survival. Libya's government should continue it effort in diversification its economy by (i) providing a long-term non-oil projections funding from oil and gas revenues; (ii) establishing new industrial base; (iii) providing for service industries; (iv) improving investment efficiency and develop the capacity to select appropriate project such as tourism sector.
3. Oil revenues should be to invested in physical and human capital with the objective of generating an economic environment for growth in the non-oil sector.
4. Government should give more attention to the non-oil tax revenue as one of the sources of sustainable revenue.
5. Establishing of better transparency is the key issue which ought to be put in place, as the country has a reputation of one of the world's corrupt countries.
6. Government should drastically reduce imports of insignificant goods.

In general, Libya should restructure through a long-term economic strategy and build an economic environment. It should also work to diversify sources of national income through increasing investment, attracting more foreign money and importing advanced technologies.

6. References

Burbidge, J. and Harrison, A. 1984. Testing for the Effects of Oil-price Rises using Vector Auto Regressions, International Economic Review, 25 (2): pp. 459-484.

Central Bank of Libya. 2005. Yearly Report (2005), No.49.

Central Bank of Libya. 2007, Research and Statistics Department (2007): 47.

Claire, M. 2006. Oil and Welfare, Middle East and OPEC Countries, University of Paris Dauphine.

Development Bank of Libya.1988. Yearly Report.

Economist Intelligence Unit. 1995. Country Report-Libya, 2nd quarter (1995): 18.

EL-Sharif, I. A. A. 2005. An Empirical Investigation of the Impact of Oil Price Changes in Disparate Economic Systems: Evidence from the UK and Libya, PhD Thesis, Dundee University.

Gill, J. and Johnson, P. 2002. Research Methods for Managers: Sage Publications, London.

Griffin, J. and Teece, D. 1982. OPEC Behavior and World Oil Prices, George Allen and Unwin, London.

Hamilton, J. D. 2003. What is Oil Shock. Journal of Econometrics, (113): pp. 363-398.

Jan Whitwell. The Impact of Economic Sanction and Oil Price Fluctuations on Labour Force: A Case Study from the North African).

Karl, T. L. 1997. The Paradox of Plenty: Oil Boom and Petro-States, University of California press.

Lee, K. and Ni, S. 1995. Oil Shocks and the Macroeconomic: the Role of Price Variability. Energy Journal, 16 (4): pp. 39-56.

Libya. 2005. Oil & Gas Sector Business & Investment Opportunities: Yearbook, 4th Edition, USA International Business Publications.

Mahmud, M. and Russell, A. 2002. Evidence that the Terms of Petroleum Contracts Influence the Rate of Development of Oil Fields. OPEC Review, March: pp. 21-44.

Ministry of Planning. 1976. Three-Year Socio-Economic Development Plan (1973-1975), Ministry of Planning, Libya.

Ministry of Planning. 1981. Economic and Social Transformation Plan (1976-1980), Ministry of Planning, Libya.

Ministry of Planning. 1986. Economic and Social Transformation Plan (1981-1985), Ministry of Planning, Libya.

Ministry of Planning. 1998. Economic and social Development Achievements in 28 years, **Ministry of Planning. 1997.** Economy and Trade, The Follow up Report of Implementation of the Three Years Program (1994 - 96), Libya.

Ministry of Planning, 1993. Trade and Treasury, Summery of the Three Years Program (1994-1996), Libya.

Ministry of Planning. 2007. Economy and Trade, (2007), V.47

Mork, K. and Olsen, O. 1994. Macroeconomic Responses to Oil Price Increases and Decreases in Seven OECD Countries, Energy Journal, 15 (4): pp.19-35.

National Authority for Information and Documentation. 1980.

Oil and Gas Journal, January. 2007.

Oil and Gas Sector. 2005. Business and Investment Opportunities, Yearbook.

OPEC. 1993. Annual Report , www.opec.org

Secretary of Planning. 1990. Full Mobilization Plan 1991-2000.Tripoli- Libya.

SARB. 2016. History and Prospects. South African Reserve Bank (SARB) Conference.

www.libya-al-mostakbal.org/news/clicked/36070

Wakeford, J. J. 2006. the Impact of Oil Price Shocks on the South African Macro Economy.

المراسلات

ترسل البحوث باسم هيئة التحرير بمجلة البحوث والدراسات الاقتصادية

العنـــوان

مركز التدريب والبحوث الاقتصادية والسياسية

المكتب 9، الدور الثاني، مبنى إداري 1

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

جامعة طرابلس، طرابلس، ليبيا

web: www.geps.uot.ly/cres

MAILING

All papers should be posted to

Journal **of** **R**esearch **and** **E**conomical **S**tudies **(JRES)**

ADDRESS

CENTER of TRAINING & ECONOMIC, POLITICAL RESEARCH

Office No.9, 2rd Floor, Block 1

Faculty of Economics & Political Science

University of Tripoli, Tripoli, Libya

web: www.geps.uot.ly/cres